

الامام ابي
 محمد

هذا كتاب من مصنعي حاوية
 لتتم القنينة للامام الزاهدي
 بمعد الغفر اليه بجانة وقف
 بولفسه كمدرس خطيب السلام
 ٩٢٢ هـ
 افضل النية والارام

١٥

الشيخ محمد ابو بكر
 عم عثمان علي
 والحمد لله
 في الايام والنفوس
 ٢٤

سقاها الشريعة
 ٣٤٦
 ٤٧

كتاب الطهارة كتاب الصلاة كتاب الزكاة كتاب الصوم
 كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب النكاح كتاب الايمان
 كتاب الحدود كتاب السيرة كتاب السير كتاب الكرامات والاشياء
 كتاب النحر كتاب اللقطة كتاب الغصب كتاب الودعة
 كتاب العارية كتاب الصدوق كتاب الوقف كتاب الحبس
 كتاب البيوع كتاب النفقة كتاب القسمة كتاب الاجارة كتاب الوصايا
 كتاب الشهادة كتاب الدعوى كتاب الاقرار كتاب الوكالة كتاب الكفالة
 كتاب الحوالة كتاب الصلح كتاب الرهن كتاب المداينة كتاب المضاربة كتاب المضاربة
 كتاب المزارعة كتاب المزارعة كتاب المزارعة كتاب المزارعة
 كتاب المزارعة كتاب المزارعة كتاب المزارعة كتاب المزارعة
 كتاب المزارعة كتاب المزارعة كتاب المزارعة كتاب المزارعة

Süleyman ve Hüsnü'nün
 Hacı Hüsni B.
 346

وفي مجيء النوازل مثله **منع** ادخل قطنه في احليله ثم غيها ثم اخرجها او خرجت
ان كان طرفها في يده ولا يلبس عليها لا ينقض ولا ينقض ذكر صاحب الجاهل ما يوجب
الدقاق وقال صاحب التبيين لا ينقض كافي الحقنة وان لم يكونا في يده ينقض
تتخرج الدم فرائفه ولم يظهر ان خرج الى ما يجب اتصال الماء اليه في الخباية ينقض
والافلا وان ظهر ان على الاصبع لو ادخل فيه عجز وموت بمناها فسال منها ماء
بسبب المد ينقض كذا في شرح الزاوي اخرج الدم او الصديد او الماء على المخرج
ولم يسلم منه لا ينقض ولو اتى التراب الرقيق او التراب والغبار او نحو ذلك على الدم
وحيدته الى نفسه ولم يذهب عن راس المخرج لا ينقض مادام عليه وان يسر مع وان سقط
عنه ينقض وكذا لو وضع الدواء والعلك على المخرج وعصبه بخرقة او نحوها وحده
ما فيه من التبع او نحو الى نفسه لا ينقض الوضوء مادام الدواء عليه وان سقط عنه ينقض
لكون العصاة بمثابة الجلود من البدن ولهذا قالوا لو وضع الدواء على فوق حليته
يكفي اجراء الماء عليه في الوضوء ولا يلزم مد القلع وغسل تحت وفي كتاب مثله **منع** وكذا لو
عصر جرحا ليس فيه دم ولا قرح فخرج منه الماء الذي دخل فيه في الحمام والحوض ولو
استويا فمهما ينقض احتياطا — سكر بحيث لا يعرف الرجل من المرأة فعليه الوضوء
كذا في التجريد وفي **منع** يمنع الحدث من البالغ من المصحف وكتب التفسير والفقه كما يمنع
الحيض والنفساء ولا يمنع الحدث الصبي من ذلك ويجوز له حمل المصحف في الامتعة قبل
او راقه بالحب او بالاكين للقرأة بلا مسه لا يجوز عند البعض ويجوز عند الآخر
فصل في الجنابة والغسل **منع** بسباب وجوب الغسل اربع الجنابة والحيض
والنفاس والموت ويحوي الولادة بلا بدلة اظهر الوجهين وفي **منع** مثله **منع** اخلت
ولم يخرج منها ماء ان وجدت شربة اترال فغسلها الغسل وفي **منع** ان كان طويلا يجب
عليه وان كان مدورا عليها وعن ابي يوسف والشافعي لا غسل عليها حتى تدخل اصبعه
دبر نفسه لا يجب عليه الغسل عند اكثر المذاهب ويتبعض صومه به اذا كان صائما ولا ينقض وضوءه
به اذا لم يوجد بله على اصبعه عند الخروج **منع** اذا جامع ميتة لا غسل عليه ان لم ينزل

كالهيمه

3 كالهيمه وهو جوابه **منع** وقال **منع** ينبغي ان يجب عليه الغسل بالايلاج وان لم ينزل
فصل في حكم ماء الابار والحياض والاولا في **منع** لا يוכל وقال **منع** روي
عن محمد بن جميع ما في الشاة طاهر **منع** اذا اخبر بخباية الماء يعتمد قول المجزأ اذا
من قبل رواية وبين بسبب الخباية او كان من يعلم انه لا يجازف ولو اشتهبه عليه ماء
طاهر بما يخشى بجمته فيه ويتوضا بما غلب على ظنه طهارته وان قدر على ماء متيقن
على طهارته وان اشتهبه عليه ماء وبول لم يجمته فيه بل يريقهما ويستم وان تغير اجتهاده
الاول لم يعمل بالاجتهاد الثاني بل يستم وفي **منع** مثله **منع** عن ابي يوسف ومحمد ان ماء
الحمام الذي يكون في الحياض في حكم الجاري وفي فتاوى الباقي مثله
في التيمم والجمع بينه وبين سور الحار وفي المحر لا يجوز التيمم بالتراب المستعمل المتناثر من
العضو المسوح في اصح الوجهين ولا يجوز بالتراب المشوب بالدقيق ونحوه ان لم يكن
الخليط قليلا منه ولا فيجوز والبدن من قصد التراب حتى لو سفت الرمح التراب على
العضو المسوح فصح بنية التيمم له ويجزأ لا يجب اتصال التراب بالامان شعور
الهيئة الخفيفة ويجب اتصاله الى ما تحت الخاتم وبين الاصابع شق اذا احتاج اليه
لا تحاذ العين يقيم ولا احتاج لا تحاذ المرقمة لم يقيم وفي **منع** وكذا الغسل على الغسل
ولو اخرجه الذي فيه الماء بين حال فطلبه فليجده فتييمه وصلى لم يجب عليه الاعادة
وكذا الوضوء الماء في رجله او امثله فيه فتييمه وصلى عند بعض المشايخ وعند بعضهم يجب
الاعادة عليه في اظهر القولين وفي **منع** مثله **منع** نوى الغرض والغسل به صحيح فيجوز
به الغرض ولو نوى به النقل دون الغرض لا يجوز الغرض به وكذا العكس ولو نوى به
الصلاة مطلقا يجوز ولا يصلي يتييم واحد اكثر من فريضة واحدة ويصلي من الغسل
ما شاء ويجوز به الجمع بين فريضة جنارة وفي **منع** مثله **فصل** في المسح على
الحفين والجوار **منع** ولا يجوز المسح على خف لم يمسح عليه وقت اللبس لانه عليه السلام
فعل هكذا التبعين المسح مكان الغسل قبل نقض الوضوء **منع** يجوز المسح على الخف المتخذ
من الحديد والخبث والصفرا والزجاج اذا امكن التسامع للشيء عليها والافلا وان كان من

غسل

منع

منع

النفقة او الذهب لا يجوز المسح عليه ولو كان ضيقا لكن يمكن متتابع المشي عليه ويكون
متعابا بالمشي يوما او يومين جاز المسح والا فلا ولو كان مسروقا او مغصوبا لا يجوز
المسح عليه وفي التخصيص مثله ولو لبس صاحب العذر الخلف على السيلان ان كان ممن ينقطع
السيلان عنه تارة لا يجوز له المسح والا فيجوز ولو لبس حين الانقطاع ثم سأل يجوز
ايضا **عز** وكذا لو لم يكن القدم اصابع رتم ولو مسح على غير ظاهر القدم لا يجوز لان
موضعه ظاهر القدم ثبت اقتصد وعصبه ان ضارب الغسل بالترابية يجوز المسح على
جميع العصابة وان ضرر ينقص الوضوء لا الترابية مع موضع القصد فقط **فصل**
في الاعيان النجسة وحكامها يت احوال البراءة لا تمنع جواز الصلاة غير هذا في حق
الصلاة لا في الاكل غير ذلك البطلان لا يرد تحت هذه الطيور تركت بغير
اخراج ما في بطونها يحرم اكلها ولو الى النتن لا سبيل الى اكلها كما لو اغليت في الماء وفي
الكافي مثله وكذا الحكم في البقر **عز** ولا يحل اكله اذا لم يخرج ما في بطنه من الروث الى
ان يبرد ولو الى الانتفاخ او الى النتن لا سبيل الى اكله وكذا الحكم في كل ما اختلف في
نجاسة ما في بطنه غليظة وخفيفة وفي هذه مثله ولو اختلف طهارة ونجاسة حقيقة
كالشاة وامثالها يحل اكله الى تن ما في بطنه ولو اغليت في الماء لا يحل **فصل**
في تطهير النجاسة والدرابغ وفي سطر واللال الغارة اليابسة لا ينجس الماء لان اليدين يبلان
تحت الخطاة اذا اطغت في الخمر لا تطهر ابدأ قال مولانا اذا اصابته الخلاء وترك
حتى يصير كله خلا يطهر ولو صب على الخطاة ولم يشربها فعل ثلاثا ويجفف في كل مرة
ثلاث وكذا التمن **عز** وقيل يغسل بالماء مرة وهو في مقدار ثلثين مرة وفي **عز** وعن
ابي يوسف انه اذا اصاب عليه الماء في اناة عظم ثلاثا يغسل فرقع الدهن في كل مرة يغسل
في الثلاث وفي الكاوي الكبير اذا وقعت قارة في التمن ان كان جامدا فلتقى الغارة
وما حولها وان كان ذائبا فيرق لما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اجاب هكذا حين شل عنه وفي التكملة مثله **عز** ولو دج بالخمر
يطهر جلده بالدهن عند ابي يوسف **عز** فعلى هذا يطهر جلده الحية عنده بالدهن لو دج

وقال شمس الائمة الحلواني لا يطهر ولما قبضها فطاهر كت وكذا الكلب اذا دبح **4**
فصل في المقاضاة وفي معنى اذ لا مع الجرح ثوبان نجس وطاهر
جازت صلوة في النجس ان علم انه لو صلى في الطاهر يتنجس **فصل**
في الحيض والنفاس **عز** اقل مدة تحيض فيها المرأة تسع سنين قمرية ومن رأت قبلها
شيئا من الدم فهو لبس بدم الحيض عنه رأت يوما دما في اول ايام حيضها ثم طهرت
تتوضأ وتصلى الفرائض لا النوافل اذا الم يكن من عادتها خلط طهرت يوم او يومين
ايام حيضها قبل ان تقطعت قطار غير مستبين للخلط فالدم المرى بعد حيض
مساواة ذلك في ايام حيضها اولا **كتاب الصلاة**
وهو ستة وثلاثون فصلا **فصل** في مواقيت الصلوة غير اذ لحقت
القابلة ان يموت ان شغلت بالصلاة جاز لها ان تؤخرها وكذا المسافر اذا خاف من
المصوص او قطاع الطريق **فصل** فيما يتعلق بكان المصلي ونوبه وبدنه والحام
النجاسة وغيره انما لو صلى في قبا يسطح عليه تحت رجليه ويسجد على يده ويجعل
البطانة تحته والظاهر فوقة قاله في الحلواني وفي **عز** لا على العجلة للطره على
الدابة لم تجز الا في حالة العذر وان كان على الارض يجوز له ولو صلى على غير واقف
لا يجوز له على عجلة واقفة يجوز عم صلى على لوح احد طرفيه على الدكان والاخر في يده
لا يجوز له لو صلى على العجلة دسم ولو صلى على حصير منسوج من القصب النبات في الماء
النجس وقد يسرق قال صاحب المحيط يجوز الصلوة عليه **فصل** في النية والتميز
في الصلاة **عز** ظران وقت الظهر قد خرجت فتواها فائنة ثم علم ان الوقت باق بجزئه
فصل في القراءة والركوع والتسبيح **عز** اختار بعض مشايخنا القراءة
للمقتدى خلف الامام في صلاة الخفاة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الاول
ولو ام في الوتر يجهر بالقنوت ويكون ذلك دون القراءة في الصلوة والقوم يتابعون
ذلك لكن يكون قراءتهم دون قراءة الامام **فصل** في القعدة والذكر فيها خروج
منها والقيام منها **عز** اما افضل الدعوات الماثورة بعد التسبحة فانه ينبغي على الله اولا

بقوله اللهم ربنا لك الحمد كله ولك الشكر كله ولك الملك كله واليه ترجع الامور كلها سرها وغلا
وانت على كل شيء قدير ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثانيا بقوله اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد وسلم على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد
وترجم على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت وترجيت ورحمت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك عليم مجيد ثم يدعو لنفسه والارسلين بك بقوله اللهم اتنا في الدنيا
حسنه وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وحب
لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فتناعذاب
النار ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفرنا عما كنا ننسئ وتوفنا مع الابرار ربنا وآتانا ما وعدتنا
على رسلك ولا تخزنا يوم القيمة انك لا تخلف الميعاد اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع ببناء وبنهم في الجنات
انك مجيب الدعوات فاضى الحاجات منزل البركات دافع السيئات مقبل العزات انك
على كل شيء قدير رحمتك يا ارحم الراحمين **فصل** فيما يخص من العمل في الصلاة
اسمع يمكن في الصلاة قراءة سورتين وترك سورة بينهما وكذا قراءة سورة في الركعة
قبل السون التي جوارها في الركعة الاولى وكذا قراءة وسط السورة في ركعة ثم قراءة وسط
سون اخرى في ركعة اخرى وكذا القراءة في الصلاة في اخر سون في ركعة واخرى في ركعة
وقال بعض المشايخ لا يمكن القراءة فيما فرغ من السور وهو الاصح ويحكم القيام فيها
على رجل واحدة وتقديم احدي رجله على الاخرى والاعتماد على احداهما كذا قال الامام
الغزالي **فصل** فيما يفسد الصلاة من الافعال وعجزها **شروط** تروح بمروحة
فسدت صلوة وبالكلم لا تشد وعن ابى حنيفة روج تروح بمروحة فاكثر التروح فسدت
او مرتين لا تشد وان تروح بازاره ما بين يديه او برداء على ظهره لم تشد ولو ادخل يده
في ازاره وستر ذكره بياض كنه لم تشد **اسمع** ولو اخل سراويله وهو في الصلاة فسدت
بيد واحدة لا تشد ولو بيدتين تشد ولو سقطت عمامته او قلنسوته انزفها بيده
لا تشد ولو بيدتين تشد وكذا لو سوى كور عمامته بيد واحدة لا تشد ولو بيدتين تشد

مختلف

مختلفا لئلا العامة فيها ولو بيد واحدة تشد ولو سقطت قناع المرأة ان رفعت يدها واحدة
قبل ادراك ركنا كان الصلوة لا تشد ولو رفعت يدها تشد وكذا لو رفعت يدها
ادراك ركنا وغطت به لا تشد ولو بيد واحدة كذا قال الامام الغزالي ولو اخذ بها
فرس فيها او المحلاة من قربوس السرج بيد واحدة لا تشد وبيدتين تشد **فصل**
في الاقوال المفسدة ولو قال المقتدى اللهم صل على محمد اذا قرأ الامام يا ايها الذين
اسوا صلوا عليه الآية تشد لانه اجابة مرتبة سلم المسبوق مع امامه وسبح يديه
على وجهه بعيد لانه على كثير وفي حاشية تمام الدين مثله **فصل** مصل قال السلام على محمد
سأهيا ثم علم فسكت تشد **لو** قال السلام فدخل رجل في صلوة لا يبصر خلا وان لم
يقبل عليك بعد **اسمع** فقرأوا زلت الجنة للفقير فقال المقتدى اللهم اجعلني منهم وكذا
لو قال اللهم لا تجعلني منهم عند قراءة الامام وبرزت للحجيم للغاوين وكذا بكل لفظ وكمنع
للدعاء كقوله اللهم ارزقني عند قراءة اية التزيين كقوله اللهم اجني عند قراءة اية
التزيين هذا اذا الركن الدعاء مضمنا معنى **فصل** في الجماعة وسجد المحلة
شروط لو كانا اماما لكانا او فاقا له ان يترك سجدة واحدة وكذا لو كان غير الغزالي
واحسن وفي شرح تمام الدين الحياطي مثله **اسمع** في فتاوى الطهيرة ان كان في المحلة سجدة
فالصلاة في اقدمها اول وان استويا ففي اقدمها وان استويا ان كانا في المحلة سجدة
اسمع المنفعة لا يتركون سجدة المحلة للدرس في غير محلهم **شروط** هذا اذا اوجب ترك الجماعة
او الصلاة بغير عذر اما اذا حضرها او صلاها احياها وتركها احياها ان كان
بغير عذر يجب التعزير بالصوب وان كان بعذر لا يجب **شروط** يستغفر بتكرار الغفوة
ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا قبل شهادة ولا يعزرو ولا يعزرا الامام ولا المؤذن
ولا الجيران بالتكوت عنه ولا قبل شهادة تمام به **اسمع** ترك الجماعة لغسق الامام
يعزرها **اسمع** هذا في واجب الجماعة واما في فاقدها فيجوز لان طلبها ليس لازما عليه
فصل في الاقتداء وما يفسد **اسمع** رفع الامام راسه من الركوع قبل
ان يتم المقتدى ثلاث تسبيحات والاصح انه يتابع الامام وفي شرح الجامع الكبير مثله

الاجابة واما اذا تشد
كلم اذا قرأ الامام وسب الامام
الحسين فادعوا بها فقال المقتدى
اللهم اني اسألك باسمك الحسي
يا رحمن ورحيمها فاسما الحسي

اختار بعض شايخنا القراءة في رواية عن ابي حنيفة ربح كما مر في فصل القراءة
ان كان لا يحسن القنوت يقرأ قل هو الله احد ثلاث مرات ويقول اللهم اغفر لنا ولوالدينا
والمسلمين والمسلمات كذا ورد اوردوه الغزواني في كتابه ط نسي القنوت حتى ذكر
في الركوع فغن اصحابنا روايات في رواية يعود الى القيام ويقنت وفي اخرى يمشي
الى الركوع ولم يقنت وكذا الموتى كبر بعد ما قام من الركوع وكذا تكبيرات العيد في
الركوع يعود ويكبرها البته **فصل** فيما يتعلق بالامامة وسبل الخاد
من ام قوما فقرأ بعض الفاتحة سلام ثم ذكر قليلا بغير فيما بقي وسجد لله سجدتين وراية
وقيل لثلاثين بالجهر وهو ضعيف **المشاهدة** في الماضي كالمشاهدة في الحال فيها قيل
هذا في حق من رآها او رآته في زمن الاشتباه والاشتباه من اى طرف كان يكون معتبرا فيها
وقيل من طرف المرأة لا يعتبر وهو الاصح **عك** الجنب والمحدث يتما فالحديث اولى بالامامة
وفي **من** هذا اذا كان مذهبهم واحدا واما اذا كان مذهب القوم مذهب الجنب فالجنب
بها **ف** يكون للامام ان يكون موضع اعلى من القوم بعد القامة او اكثر وفي الاقل لا **في**
يستحب للامام ان يذهب من مكان المكتوبة اذا اراد التطوع ويتحول بين القبلة وبينهما
ما يكون بخلافه يسار المستقبل **ط** ان يستقبل بالسنة فانه الفجر ينبغي ان يشرع في السنة
بتكبير ثم في الفرض بتكبير اخرى فيصلي الفرض ثم يقضي السنة قبل طلوع الشمس **من**
ولو يقضيها بعده يكره **ل** هذا اذا اسكنه ذلك والا يكره **ع** والمقتضى المنفردة
سواء ان ترك السن بغير عذر لا يبرر ويأله اسه عن تركها **فصل**
في النوافل والصلوة المندوبة **من** لو صلى التطوع قاعا بغير عذر جاز ذلك وقت
الركوع يقوم على الرجلين ثم يركع لانه عليه السلام فعل هكذا **عك** مثل وقيل يكفي
القيام على ركبتيه وقت الركوع **من** اراد ان يصلي نوافل قبل نيتها ثم يصليها
وقيل يصليها كما هي قال في **اخر** هذا اذا كان منفردا واما اذا اراد ان يصليها بالجماعة
لا يجوز الا بالنذر بان قال الامام سه على ان اصل عشرين ركعة بهذه الجماعة فيسهرالي
وتقبلها مني انا امام لمز اتبعني ويقول القوم سه على ان اصل مع هذا الامام مائة فيسهرها

6 في وتقبلها مني اقتديت بهذه الامام **فصل** في التراويح والوتر **ل**
لوصل التراويح بعد الوتر يجوز وقبل الفرض لا يجوز **ل** لو رآه هلال رمضان
وحده ولم يقبل قوله لا يلزمه التراويح ولو قبل يلزم **من** لوصل التراويح وحده
لا يكون تراويحا لانها شرعت مع الجماعة **لا** لوصل التراويح مع امام وبعضها مع امام
اخر يجوز **فصل** في السهو والشك في الصلوة **ا** قرأ سورة ثم قرأ سورة فيها
ما ياقيل يلزمه السهو وقبل لا يلزم وهو الصحيح لو كان ذلك عمدا يكره هذا في التراويح
واما في النوافل فيخلافه **عك** وجب السهو بترك التسمية بين الفاتحة والسورة وفي **من**
هذا عند محمد فيما يخاف بالقرأة لانه اتى بالتسمية بين الفاتحة والسورة عند ذلك واما
في المرأة الجهرية فلا يوتى بالتسمية بينهما اتفاقا فلا يجب شي بتركها بينهما **ع** لو زاد في
التمتد الاول حرفا يلزمه السهو عند ابي حنيفة رحمه الله وفي **من** لا يلزم حتى يكون ما زاده
على التتمد الاول كلاما تاما نحو اللهم صل على محمد وقال ابن شجاع انما يلزم اذا عطف
عليه قوله وعلى آل محمد وعن **م** المعتز في لزوم ان يزيد قد راى يورى فيه **ل** قبل يلزم
اذا اراد قوله اللهم وقيل لا يلزم به حتى قال معه **فصل** في سجود التلاوة والشكر
ع قرأ آية السجدة في الصلوة و اراد ان يركع بها يحتاج الى النية عند الركوع وان لم
يوجد لا يجزيه ولو نوى في الركوع اجاز المايخ **فصل** في الجمعة **اس** سئل عما
الكو في عن اقامة الجمعة في السواد افق لا استحس فقال المشايخ البجلي انهم اذا اجتمعوا في
قرية يحضرونهم اكبر مساجدهم اقامه الجمعة وهو رواية عن ابي حنيفة عليه
السلام **قال** ابو شجاع هذا حسن وشكل ابو العلاء عن اعادة الظهر بعد الجمعة
قالا حجة زعموا ولكن لو اعاد فهو الى التقوى اقرب وفي الفتاوى مثل **من** الاجوب
والاصح في ذلك ان ينوي السنة اربعا بعد الجمعة في موضع يعلم جوارها ويقرا في الاربع
ظهر يومه في موضع يعلم فسادها ويقرا في الاوليين وينوي به اخر ظهر عليه بقوله نويت
اخر ظهر اركت وقته ولم اصل بعد في موضع يشك في صحتها وفسادها يقرأ في الاوليين
فصل في صلاة العيدين وتكبيرات الترتيب **ج** ويستحب عيد الفطر ان يوتر

خروج صدقة النظر قبلا بعد دخول وقت الصلاة ويجعل الاضحية في عيد الاضحية
فصل في المسبوق واللاحق **مسألة** رفع المسبوق من التمسك قبل الامام
 تابعه في القعود الى ان يعلم الامام وهل يتابعه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي الدعوات يروي هشام عن محمد انه يتابعه في الدعوات اللاتي هي من القرآن ويصلي على
 النبي عليه الصلاة والسلام وقال هشام ان لم يعلم الدعوات يكره التمسك الى ان يعلم الامام
فصل في صلوة المريض **مسألة** عبد مريض لا يقدر على الوضوء يجب على المولى ان يوضوئه
 في رواية عن محمد رحمه الله **مسألة** من صلى في النواذر قطعت يده من الرفيقين وقدماه
 السابقين لا صلوة عليه وفي **مسألة** وقال **مسألة** يجب عليه الصلاة قاعدا يجمع راسه قد مرت
 في كتاب الطهارة **مسألة** وان استمر الاغماء ما وليه لا يلزمه الصلوات **فصل**
 في الجنائز **مسألة** صلوا على الجنائز راكبا جاز قيا **مسألة** لو صلى على جنازة رجل مكلف وجنحون
 وصبي وخنثى وامرأة صلوة واحدة يقف على المكلف ويضع الجنون بعد منه نحو القبلة
 ثم القبي ثم الخنثى ثم المرأة ويجعل الضمير الرجح اليهم في الدعاء في صبيغ من جمع له كروى
 صلى على كل واحد منهم صلوة على حدة يصلي على المكلف لا ثم على الجنون ثم على الصبي على
 الخنثى ثم على المرأة وفي **مسألة** اصح انه صلى او لا على الرجل المكلف ثم على الخنثى المكلف ثم على
 المرأة المكلف ثم على الرجل الجنون ثم على الخنثى الجنون ثم على الجنونة ثم على القبي ثم على
 الصبية لان طائفة الرجال اقوى والمكلف احوج الى الدعاء هذا اذا كان الجنون من غير
 مضيقا اما اذا كان مضيقا فهو مخير ان شاء صلى او لا على الرجل الجنون او القبي ثم على
 الخنثى الجنون ثم هو مخير ان شاء صلى على الجنونة او لا وعلى الصبية قال **مسألة**
 وهذا التفصيل الحسن والحوط **مسألة** والدعاء الحتم القرآن على الجنائز قبل الدفن مكره
مسألة ولو وجد اكثر الادوية او نصفه مع الراس ينسل ويصلي عليه ولو وجد نصفه بلا
 راس او اقله بلا راس لا يصلي عليه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله هذا لو احترق فوجد بعض
 عظامه مع عظام الراس ان كان الموجود منها اكثرها او نصفه مع الراس صلى عليه والا فلا
مسألة لو قرأ فاتحة الكتاب في صلاة الجنائز على قصد الشاء وعلى قصد القراءة كره **مسألة** ولو قرأ

تكبير

تكبيره فزاربع تكبيرات ان كان قصدا قصد صلوة الجنائز لان كل تكبيره منها كركعة اذ ليس لها
 ركن سواها وان كان سهوا ان ذكرها قبل ان ترفع الجنائز يكبره وان ذكرها بعد رفعها لا
 قبل ان توضع على الاكتاف يكبره ايضا فتصح الصلاة في الوجهين في ظاهر الرواية وعن محمد
 ان كانت الارض اقرب يكبر وان كانت الى الاكتاف اقرب لا يكبر ولا قصد الصلاة لكن بقيت
 على النقص ولا يلزمه الاعادة كصلوة المسبوق بتكبيره اذ لم يكبرها سهوا بعد تكبيره الامام
مسألة يصلي عليه تبعاً للدار ان هذه المسئلة في التبعية فانها للابوين ان وجد اسلم او كافرا
 وان وجد احدهما اسلم والآخر كافرا فلتسلم وان عدا فللمجموعة المسلمين وللمهمات الاب
 هنا انتقلت منه اليه كما انتقلت بموت السلام الى الجدة ونحوها فيصلي عليه تبعاً للدار يعني
 جماعة المسلمين وفي **مسألة** لا يتبع في دار الاسلام لصاحب البيت ان كان كافرا ويتبع في دار
 الحرب ان كان مسلما ولا يسي مع احد من ابويه فيصلي عليه في الحالين في الاولى تبعاً للدار والثانية
 تبعاً لصاحب البيت **مسألة** السارق الذي يصلب بامر السلطان ففي الصلاة عليه خلاف الروايات
مسألة هذا في سارق اخذ مالا وقتل نفسا واما السارق الذي اخذ مالا وامر السلطان
 ليس له يصلي عليه اتفاقا لانه لا يستحق القتل بل يستحق القطع والجس اذا قتل
 نفسه من وجع صلى عليه **فصل** في مسائل متفرقة **مسألة** لو شرب في صلاة الامام لم يظن
 انه قد شرب ولم يشرع قيل يجوز وقيل لا يجوز **مسألة** ان رفع احدى رجله عند السجدة لا يخرجه
 عن اداء التاسم الحكيم من غزاة هذا الزمان فحاشبه صلوة عزوه بها يحتاج الى مائة
 عزوة لتكون كفارة لما **مسألة** وقيل هذا اذا لم يوجد في غالب قصد الشهادة بل فيه اخذ
 المال واما اذا كان قصد العكس لا يجب قضاؤها عليه لقوله عليه السلام في مثل لا يفر من
 صلوة وصوم حتى يرجع وقال اخر في صلاة وصوم حتى يرجع والاصح انه يجب قضاؤها عليه
 بعد الرجوع لانه عليه السلام قضى اربع صلوات فاته في يوم الخندق **فصل** في
 الوقفة الوصل **مسألة** لو وقف في الوقف اكثر من مرة فكم الله بكونها واحدة ولو وقف
 في الوقف الجائز لقوله لو عدون اصلوها بكون العزوة ولو قطع في الآية التي وجب عليها
 لما بعد ها قيل قصد وقيل لا **كتاب الزكاة**

وهو ستة فصول **فصل** في اداء الزكوة والنية **من** هلكت الوديعة عند المودع
 فدفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لرفع الخصومة يريد به الزكوة لا يسقط **من** عليه دين
 زكوة وصوم وصلاة وحج فاوصى بجميعها قدمت دين الزكوة ولو قال دفعته اليك
 قرضا حسنا بخبره عن زكوته وان لم ينو ان كان المدفوع مصرفا لان القرض الموصوف
 بالحسن يراد به الصدقة كما في قوله تعالى واقرضوا الله قرضا حسنا **فصل**
 فيمن يجوز دفع الصدقة اليه **من** قال شيخ الاسلام ابو منصور ما تريد كل من علم على المسلمين
 كفاية طالب العلم اذا خرج لطلب العلم حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون
 في دين الزكوة اذا استغوا عزامه والصدق على الفقير العالم خيره من على الجاهل وعن
 ابي حنيفة دفع الى من عليه دين ليقضى دينه احب الى الفقير من ان يكون عليه دين **فصل**
 في الخراج والعشر **من** ما ياحظه الاعونة والظلة من العرفي ما
 من الرعاية ولا يصرف من مصرفه بل يصرفه الى انفسهم لا يسقط به العشر عنهم وهو الصحيح لان
 ما اخذون منهم جاسكيتهم من الديوان وان سمو عسرا ولذا يجزئ الخدمه عليهم متعاقبة
 للثقات والعشر من الغنم والمسكين فلا يجزئ الخدمه في مقابلته له فعلم بذلك بطلان
 ما قيل ان كانوا فقرا يسقط بخلاف الخراج **فصل** في بيت المال ومصارفه
 وسائر المتفرقة **دس** والعارفين بيت المال الامام العادل ثم القاضي الصالح ثم المفتي
 الزاهد ثم بقية من اعطى القاضي والمفتي شيئا من ذلك والقاضي مع المفتي هكذا لا يعكس
من لا تفضيل بالذكر على الانثى من المسلمين في صرف بيت المال اليهما لانه ليس على طريق الارث
كتاب الصوم **فصل** في ما يفيد الصوم **من** اذا دخل
 من نوى الصوم الغرض يوم الشك ثم **فصل** فيما يفيد الصوم **من** اذا دخل
 اصبعه من لا يغسل عليه وكذا الوادخل الخشب لو كان طرفها خارجا لا يفيد الوضوء
 خيطه وطرفها في يده ثم اخرجهما وان ابتلع كلها وكذا الوجع في قبلها قطنة فانه تمت
 الى اخرجهما الداخل وطرفها في الفرج الخارج فان دخلت كلها يفيد **فصل** فيما
 يوجب الكفارة وما يصير شبهة فيه **من** اكل عجينا بزموا الزمة الكفارة لانه يجهن بالماء الخارج

فيمنع

8 فيطبخ فيكون اكل مما يتعدى **من** بخلاف عجين الخبز والتمتع ولو ابتلع الحصى او الجذير
 على قصد السواد من الزنا واللواط ونحوهما الزمة الكفارة وان لم تكونا مما يتعدى حر
 له وكذا الوضوء براق محبوس ومعتوق **من** ابتلع براق صبيبه الكفارة عليه **من** يكفر في
من مثله كما مر **من** شهد شاهدان على طلوع الفجر واخران على عدمه فافطر فظهر طلوعه
 كفر بالاتفاق **فصل** في المبيع للافطار والغذية في الصوم وجواز منع المرأة
 والعبد عن الصوم **من** استفتى ابو عبد الله بن ابي موسى في اصل الكندرية ان الشمس تعيب
 عنها ومن على منارتها يرى الشمس بعد ذلك بزمان كثير هل يحل لاهلها الفطر فقال لاهلها
 الفطر لا لمن على منارة وفي الفتاوى الصاعدة **من** لو كان مريضا يعلم ان اخر الموت
 واعتد ذلك حتى اسكنه الايضاح هذه الحالة بمنزلة الشيخ الفاني في **فصل**
 في صدقة الفطر **من** باع رجل عبدا بغير امره في رمضان فاجازته المولى يوم الفطر فصدقة
 الفطر **كتاب النكاح** **من** وانما يشتمل على ستة عشر فصلا
فصل في الاوقات التي ينعقد بها النكاح وما يتعلق به **من** انما يكون المجلس للتمتع
 اذا قال ليكون مجلسا هذا المجلس العقد والنكاح او التزويج او ذكر المهر واما اذا لم يقول
 هكذا يكون للوعد **من** ولو قالت فلان تزوجني ينعقد **من** رجل تزوج امه الغيرة على كل واحد
 تكله فهو حرم النكاح والشرط ولو تزوجت ورافقت الى زوجها ثم رافقت الى منزل ابها وهي
 لا تطبق الرجال فقال لا لاب له لادفعها اليك حتى تطبق الرجال فله ذلك فان لم ير من الزوج ذلك
فصل في الشهادة **من** زوج ابنته بشهادة السكاري وسموا كلام العاقدين وعرفوا
 جازا النكاح وانه كانوا لا يدرونه بعد والسكر وتزوج امرأة بشهادة امه ورسوله لا يجوز
 بل يكفر لانه يعتقد علم الغيب في الرسول وهو كذا **من** وكذا الشهادة الملائكة مع الله كفاية الا
 ان يوم الحفظة فلا يكفر وهل يجوز النكاح بينه وبين امه تعا والاصح انه لا يجوز لان الشهادتهما
 في امور الله تعالى غير مشروعة بخلاف امور الآخرة ولو قال في التزويج بامر الله وبشهادة رسوله وبشهادة
 هذه الجماعة عنه الناس وحسن وان كانوا اجماعا وراة حجاب لا يرونه لكن سموا العقد **فصل**
 في كحاح الابكار **من** وجبت البكر زوجها عينا فاجل القاضى سنة ثم فرق بعد سنة وانقضت عتقا

فانما لا يشك في كونها رضى كذا ما قول الشارع في بكرة بالغة زوجت نفسها بغير اذن
ابيه والاب يابى هذا النكاح في زماننا فكنت بحكم الدين الزاهدي وتاج الدين الحلي يجوز
لوقال وكيل الاب عند الاستمارة وكلني ابوك فكنت فهو رضى سواء قبل مباشرة العقد
او بعده ولو استامرها ولم يذكر الاب وسكت لا يكون رضى سواء قبل مباشرة العقد او بعده
قد اشار الى هذا من بقوله ان علمت وقت العرض انه وكيل الاب فهو رضى **فصل**
في الاولياء لو وضاحد الوليين بعد تزويج نفسها من غيرهما لم يبق الاخر حق الاعتراض **عنه**
الام اذا زوجت بنتها الصغيرة فبلغ الخبر الاب فسكت لا يكون رضى **قوله** وفي **منع**
وكذا لو كان الاب حاضرا عند التزوج وسكت وسكت الولي عن المطالبة بالتزويج ليس رضى
منه وان طال ذلك وله الحضرة متى شاء حتى تدر في الكافي وقوايد الهداية مثله الزوج ان
كان كفو الا يصح للولي حق الاعتراض هكذا افق شمس الائمة السرخسي ولو زوجت نفسها بغير اذن
الولي جاز النكاح عند أبي حنيفة بكر كان او ثيبا وهو الاصح في الكفو وقال محمد وابو يوسف
في قوله الاول لا يجوز مطلقا وهو الاصح في غير الكفو **فصل في الكفاءة** **منع** قيل
الجمعي العالم كفو للعرى الجاهل وكذا العالم الفقيه كفو للجاهل الغني وقال الامام هو عزاه
والكفاءة فيما بين الموالى تعتبر في الاسلام **منع** الطباخ ليس كفو لبنت البزار والاعوية
ليس كفو لبنت العالم وكذا العكس واهل الاجبية ليس كفو لبنت الحران والجاهل الغني ليس
بكفو لبنت العالم وكذا العكس ان يكن العالم فقيرا **منع** وخبيس النسب باختيار الزوج ليس كفو
لبنت شريف النسب الفاسق ليس كفو لبنت الصالح **منع** والعالم كفو لبنت العلوي وكذا العكس
والجمعي ليس كفو لبنت العري وشريف النسب باختيار الدنيا كفو لبنت وفي النسب والعبد كفو
لبنت الحر **فصل في الشروط في النكاح** **منع** وفي التجنب لوقال للمحدث زوجت نفسي
منك على ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اريد صحيح النكاح والشروط وتحمل للزوج الاول اجماعا **منع**
لوقالت زوجت نفسي منك على ان يكون امر طلاق بيدي فقال قبلت النكاح لا الشرط لا يصح وهو
الصحيح **منع** لوقال في هذه المسئلة قبلت صحيح النكاح والشرط حتى يجوز لها ان تطلق نفسها
سألت وقيل بطل الشرط صحيح النكاح والاول اصح وان بدأ الزوج زوجتني نفسك على ان امرت

بيدك فطلق نفسك متى تريد منه فالنكاح صحيح والشرط باطل ولو قالت زوجتني
لك بشرط ان تزوجت على امرأة كنت مطلقة او امر طلاق بيدي فقال قبلت صحيح النكاح
والشرط ولو قالت ان ضربتني فانا طالق ان كان الضرب مقبدا بان قالت على الزنا
او على ترك الصلوة او ترك الاجابة اذا دعيت الى الزنا او نحوه فالنكاح صحيح والشرط
باطل لكونه مخالفا للشرع وان قالت بشرط ان لم تضربني على فعل غير مشروع فانا طالق
فالنكاح والشرط صحيح وان قالت لو ضربتني على عدم خروجي من بدي عند ارتكافنا
طالق او امر طلاق بيدي ففيه اختلاف وان قالت ان ضربتني بترك خدمة البيت واضاع
الولد او نحوها مما يجنب عليها في الشرع فلا يصح ان النكاح والشرط صحيح وان كان الضرب
مطلقا بان قالت ان ضربتني فانا طالق ففيه اختلاف قال بعض المشايخ هما فارسه وقال
بعضهما صحيحا وقال بعضهم النكاح صحيح والشرط باطل **منع** لو شرط في النكاح لو كانت
بكر ان يخرجها بالنف درهم والاختصاصية فالنكاح صحيح والشرط باطل **منع** فلها مهر المثل
وقيل الشرط صحيح ايضا قالت زوجت نفسي منك على ان تعتق اغني او عبيد من عبيدك لا على
فالنكاح جائز والشرط باطل فلا يمتنع الا باعناق مستانف **منع** تزويج امه باذن مولاهما
على الف درهم بشرط البكر فاذا هي ثيبه فالنكاح صحيح والمهر لازم بلا نقص وقيل هذا اذا لم
يشترط النقص من المسمى على تقدير الثيبه وان شرط ينقص بعد ان لان قيمتها ومهرها يختلف
بالكان والثيبه بخلاف الحرة **فصل في حرمة المصاهرة** **منع** ولو تزوج
ام امرأة او اختها او جدتها او خوهن ثبتت حرمة المصاهرة بينه وبين امراته حتى حرمت عليه
عند البعض وعند البعض لا تحرم لان الزنا المأخوذ عن النكاح لا ثبتت به المصاهرة لعدم اتمام
الحرمة به ادخلت ذكر صبي في فرجها والبقي ليس من اهل الجماع ثبتت **منع** قبل المجنوز ام امرأة
بشهوة او السكران بنية تحريم امرأة عليه **منع** وكذا لو قبلت ختها بشهوة سواء كانت مجنونة
او عاقلة **منع** وكذا الحكم في العكس وان لم تكن القبلة بشهوة لا تحرم فيها بان كانت الدعيه
اليها محبة الاموية فرجها بالختن ومجبة النبوة فرجها بالام **منع** مثله وعليه مهر المثل بوطئها
بعد الحرمة ولا حد عليه وثبت النسب **فصل فيما يجوز من النكح وما لا يجوز** **منع**

قيل لا يجوز تزوج الحرة الكافرة على الحرة المسلمة كتابية كانت او غير كتابية وقيل يجوز
 في كتابية **فصل في الرضاع** **منع** الصبي اذا ارضعت امه لا يجوز له ان يتزوج
 امرأة ابيه الذي هو اخوه من الرضاع لانها موطوءة ابيه من النسب بحرم امرأة على ابيه الذي هو
 اخوه منه بانها حليلة للابن من النسب لا بحرم امه على ابيه وكذا اذا ارضعت امه لا تحرم
 على ابيه لانها اخت ابنة من الرضاع فيمنعها اي فيما ارضعت امه ابيه وام امه ولو ارضعت الام امرأة
 ابنها رضيعه حرمت على ابنها لانها صارت اخته من الرضاع وكذا لو ارضعت ام الاب رضيعه
 لانها صارت اخت ابيه من الرضاع وكذا لو ارضعت ام الام امرأة ابن بنتها رضيعه لانها
 صارت اخت امه من الرضاع **في** نبات الاخ من الرضاع في الحرة كنبات الاخ من النسب ولو ارضعت
 امرأة صبيا يحرم عليه منتهى من اولادها وقرنها ولو نزل ابن البكر وهو لم يتزوج فار
 ولد له من الرضاع حرم ولو تزوجت البكر لا تثبت الحرة من الزوج وفي **ط** اذا تزوج امرأة
 ولم تلد منه قط لم ينزل منها ابن فارضعت صبية لا تحرم على الزوج فان اللبن في هذه المرأة
 دون زوجها وكذا لو ولدت من الزوج وارضعت له هائم ليس لبنها ثم ردها لبن فارضعت
 صبيا لا يثبت بين زوجها وبين رضيعه اللبن الثاني حرمه الرضاع لانه ليس لبن بل هو كالحمل
 ولهذا قال في **في** لو ارضعت هذه المرأة في هذه الصورة صبيا فله ان يتزوج ابنة هذا
 الزوج من غير هذه المرأة لان هذا اللبن ليس بلبن هذا الحمل **منع** واعلم ان اللبن ملك
 الزوج فقط عند بعض المشايخ فاذا ارضعت بغير اذنه لا يتعلق به التحريم حتى لا يحل له رده
 البعض ملك الزوج فيعكس الامر وعند البعض ملكها فيتعلق به التحريم مطلقا سواء كان
 باذنها او بغير اذنها او باذن لغيرها فثبت الحرة بالارضاع عليها وهذا هو الاصح
فصل في المهر **لوقالت** زوجها ابرأني من المهر قبل المهر البتة ثم ابرأها
 دارا بالمهر ثم مات قبل القبض ان كانا يعلمان ان لامرأته عليه مهر تركه وان كانا يظنان المهر
 عليه فهي لها وعليها للزوج مهر المثل وقال **عليك** ان كان الزوج محيلا بان قال ابرأني عنه
 مهرها للمجيلة يثبت لها مهرها من الباب المجيلة عليه فحمل بمنزلة قوله ان ابرأني فاني
 امرتكم وان لم يكن كذلك لا يثبت **منع** لو نكح منكوبة الغير او محارمة ودخل بها ان ادعى

الاستبراء

10 الاستبراء يلزم المهر والا لا ويجد بخلافه النكاح الفاعك حيث يلزمه المهر بالوطى سواء ادعى
 الاستبراء او لا **منع** افترقا فقالت افترقا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالتقوا
 لها لانها تنكح سقوط نصف المهر **منع** القول قوله لانه ينكر وجوب الزيادة على
 النصف **فصل في نكاح الكفار المرتدة** **منع** لا يجوز نكاح المرتدة
 ما دامت على الردة لا من زوجها ولا من مرتد ولا من كافر وكذا المرتدة زجر الهماء وكذا الباب
 المعصية بل تجبر المرتدة على الاسلام وتزوج بها للزوج الاول لو ايت منها وقتل المرتدة لو ايت
 الاسلام **فصل فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء** **منع** زوج امه من عبيد
 على ان امرها بيد المولى فان بدا العبد فقال تزوجني اشك على ان امرها بيدك فطلقها كالماتنة
 لم يصح الامر به وان بدا المولى فقال تزوجها منك على ان امرها بيدى اطلقها كالماتنة
 العبد قبلت صار الامر به **فصل فيما يجوز للزوج وللزوجة ان يفعلوا**
منع امرأة ابنتان تطبخ او تحب ان كانت لها علة لا تقدر على الطبخ والخبز او كانت مريبات
 الاشراف لها ذلك فعلى الزوج ان ياتي بمن يطبخ ويخبز وان كانت تقدر على ذلك مع العلة او هي
 ممن يجزم بنفسه فليس لها ذلك بل عليها ان تطبخ وتخبز وتخدم ما في البيت لانه عليه السلام جعل
 الخدمة التي تدخل البيت على المرأة كذا قضى بين غاطة وعلى **من** يجوز للزوج ان ياذن للمرأة
 بالخروج الى زيارة ابويها وبيادتهما وتغريتهما وزيارة المحارم والى مجلس العلم والى
 الموتى رفع الولد قابضة مع الحجاب ولا يكون الزوج عاصيا بذلك الاذن فلا يجوز لها ان
 تؤدي دينها من مال بغير اذنه **فصل في الحضانة** **منع** ياخذ الصيغة الاب
 الام بعد البلوغ لكونها محتاجة الى التحصين والحفظ والاب في يوم مقامه عنه عدمه في
 ذلك اقوى واهدى ولا خيار لها وكذا المولى المحرم غيرها ان ياخذها بعد البلوغ اذا لم يكن
 فاقا ما جناد لا خيار لها ايضا لانه محض لها ايضا **فصل فيما يتعلق بنكاح الفصول**
 وفتح العين في تعليق الطلاق **ط** لو هناء الناس بنكاح الفصول فكنت فهو اجازة **منع**
 زوج ابنة البائع ثم علم ذلك فقال الابن الامر ليك او عندك او في يدك او انت تعلم الصواب
 او نحو فهو اجازة وكذا لو قال مثل هذه اذا علم غيره ولو قال مثل هذا قبل التزوج فهو اذن منه

فصل فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلاثا ما لا يروى عن أبي حنيفة
 انها تزوج بصبي رضيع باذن الولي ثم ارضعت تحرم عليه وتزوج للاول بلاعدة وكذا الزوج
 امرأة من عبد الصغير ثم وهبته لها وفي فتاوى الباقر خاتمه وفي النسيب لا يعمل بهذا
في نفيه يبقى بمنزلة عبد من الميبي وتزوج للاول بلا تحليل فقال بقيت مطلقة ثلاثا بعد
 النفيه وفي **سنة** هذا في المدخول بها واما في غير المدخول بها تحليل للاول بلا تحليل فان الآثار
 المشهورة في شرط المدخول والاية المؤولة في المدخول بها وفي المشكلات **فصل**
في النكاح والعين في **سنة** لو وجدت زوجا مجنونا او جذا اما او برصا ليس لها المطالبة
 بالتزويج عند سماعها خلافا لمحمد رحمته ولو وجدت مجنونا بالها ذلك اجماعا وفي الخلافات مثله
 ولو اختارت في هذه العيوب الاربعة ليس لها ذلك اجماعا **فصل في عزل المرأة**
 ومن يجتمع بغيرها لمن يكون **ش** رجل جاك بالقوف وامرأة للفرقة فغزالة فالمتاع للزوج
 ويجب عليه احوال المرأة وان لم ياذن ولم يامرها للفرقة فغزالة فالمتاع للمرأة ويجب
 عليها قيمة القوف للزوج وان لم تعرف امره او لم يامرها فينبهها نصفان **فصل**
في الاموال التي في المصاهرات والرجوع فيها **سنة** في الخلاصة رجل انتقل على معتدة
 على طلع ان يتزوجها اذا انفقت عنها فلما انفقت عنها ابت ان يتزوج ان شرط في الانفقا
 الزوج قال الصدق الشهيد يرجع بما انفق عليها تزوجت نفسها منه او لا ان رشوة وقال
 صاحب الخلاصة والصحح انه لا يرجع لو تزوجت نفسها منه لانه مهر وان لم يشترط لكن انتقل على
 الطلع اختلف المشايخ فيه والاصح انه قال الصدق الشهيد وقال الامام خالي الاصح انه يرجع
 زوجت نفسها منه ام لا لانها رشوة وفي **ط** مثله وهذا اذا لم ياكل منها ما دفع اليها الاثا
 واما اذا اكل منها لا يرجع عليها بشئ وعلى هذا لو خدما او خدما الوطيفية على شرط الزوج
 فابت او لم يشترط ذلك لكن خدما او خدما ايها لذك فابت ففي الاول يرجع باجر من خدنة
 اجماعا وفي الثاني اختلف المشايخ والاصح انها لو علمت انه خدما لذك يرجع به والا فلا
سنة بعث الى خطيبة حلوا مرسومة او طاريا او فاكهة رطبة او خبز او نحو ذلك ما هي
 للاكل ثم ادعى انه من المهر لا يكون منه لو انكرت ولا ثبت المعاملة بينهما في كونهما كذلك وان كان

لما قد يد او فاكهة يابسة او عسلا او حسنا او دهنا ثم ادعى ذلك قال قول قوله وان اعطى الى
 رجل شيئا الاصلاح مصلح المصاهرة ان كان مرفوق الخطبة او غيرها الذين الاصلاح
 والافساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الافساد وكوت
 يرجع لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يتلق
 اجرة لك على واحد منهما يرجع وقال بعض المشايخ في هذه الصورة لا يرجع فيما اعطى للزوج
 والام وان كان رشوة لثلاثين باب التزويج فيؤدي الى تحليل الناس كما يجني في
 كتاب البتة وان كان مرفوقها الذي يتدرون عليها او كان مرفوقها الذي يبعد عليها قال
 هو عطية او اجرة لك على الذهاب الى الباب والكلام او الرسالة بيني وبينها لا يرجع وان لم
 يتلق شيئا منها تكون هبة جاز الرجوع فيه ان لم يوجد شيئا من مواع الرجوع ولو اعطى
 شيئا لخطيبته عوضا عنه ان صرح وسمع الزوج ذلك منه او من غيره فقبل او كوت لا يرجع
 والا يرجع **فصل في الاختلاف في صحة النكاح وقاذه** **سنة** قالت
 تزويجها تزويجتي وانا معتدة الغير في طلاق وهي من نفقة بلحيف وقال الزوج بل
 بعد العدة قال قول قولها انه لم يبعد منها اقرار في انقضائها ولو كانت تزويج
 محرم منى وانكر الزوج قال قول قوله وكذا لو كانت انت اخي من الرضاع فانك ذلك ولو
 قامت بينة على ذلك ينسخ النكاح وكذا الحكم اذا كانت انا زوجة ابيك او جدك او ابنتك
 من قبل ولو ادعى رجلان نكاح امرأة ولا سبق لاحدهما في التاريخ ولا دخل ثم ادعى لهما
 على الاخر انما زوجة ابيك من قبل وقال الاخر انما زوجة ابيك او جدك من قبل فابتنى
 ما قاله بالبينه فاقرت المرأة لاحدهما يلزم المدعى المعزلة وينسخ النكاح ولو كانت
 من غيرهم لاحد المدعين لا الاخر فاقرت لهما بلا سبق في التاريخ ثبت النكاح بهذا
 الاقرار في طرفي الحل ويلغو في طرفي الحرام ولو كانت حلالا لهما يلغو فيها **فصل**
في التمس بين سائ ما دس ولو جامع احدي سائ اكثر من الاخرى فله ذلك الا يولى
 بينهما في البيوتة لان الجماع نظيرة المحبة ولا يقدّر على التسوية فيها **فصل**
في سائل متفرقة **سنة** وما اخذه القضاة في زماننا من النكاح وتركه ايت محل

له ان لم يكن هو العاقد او القاسم او نائبه وان كان هو العاقد او القاسم او نائبه لا يحل
اخذ اكثر من زوج بل عمله ان لم تحر المعاملة بينه وبين الزوج او الوارث على ما علم
بطلب القلب وان جرت بحل وان لم يعط قلبه به كالمعاملة ولكن اعطاء ما اراده
مفروضة لا يحل **كتاب الثلاث والبيان في المنع** قال وجدت هذه المرأة معي في طريق الام
او قال ذهبت معا طريق الام او طرقت طريق الام فبذا اقرارا بالثلاث **فك** ولو قال
اذ هي وتحلى فاقرارا بالثلاث **منع** يرجع اليه بالبيان ان قال اردت الطلاق فثلاث
ولا فلا تطلق **فك** قال لا امره بخبر الله اع بيننا احتياطا فقالت بيتن وجهي للحرمة
ونازعته في ذلك فقال ستراي اين زكارت انت لي هجنتين حرام داري يكون اقرارا
بالحرمة ولو قال ستراي اين زكارت انت بلمه هرام داري لا يكون اقرارا بالحرمة وعن
بخ مثله **منع** شهد واعلى زوج انه طلق امراته او خالها بغير كلمة الاستثناء او الشرط
وادعى الزوج الاستثناء او الشرط يثبت الحرمة بهذه الشهادة ولو قالوا في هذه الشهادة
لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق لا يثبت الحرمة بهما ويكون القول للزوج **فصل**
في العلق الذي لا يقصد ايقاعه ونحوه **منع** طلق امراته الامران علم ذلك والافلا
وكذا ان امرهم به بالعربية وهم لا يعلمونها **منع** لو تكلم بكلمة الكفر بطلاق امراته ولو كانت
سلمة والافلا هذا اذا لم يكن مرتد بها ولا تطلق مطلقا وعدم الارتداد بها اذا تكلم بها
خطا او نسيانا او علم معناها او عدا ولم يعلم معناها ولو علم معناها فتكلم بها عدا
كان مرتد او كذا تطلق المرأة بتكلمها بها عدا او تعلم معناها هذا في حق الله واماني حرم
ففرقوا بين كلامهما حتى قالوا لو اهان عالما بطلاق امراته واهانته لا وان علم انه كفر
فصل في ايقاع الطلاق اذا اعرض قبل تمامه ما يمنع ايقاعه وسق
لها استطلاق فاحذره التعال اكثر من واحد ثم قال ثلاثا ان كان النطق لفروضة في التمتع
يقع الثلاث وان كان عزا اختيار فلو اجمدة باينة وكذا لو اخذه العطر ولو اخذه التخي او
الاغواء فلو اجمدة رجعية لانها من موانع الموت فيقتضا ما بعدهما عن اقبلهما ولو قال انت فرقت

دو حله لم يقع شيء ولو كثر الطلاق معه فزهره قبل ذكر العدد فواجب رجعية وكذا
انت فثلث بشئ فاجابه ثم قال طالق لم يقع لان خطاب السؤال قطع خطاب الطلاق
ولو قال انت فاحذره البكاء ثم قال طالق ان كان البكاء لحرقه الفراق يقع وان كان
لوجع او بلصينة لم يقع ولو قال بعد هذه بين البكائين طالق ثلاثا في الاول يقع الثلاث
اجماعا وفي الثاني خلافه وكذا لو قال انت طالق ثم وقف لاستماع صيحه صايح ثم قال لا
يقع ثلاث لان خطاب الطلاق لم يزل به وان صايح فلو اجمدة رجعية وان قال بعد ثلاثا
لان خطاب قطع خطباها ولو وقف لخوف البرق او العدد او البسج او نحوها في هذه
الصور يقع ثلاث **فصل في طلاق التكرار وما يقصد به الكذب لا الطلاق**
منع ولو كان المتخلف والمخالف مظلومين واتفقا على الكذب عند قوم لا يقع ولو قال
المتخلف وهو غير مظلوم ايكون ما قلت او هل يكون ما قلت فقال المتخلف عليه نعم ثم قال
المتخلف اردت به تطبيق امرائك ثلاثا يقع سواء سكنت الحالف او قال اردت به خطبك
وما اذا كان سمعت فتخيه الحالف فقط لان المعترضة المتخلف لانية لخاله هذا اذا
كان البيان منهما في مجلس الحلف واما اذا كان بعد فتخيه الحالف معتبرا لانية لان
الحالف على الطلاق غير مشروع لانية منى عنه فتخيه لانيه امتناع عنه ونسبة المتخلف
ارتكاب به فيعتبر بنية الحالف لانية المتخلف على الطلاق فلا يقع وكذا لا يقع لو قال
الحالف عند ذلك لا قبل سواء كان البيان عنه في المجلس او بعده وكذا لا يقع لو قال المتخلف
اردت به غير الطلاق او ما اردت به شيئا ونوى المتخلف عليه الطلاق بجوابه يقع لا قوله
هذه كناية فيعتبر بنية الحالف ولم ينو المتخلف شيئا ولو قال المتخلف بل يكون امرتك طلاقا
ثلاثا او بياضا فقال المتخلف عليه لتكن او نعم يقع لان الجواب يفسر في السؤال وان لم يكن
صرحا وعنده تصريحه فبنا طريق الاول **فصل في توقيف الطلاق المزمع**
الى غيره **منع** واذا اراد السر فقال لها ان لم اتيتك الى شهر او سنة او نحوها فامر بغير
فلم ياتها فامر بغيرها **فصل في الكنايات** **منع** قال لاسرته وهتك نفسك
تطلق في النهاية مثله **فك** قال لها انت لا تصلي امرأة لي ونوى لا يقع **فك** قال لها واسه لست

بامرأة لا يقع عندها وان نوى وعند ابي حنيفة لا يقع اذ نوى **مسألة** قال لها لا نکاح
بيننا لا يقع **مسألة** قال لها انت حرام فقالت انا حرام فقال الفمرة حرام فني واحدة ان لم
ينو الثلاث **فصل في الاستثناء في الطلاق** **مسألة** ابطاءه مقدار ما يتنفس
ليس بمقصود وكذا ابطاءه للعطش او السعال او الجش او نحوها كان الضرورة **مسألة** المعتبر
في الاستثناء اسماء النفس عند البعض والجمع الحروف عند البعض والاولى الصريح والما عدا
الغير فليس بشرط ولو تشبهي بقلبه صح ديانة لا فناء **مسألة** ولو حلف باطلاق او غير علق
يمينه بمشيئة من لا يعلم مشيئته كقوله ان شاء الله لا يكره او الجرح صح الاستثناء كما في انشاءه
ولا يصح بمشيئة الغائب الذي يمكن السؤال والجواب غير مشيئته فذلك المجلوس وفي يوم او
يومين كقوله ان شاء زيد وهو غائب غيبة منقطعة وكومات قبل تكرار السؤال او السؤال
قبل الجواب صح الاستثناء ايضاً ويجوز في تمامه في كتاب الايمان **فصل في ما يقع بكسبة**
الفك في الطلاق **مسألة** لو قال للمكاتب اكتب لا مرقصا بطلاق فهو اقرار بالطلاق
في الحال فيقع في قول **مسألة** شرط الا شهاده في الصك حتى لا يجوز الصك بدون الشهادة **مسألة** في
البخاري مثله ثم ولو قال اكتب لها كتاب الطلاق يقع وان لم يكتب **مسألة** عن رجل طلق امرأته
طلاقاً رجعيًا ثم كتب لها الصك طلاقاً بايناهل نصير بايناهل لا **مسألة** واذا اوكار جلابان
يطلق امرأته والوكيل وكل اخر فلا يقع تطلق الثاني اياها وفي المنية مثله **فصل**
في ايتاع الطلاق على المباشرة والمختلفة ونحوها **مسألة** قال لها انت ثم قال في العدة
انت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند ابي حنيفة رحمه الله كقول الثلاث بينونة غليظة في المعنى
واباين لا يلحق اباين وعندهما يقع نكوتها في اللفظ صريحاً **مسألة** قوله لان الاعتبار للمعنى
دون اللفظ في شرح العيون مثله وفي شبر مثله **مسألة** رجل قال لامرأته انت على حرام وقال
بعد ذلك متصلاً انت طالق ثلاثا قال بعض الشايع يقع الثلاث وقال بعضهم لا يقع وهو
قول محمد والفتوى على قوله وفي فصول الاكثر وثني مثله وفي الخلافات لو طلقها ولحرة
صريحاً ثم جعلها ثلاثا يقع عند ابي حنيفة رحمه الله لا عندهما ولو اريدت فبانت بسببه ثم طلقها
نزوجها يقع ولو طلقها بدرا لم يجز بعده فطلقها لا يقع وان كان في المك بعد ما عادت الى الراد

لستوط

لستوط العدة بالخوف خلافاً لابي يوسف وفي الايضاح مثله ولو طلقها ثم اريدت ثم طلقها
اخرى لم يقع هذه عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف لستوط العدة به وفي الظاهر يقع
وفي جامع العلوم مثله قال لامرأته انت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة لي فانت طالق
ثلاثا ان كانت الطلاق الاول بايناهل لا يقع الثاني وان كان رجعياً يقع الثاني وفي التوازي
مثله وفي الفصول العادية قال الحلال على حرام ان فعلت كذا ثم فعله فقالت امرأته من
حندهم وقال نزوجها في العدة طلاقاً فمروختم لا تطلق ثلاثاً **مسألة** قال لا طلاق امرأته
اعتقت عبدك فقال الزوج او المولى سهل ابوه لا يقع ثني **مسألة** سئل من يزوج من محمد بن عبد الله
قال رجل اخر طلق امرأته ثلاثا قال الزوج احسنت يقع الثلاث **فصل في**
الرجعة **مسألة** ولو تزوج العتقة الرجعية في عدها بشئ معلوم الاصح انه لا يجوز له ان
يزد في مهره يصح ويجوز عليه الزيادة وبصير رجعيًا بالتزوج في المختار لانه تعذر العمل بحقيقة
النكاح فيجعل مجازاً عن الرجعة لانها بمنزلة ملك تزوج مطلق الرجعية في عدها ووطئها
لا يصير رجعيًا لان الزوج لغو والوطئ بمنزلة كسبة وفيه خلاف **فصل**
في العدة **مسألة** في طلق المدخول بها او ماتت في سن خمس وعشرين كسبة ثم مضى على ذلك ربعة
اشهر لا تحيض ليس له ان يتزوج بنت اختها حتى يمضي مدة الحمل ثم ثلاثة اشهر احتياطاً في العدة
حتى تقضي عشرة ايام بعدها **مسألة** امرأة ماتت ولها اخت فاراد الزوج ان يتزوج الاخت ليس
له ذلك حتى يمضي ربعة اشهر وعشر ايام ولو وطئ اخت امرأة لشبهة لا يحل له ان يتزوج وجته
حتى تنقضي عدة اختها وكذا لا يحل له ان يتزوج بنت اختها حتى يمضي عدة اختها حتى تنقضي عدها
لو اعتق وام ولد لا يحل له ان يتزوج اختها حتى يمضي عدها ولو طلق امرأة الحرة لا يجوز له
ان يتزوج مائة حتى يمضي عدها وفيه **مسألة** وكذا الوفاة امرأته الحرة فابتاع اختها
ليس له ان يطأها قبل ان يمضي مدة عدها وقبل استبراءها بعدها وفي الحاوي الكبير مثله
ولو ماتت امه معتدة من زوج فابتاع الزوج اختها لا يحل له ان يطأها قبل مضى عدها
وقبل استبراءها بعدها ولو كانت له اربع سنوة وطلق واحدة منها لا يحل له ان يتزوج
خاصة في عدها ولو تزوج الحرة المهاجرة ولها زوج هناك جاز النكاح ولا يحل له وطئها مالم

باين

تتضمن عدتها وكذا التزوج امرأة حامله من الزنا لا يحل له ان يقرها حتى تنفق عليها ولو زنى
 بامرأة ثم تزوجها لا يحل له ان يقرها حتى يتبين ما يحضنه وكذا لو اشترى جارية لا يحل له ان
 يقرها حتى يتبين ما يحضنه وكذا لو اشترى تحت جارية الموطوءة لا يحل له الثانية حتى
 يخرج الاولى من ملكه وفيه **فصل** في عادات اليه بالفجر لا يحل وطئها حتى يتبين ما يحضنه
 بخلاف ما اذا اجراها او رهنها ثم عادت اليه يحل له وطئها بلا استبراء وفي الحائض كغيره ولو
 اقربت له رجل بالنكاح مشيرة اليه بقوله هذا زوجي ومات بعد التصديق والدخول لا يحل
 ان يتزوج من غيرها ما لم تنقض مدة عدتها وان لم يوجد التصديق والدخول من المرأة حتى
 ماتت ثم صدقها يحل له ان يتزوج باختها بطلان هذا النكاح بالكلية بطلان اقرارها به
 بالموت قبل التصديق منه فلهذا الاثر منها في الاصح اجماعا وهذا هو المراد ما ذكره في **فصل**
 من الحل في الاقرار بالنكاح بطريق الاشارة والاصل فيه ان النكاح صحيح ثم وقعت الزمرة
 بينهما بعد الدخول والخلوه توجب العدة من الطرفين اما على المرأة فلعيناته مائة وحرمة فرائسه
 واما على الزوج فلمدة فرائسها يجب عليه في تزويج محرمها واثار النكاح فلهذا اجاز له ان يرث منها
 كما جاز لها ان ترث منه ويجوز حرمة الفرائس بحسب العدة كما في خلوه المحجب وخلق العنين الذي
 يصل اليها فينفق بينهما وفي **فصل** في التكملة الزاهدة دعت صبيسا فرائسها فزنى بها فبطل
 لان امرها لم يقع في حق المولى وكذا الصبي لو زنى بصبيته لان اذنها لم يصح وكذا لو كانت بالغة
 مكرهه وان كانت مطاردة لم يضمن بها سقطت حقها ولا يجب العدة في الكل لانه حرمة طلاق الزنا
 وفرائسه ولو حرمت المرأة بالمصاهرة بعد الدخول يجب العدة وكذا اقرار الزوج انه طلقها من سنة
 قال بعض الشايع نعتد من وقت الطلاق وقال بعضهم من وقت الاقرار هذا اذا كانت بينهما
 سفارعة والا فمن وقت الاقرار اجماعا وكذا لو اقر المولى باعتاق ام ولد لسنة كانت بعد
 من وقت الاعتاق ان كانت بينهما سفارعة والا فمن وقت الاقرار اجماعا ولو ثبتت لغيره
 فمن وقت البتت فيها اجماعا ولو تزوجها وخطبها ولم يطأها ثم طلقها او مات عنها يجب
 عليها العدة كحرمة الفرائس ولها المهر لان العدة لشين صيانة الماء وحرمة الفرائس ولم يوجد
 شيء منها في فتنها ومقاضي طهر رجل مسلم تزوج الحارم فحسب باولاد ثبت نسب الاولاد عند ارجاع

رحمة الله وعلمين العدة خلافا لما بناء على ان النكاح فاسد عند باطل عند **باب**
 قالت المعتدة سقطت سقطا كسب ان خلعة او بعض خلعة تصدق وتنقض به العدة
 ولذا خبر تباعد الطلاق بساعة او يوم **فصل** في عادات اليه بالفجر لا يحل وطئها حتى يتبين ما يحضنه
 الولادة او السقط فثبت على الولادة تنقض بها العدة عند ارجاع رحمه الله وفيه **فصل**
فصل في الدعوى والبيات في الطلاق **فصل** في ما لا يقربني بغير ذنب ثم ضربتني بغير ذنب فالقول للزوج والبينة للمرة **فصل**
في ما لا يقربني بغير ذنب ثم ضربتني بغير ذنب **فصل** في ما لا يقربني بغير ذنب ثم ضربتني بغير ذنب
 اخرو عليه المهر الا قد تم اختلعت على مهرها يبرأ الزوج عن المهر الثاني واوله وكذا لو
 قال لها خوليتك ارجو ان يكونا بيني وبينهم حقها كما مر برتق مستخر يدوم لا يبرأ عن المهر الاول
فصل في الخلع قال علي في الخلع طلاق بائن ينتقض به عدد الطلقات
 وبه ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم قال
 بعض الشايع منهم ان في حمة الله لا ينتقض به عدد الطلاق وهو قول ابن عباس رضي الله
 عنهما **فصل** في حمة الله لا ينتقض به عدد الطلاق وهو قول ابن عباس رضي الله
 او خالع معها فعلى الاول لا يجوز له ان يتزوجها قبل التحليل وعلى الثاني يجوز له ان يتزوج
 قبل التحليل وفي **فصل** في حمة الله والاصل فيه ان بالترجى الاول والثاني بملكها بما بقي من الطلقات
 على الاول وعلى الثاني بملكها بالطلقات الثلاث ففائدة النكاح على الاول حل الوطئ بما
 بقي وعلى الثاني حل الوطئ بالطلقات الثلاث وبالطلاق الثالثة لم ينفذ النكاح الحلال
 لغناء الطلقات الثلاث بها فيحتاج الى التحليل على الاول وعلى الثاني لا يحتاج اليه لانه
 بقي طلقان بعد الطلاق الثالثة فينفذ النكاح بعدها ايضا حل الوطئ ولو طلقها رجوعا
 فراجع ثم يبين ان الزوج لم يجب شيئا بها الى الثالثة فبقي الرجعة حل الوطئ في الثالثة الرجعة
 الحلال فيحتاج الى التحليل اجماعا **فصل** في حمة الله لو كان الخلع على درهم او دينار ثم يبين ان الزوج فلم
 يجب شيئا واجاب البعض عنه منهم **فصل** في حمة الله لو كان الخلع على درهم او دينار ثم يبين ان الزوج فلم
 في صورة الاعتاق ولو علم الزوج ان هذه الدراهم او الدنانير ملكه في لها يقع الطلاق البائن

طوائف لم قال الثانية والثالثة والرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى حنت في كل واحدة
 منهن بحيث يقع على اثني بات عندها تلك تعليلات لاخلال الايمان الثلاث عليها ويقع على
 الثلاث الاخرى على كل واحدة تعليلتان لانه اخلت كل واحدة منهن بميثاق ولوبات مع الشئتين
 يقع على كل واحدة تعليلتان وعلى الاخرى على كل واحدة تعليلته يخرج على هذا الاصل ولو
 بات مع كل واحدة منهن ساعة في تلك الليلة لا يحث اصلا **فصل في اليمين اليمين**
يمنع قال لها انت طالق ثلاث ان لم اطلقك ثلاثا فطلقها ثلاثا على الصلح لم يقبلها لا يحث
فصل في اليمين يجري بين رجلين وعريضة **يمنع** قال للمدعيون ان قبضت درهما دون
 درهم فامراة طالق ولخذ بعض دينه على ظن انه تام وعلم فزده لا يحث وكذا لو علم ذلك لم يقبض
 ما بقي ولو اراد ان يقبض جميعه ولم يحث فللمجمل في ذلك ان يرد ما قبضه ثم اخذ الكل فلا يحث
فصل في اليمين يجري بين المدعيين متعاقبة **يمنع** حلف زيد لا يدعي هذا الشيء ان لم
 يدعيه عمر وحلف عمر لا يدعيه ان لم يدعيه زيد وادعياء معام بخلاف هذه اليمين فيدعي
 قيد القليلة والبعدية من لا يثبت حتى لو ادعياء على المتعاقبات لا يثبت الا بالمتاخر لان
 في المعنى كانه حلف ان ادعيته قبل تلك اقباله على سابقا وجدا ان شرط وجوده مستلزم وجود
 الشرط بخلاف المتاخر لانه لا يوجد الشرط المزبور به **فصل في الاستثناء في اليمين**
 والتعليل بثبوت فلا يعلم شئ من جهر او خفاء **يمنع** حلف بطلاق امرأته ثلاثا او عتق
 رقبة على خدمة سبع سنين ثم قال متصلا الا واحدة او قال الا اثنتين تطلق بباقي ولو قال
 الا ثلاثا او الا سبع سنين تطلق ثلاثا ولا يعتق حتى يجده سبع سنين ولو قال انت طالق
 ثلاثا او امرأتك طالق ثلاثا ثم قال متصلا ان شاء الله او ان شاء الله الملايكة او ان شاء الجن
 او ان شاء فلان وهو غايب غيبة منقطعة لا تطلق سواء كان ذكر المنيته منه على الجهر حتى
 اسم غيره او على الاخصا حتى اسم نفسه فقط ولو صح به الحروف ولم يسمع منه تطلق عند الله وان
 لا عند الكرخي ولو الى امرأته جهر واستثنى بعض مدته متصلا جهر او اخفا لكن التسمي
 او قال ان شاء الله على الجهر او على الاخصا لم يكن موليا ولو حلف بطلاق امرأته نجسا سمع
 نفسه تطلق ولو صح الحروف به فقط لا تطلق عند الشئ المحرم وان تطلق عند الكرخي والفتوى

على الاول والاعتاق على هذه الوجه على الاختلاف المذكور وفي نزع **فصل**
 في اليمين على الفصل في نفي ثم يتغير ذلك الذي عن حاله **يمنع** حلف لا ياكل من هذا الدقيق بحيث
 ياكل خبزه لا يعينه لتعين المحال مراد او اذ غير عينه لا يحث باكل خبزه ايض ولو حلف لا يقتل
 فلانا اليوم وموسى لم يحث وان لم يعلم موته وقت الحلف الا في رواية عن ابي بصير رحمه الله
 وكذا لو مات بعد الحلف فيه وكذا لو قال اريق ماء الكوز فيه بعد الحلف **فصل**
 في اليمين على فعل ميمع منه او يجر **يمنع** رجل حلف مذبونه ليقضي الى وقت كذا فاقامه
 قبل ذلك الوقت فلم يجده لا يحث لان مراد الدائن في تحليف مذبونه الاستباق بالاماطه
 في يده بسبب التحليف اياه فلما اتاه قبل الوقت الميعود فقط حصل مراده فلا حث عليه
 ولو ادى بعضه قبل الوقت وبعضه بعد الوقت قبل الطلب لخصومة ان كان المؤدى اكثر
 مما لم يوديه لا يحث اجماعا وان كان اقل او ساواه اختلف المباح فيه والاصل انه ان كان
 لعلته غيبة الدائن لا حث عليه ولا يحث حلف الوالي رجلا انه يجيئ اليه بامرأة او بغير
 فمن يقدر عليه عند فقايت المرأة ولم يجد حاجته مضى الغد قبل يحث وقبل لا يحث التول
 الثاني اصح هذا اذا لم تكن غيبته با اتفاق زوجها والا يحث اجماعا **يمنع** ولو حلف الوالي
 بان يذهب لثاقي مع خصمه وقاما بين يديه فذهبا وجسا حتى مضى اليوم ولو لم يمس
 ولكن غاب القاضى ولم يجده ورجع خصمه ولم يبقه على اذهابها اليه لا يحث في الاصح والرجوع
 بسبب الحالف يحث ولو رجع بسبب غيره بان قال لا يجد ان القاضى اليوم لانه قد غاب عن طنه
 ان كان المجبر واحدا يحث وان كان اثنين لا يحث ان لم يجيئ فلان فانت طالق فجاء فلان من
 جانب اخر بنفسه لا يحث وهو مختار ابي الليث وقبل يحث فالتحصيل انه متى عجز عن الفعل المحلوف
 عليه واليمين موقفة بطلت عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف رحمه الله الفتوى على قولها
فصل في اليمين على فعل الغير او تركه في اليمين **يمنع** حلف ما فعل فلان
 هذا الفعل ان فعل فامراة طالق وهو قد فعله ان كان حلفه على الكان او على حلفه على عدم
 هذا الفعل لم ظهر انه قد فعله لا يحث الحالف لانه اعتقد الكان او علمه فيكون لغوا وكذا لو
 حلف فلان فلانا وكذا لو حلف ان فلانا فعل هذا الفعل وان لم يفعل فامراة كذا ثم ظهر انه لم

اجماعا لانها غير مختصة بالسلام وكو قال اي افرانا من ان شاء الله تعالى الحكم
وكذا كقولنا من ان شاء الله تعالى لا يحكم بميمنه هذا التعليق وكو قال كان محمد
بيننا اورسونا يحكم بسلامه ولا يشترط في ذلك معرفة ابيه او جد **فصل**
فيما يكفر به الانسان وما لا يكفر وانه انواع **الاول** فيما يرجع الى الانبياء والملائكة
والصالحين **المنع** ولو ثبت النبي صلى الله عليه وسلم لا تكفر بالتوبة له سوى تجديد الايمان وقال
بعض المتأخرين لا توبة له اصلا فيقتل احد المستد لا بقوله صلى الله عليه وسلم حين نفر
يفتح مكة من بني النضير صلى الله عليه وسلم فاقتلوه لكن الاصح لا يقتل بعد تجديد الايمان لانه
صلى الله عليه وسلم لم يبارى عليه من قبله صلى الله عليه وسلم فقتل من قال لا اله الا الله محمد رسول الله فاهل مكة الذين
امرو بقتلهم بما روي عنه انما البتة النبي صلى الله عليه وسلم فقتله فقال علي رضي الله عنه
هذا من خوف السيف فقال عليه السلام افرحت غر قلبه **دس** وهذا لان موجب سببه الكفر
فوجب القتل وتجديد الايمان يرفع هذا الكفر فيرفع موجب ايم وهو القتل وكو قال رسول
بالاضافة الى الخطاب بخورسوك لا يكفر بشيء غير رسول الله لغة واصطلاحا ولو كانت
الاضافة الى الله ككفر وكذا آتيا اضافة في الاصح بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فان سببه كفر
مطلقا **المنع** فربما اولى افضل من النبي صلى الله عليه وسلم ككفر ان يديه هداية المؤمنين
نوى القربة لا يكفر **المنع** فربما قلت اللطافة بامارة لا يكفر على الاصح وفي الخلاصة ككفر ولو قال
يحل وطها حايضا بكفر قاله الشيخ وفي الخلاصة وفي **في ط** مثله وفي النوارع عن محمد بكفر
وهو الاصح ولو فصل على وجه الرضى لم تكلم بكفر **ط** وكذا يكفر لو امر رجلا ان يكفر المأمور
اولا او غيره على ان يامر بكفر **ط** وكذا يكفر لو افق امرأة يكفر لبيتين من وجهها **يف** قال
عند شرب الخمر او الزنا باسم الله يكفر وكذا الوفاق في ذلك عند اكل الحرام او الربا ولو قال الحمد لله
اكل الحرام اختلجوا فيه ولو قال موضع الامر للنبي او موضع الاجابة باسم الله يكفر ولو تكلم بكلمة
الكفر احتقا فلا اعتقاد بكفر **غ** ولو تسمى ان يكفر الحرام اما ولا يكون يوم رمضان
لا يكفر وفي الخلاصة بكفر بخلاف ما اذا التمس ان لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق فانه كافر
والفرق بينهما ان حرمة الحرام اقوى من حرمة بعض الايمان وحرمتها ثابتة في جميع الايام موافقة

الحكمة

19

الحكمة فمن اراد الخروج منها يكفر **المنع** من سبناح الجاهل لامرته او امته او ام ولد او مدبرة
حاله الخضر ككفر **في ج** اختلفت في سبناح محمدنا وصلاة ربه والاختيار انه لا يكفر وفيه خلاف
في ج قيل له الا يصلي في رمضان فقال وهل يصلي في غيره رمضان فانه اقرار منه انه لا يصلي
ومثله لا يكفر **ب** ككفر **ط** **يث** في وجوه الفقه ولو صلى بغير القبلة معتدا قال ابو حنيفة
رحمه الله يكفر لانه كالمستغفبه اخذ الفقيه ابو الليث وقال لا يسب الا حرام ابو الحسن السعدي
اذا صلى الى غير القبلة معتدا لا يكفر لانه لو كفر بذلك ليوذي الى كفر من صلى الى غير القبلة معتدا
في حاله الضرورة ولو صلى بغير طهارة او مع التوب بالخش ككفر وكذا الوصل بغير وضوء
معتدا يكفر وبه ناخذ **المنع** قال الاخر حضرت الاجساد فقال على ذلك اومع روي
يكفر وكو قال لارحمته لما والكيوم القيمة او قال لا عذاب في اولئك يوم القيمة ككفر لان
الباس من رحمة الله ككفر والامن من عذابه ككفر لانها من عمل الجاهل والخاصين وكو قال
لاخر في القبر عذاب فقال لو جاء احد من اهل القبلة لاستغفر فاعلم ككفر **المنع** لو قال عند
الزنا الحمد لله وكذا كقولك بسم الله عند الزنا وكذا عند شرب الخمر ككفر ان ذكر لاجل الشر
فصل في ما يلزم من كفره **ق** كافر جاهل بولاه الصغير الى دار الاسلام وباعه فيها لم
يجز ولو رجع الى دار الحرب ترك ذلك فيها فوله حر مسلم تبعا للدار **ف** اهل البني قاتلوا
اهل العدل وجب على اهل العدل ان يقاتلوهم ليرجعوا الى امر الله بالاية ولله الذي
روى القاتل والمقتول في النار محمول على الباطلين فيقتلان لاجل الدنيا والمكة وكذا اذا
اقتتل اهل المحلة للحمية والعصبية لا ينبغي لاحد ان يقاتل اهل حصنها ولو اشتهر كفره من
الشبابا واعتقه عليه بالقرابة ولم يوصل فارد ان يرجع الى دار الحرب يمنع ان اراد التوطن
هناك **ط** لا يجزى الدعوة في زماننا لاشاعة الاسلام فغزو كل كافر وقام شيوع مقام الدعوة
فحل القتال قبل الدعوة **غ** ربيع الحدي من ابغاة جابر لاهل الحرب **دس** لا يجوز دفع الاسار
بلخذ المال عن محمد وابي يوسف يجوز دفعهم لاختار اسارا **المنع** في السيرة الكبيرة يجوز للامام ان
يجبر على مزله دابة يحل الغنائم لان دفعها للمضرا عام يتحمل الضرر الخاص **ع** يجوز ان يرفع
الذي يذبح على اسم المسلم لا الله على الطريق لا القتال فان رخصته في القتال بحيث يبلغ به السلم

ولو قتل رجلا ومع غلامه فم قاتل بجنبه بين الصفيين يكون فيه القاتل في السير اذا قاتل
 الامام للمعركة ما اصبتم فهو لكم بعد الخمس لا يجوز **دس** ولو صدق الكاهن فيما يجز به عن الغيب
 ولو استمره الشريعة يكفر ولو ادعى رجل قاتل بالغ وصل لا منزله سقط عنه الادب والنهي كغيره
 ما اذا كان يهوديا يتجلى فادعى ذلك لا يكفر لانه ينزله المجنون وقال يبلغ درجة الاولياء الى
 درجة الانبياء يكفر ان اراد به هداية المؤمنين فان اراد به القرية لا يكفر في نفسه عايشه حتى
 اسه عنها ما لا يكفر لان تبرئتها في القرآن ثابت وقد فيها انكاره ومن رأى استحالة روية الله
 كفر وكذا الكوسبا بكر وعمر ولعنهما يكفر **ع** ولو انكر وعده يكفر وكذا الوصف
 بوصف لا يلقه يكفر **دس** ولو احتمل المعصية صغيرة كانت او كبيرة يكفر وكذا الوشم في مسلم
 يكفر وتطلق امراته باينا وهو الاصح مما قاله **ع** فرائها تطلق ثلاثا وما قاله البرازيل في
 فتواه فرائه لا يكفر ولا تطلق امراته اصلا بعد الشتم كما لو وطئ الغم المزبور فان قياسته
 لا يجوز لكونه قياسا مع الفارق اذا المراد منها مغايرة الشتم اجناتنا والخصب غلظ الوطئ
 ولو شتم في مسلم طال الغيبة لا يكفر كما لو قد فسلما بالان لا يلزم حده العذف ان كان
 غايبا حال العذف ولو شتم دينه واما يانه يكفر وتطلق امراته ثلاثا عند البعض وباينا عند
 البعض وهو الاكثرون وكوشتم انفس مؤمنين يكفر وقيل لا يكفر ولو شتم في الحافر كغيره عند ابي حمزة
 لا عندهما **قلت** هذه الخلاف في الكتابي وآسفي في الميزان لا يكفر اجماعا ولو شتم في عالم
 او على يكفر وتطلق امراته ثلاثا اجماعا ولو احتمل ما ثبت حرمة بدليل ضيق لا يكفر كما اذا وطئ
 جارية ابنه مستحلا وعند البعض يكفر وقيل ليس له طابعه وقلبه على الايمان فانه كافر **ط** ومن
 انكر الاجار المتوارثة الوارثة في الشريعة يكفر بان انكر حرمة لبس الحرير على الرجال **ع** وانكر
 حديثا يكفر عند البعض وقال البعض ان كان متواترا وهو الاصح **س** في مجمع الفتاوى ولو تكلم
 الواعظ بكلمة توجب الكفر وقبل القوم ذلك كقوله قيل اذا كنت القوم وحسبوا عندك كذبا
 وقرانك المشهور لا يكفر عند جميع بني امان وهو الاصح لكن يفضل ومن انكر خيرة الوحد بلغة اجماعا
 وبان **ط** ومن انكره على شتم النبي عليه السلام ان قال شتمت ولم يخط بيالي وانا غير راض بذلك
 لا يكفر وان قال خط بيالي رجل من مضاري اسمه محمد فادته بالشتم لا يكفر ايمه وان قال خط بيالي

20 رجل من مضاري اسمه محمد فلم يشتمه بل شتمت النبي عليه السلام يكفر **ع** وفي الفتاوى الظهيرية من
 قال القرآن جسم اذا كتبه عرض اذا قرئ يكفر **ص** لو قرأ القرآن على ضرب من اللف او القبط **ط**
 من قرأه الظاء مكان الصاد او قرأه اصحاب الجنة مكان اصحاب النار او العكس متعديا يكفر **ع**
 في جواهر الفقه قال لا خلاف لاتعة القرآن او لم تكفر قرأته فقال ثبقت او كرهت او انكرت
 من كتاب الله تعالى او عاب شيئا من القرآن عمدا او خطأ او انكر المعقدين من القرآن غير مؤول
 او جحد القرآن او سونه من غير انما ليست من كلام الله تعالى كقوله وكذا الوسم في قوله القرآن
 فقال شتمه لا صوت يكفر وفي الفتاوى الظهيرية ومن قرأ آية من القرآن على وجه المزمل كقوله
يف من قال عند ازدحام الناس فجمعناهم جمعا يكفر **ل** في جواهر الفقه قال لا خطر في البيت
 مثل والسماء والطارق يكفر وفي فوز النجاة لو قال حول بيته مثل والسماء والطارق يكفر
 وكذا لو قال طبع العذر مثل قل هو الله احد يكفر **ط** قال لمن يكفر قرأه الم شرح لك اخذت
 جيب سون الم شرح لك يكفر وكذا يكفر في الفتاوى الظهيرية اذا قال ذلك لعقاري كونه ينزل
 او قال لا خير يا قاري اقصر فرائنا اعطيناك يكفر او قال المزبور عند المريض سونه لا تنفها في
 في البيت يكفر او قال كذبت او شتم سونه الا خلاص يكفر **يف** من قال لا باي من الحول بشي كقوله
 قال لمن قرأ القرآن لا يتزل كلمة والفتى السابق بالتأني او سلا قد خا وجابه وقال كاشا
 دهاقا او قال فكانت سرا بابا بطريق المراج او قال عند الوزن والكيل اذا قال في يوم يوم
 يخسرون بذلك الطريق يكفر **يف** علم قال هو خلق القرآن وضع الخمين وقال لا خرفه المسخ
 يكفر وفي الفتاوى الظهيرية لو قال لا حول الا حول اليس على امر او لا يغني من جمع او من خير او
 لا يكتفي من الخبز يكفر **ط** ولو قال لا اله الا الله لا يصلي محمودا او استخفافا او
 انه لم يؤمن بها او انما ليست بواجبة يكفر **ق** قال للمكتوبة لا اصلها اليوم ردا او قال
 لا اصل ابد لا يكفر **ق** لو امر فاسه بعض ضلوات لا اصلها او قال كانت الى هذه الجهة اصل
 اليها يكفر وفي الفتاوى الظهيرية من قبله صل فقال لا اصل يكفر ولو قال لا اصل بامر
 ولم يرفضا او قال يصلي الناس لاجلنا او قال لا بعد لا اصل فان الثواب يكون للمسيح
 في بعضا لا غير فقال هذا اكبر كبر في الكل وفي فوز النجاة قال المراض لا زوجه ولو لا ولد يكفر

في جوه الفقه قال سبغت القلوة او كرهتها او قال لا اصر الى رمضان **يكفر** ط قال زبيدة
على ان يبلغ هذا الامر لا نهاية او قال لمن اصابه ما قد اصابه من اهل ما على وهاجى او قال
لاخر ما زدت ما رجحت من صلاتك او قال الصلاة وتركها واحد **كفر** **كفر** في جوه الفقه قال
لما سئل عن صلح حتى تجدد صلاة الصلاة فقال لا تصلح حتى يجد حلاق الترك **يكفر** الفاسق
في فوز النجاة قال ما احسن وما اطيب امر ان لا يصلح **كفر** في جوه الفقه تحول من جهة اخرى
وصلى بعد **يكفر** **يكفر** من غيوت الصلاة ويقضى جملة وقال لمن اعترضه بذلك ان كل غريم يجب
اذا لم يوجه حقوقه جملة واحدة **يكفر** وكذا لو قال لم اغسل راس صلاة او ما غسلت راس صلاة
او قال ان الصلاة ليست بشئ اذ اقيمت غير مؤدات **يكفر** **كفر** من بعض علماء غير سبغت طاهر
خيف عليه الكفر في التناوي الظهيرة فز قال ليقية اخذ شاربه ما اعجب فجا او لم يفتحا النار
ولقد طرد العامة تحت الذنوب **يكفر** لانه استخفاف بالعلماء في الخلاصة قال لاخر قصصت بك
والقيت العامة على العائق استخفافا **كفر** في الخلاصة **كفر** قال ما ابلغ امر قصص النار ولن
طرف العامة على العنق **يكفر** ط من جلق في مكان مرتفع ويسلونه غرسايل بطريق الاستمزاز ثم
يضربونه بالوسائد وهم يضحكون **كفر** وارجعوا فرستم على وجه السخريه واخذ الحنينة **كفر**
كفر في الخلاصة من رجع من مجلس العلم فقال له اخر هذا من كنيسته **كفر** قال لاخر قم نذهب او
اذهبا الى مجلس العلم فقال من يقدر على الايمان بما يقولون **كفر** في جوه الفقه قال زبيدة على
ان يعمل بما امر العلماء **يكفر** **كفر** فز قال لاخر لا تذهب الى مجلس العلم فان ذهبت اليه تطلقوا تخم
امراتك مما رجة او جذا **كفر** **كفر** فز قال لا تذهب الى مجلس العلم او مجلسه ان كرفانه مجلسه **كفر**
كفر فز قال لا تذهب الى مجلس العلم او قال قصصه من التوريد خير من العلم **يكفر** في الخلاصة لماذا
يصلح الى مجلس العلم او التقي او التوى **كفر** ط ما اذا عرف الطلاق والملاق او قال لا اعرف
الطلاق والملاق **يكفر** ولو قالت اللعنة او لعنة الله على الزوج العالم **كفر** فز قال العالم
عويلم او لعلوى عويلم قصده الاستخفاف **كفر** فز قال ليقية ترك كتابه وذهبت كتابه
ههنا وذهبت **كفر** قال الامام الفضيل لقتل حتى امر بذلك لرجل قال ليقية وضع كتابه في
دكان بيتا المشا ولا **كفر** باستخفاف كتاب الفقه فز قال ليقية يترك شيئا من العلم او يروي حديثا

صحيحا هذا ليس بشئ رد **كفر** في هاته الشريعة او المسائل التي منها ومن صحيحا من الميتم
كفر فز قال لا اعرف الحلال والحرام **كفر** قال قاضي مدني عليه حين لم يحكمها ما ترضى بحكم الله
او الشرع قال لا **يكفر** ان لم يكن في حكمه خطأ ولا قبل لا **يكفر** وقيل **كفر** كما اذا قال المطلق
ان رضيت بهذه الظلم على واني لا ارضى به **كفر** ط قال ما اذا عرف الشرع او قال ما اذا اصنع الشرع
ونحوه لا ينفذ او لا ينفذ عند **يكفر** وقيل **كفر** عند الشرع فبجنا او صحت صوتا كرهنا
وقال هذا الشرع **يكفر** **كفر** في الفتاوى الظهيرة لو قال ان كان الشرع ونحوه حين اخذت
يكفر في الخلاصة فز قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى وانا مسلم ان شاء الله فز غيرنا ويل **يكفر**
قال كافر لم اعرض على الاسلام فقال لا ادرى صفة **كفر** في الفتاوى الظهيرة كافر
قال لم اعرض على الاسلام فقال لا ادرى صفة **كفر** في الفتاوى الظهيرة كافر
التوحيد فقال مریدا بالمتى توحيد الله **كفر** ط ومن قال لا ادرى صفة الاسلام فهو كافر وقال
شمس لا يمة الخوا في هذا رجل لا دين له ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا حجاج واولاده اولاد
الزنا صغيرة نصرانية تحت مسلم كبرت غير معنوهة ولا بحنونة وهي لا تعرف بينا فراديا
ولا تصنع فانها تبين من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقله وهي لا تعرف الاسلام
ولا تصنع بان من زوجها **كفر** في جوه الفقه فز قال قتل فلان حلال او مباح قبل ان يعلم منه
ردة او قتل نفس باله جارية عند ابغى حق او زنا بعد احصائه **كفر** وقصد هذا القابل
يكفر ايضا في الخلاصة قال اخر الفقه عليه السلام كافر كافر لم فاعلى شيئا فقال لم
انا كافر فاعلى حق يعطون شيئا **كفر** ط لو نسي ذلك قبله **كفر** ولو نسي الكفر حين مات ابو على
الكفر ليرث منه **كفر** في جوه الفقه مثله ولو رأى نصرانية فتقنى كونه نصرانية حتى يتزوجها
كفر في فوز النجاة كافر لم فقال لم لم تسلم حتى ترفع ميراثا في الخلاصة فز قال لم ما اذا
اضرك دينك الذي كنت عليه حتى تسلمت **كفر** ط قال لا هذا زمان الكفر لا زمان كسب السلام
في فوز النجاة قال لمن شرب لسانه است بسلم فقال لا **كفر** ط جوه الفقه قال انصار البيت
بسلم فقال لا اعد **كفر** في الخطا لا **يكفر** **كفر** في الاخر اتق الله ولا تفعل هذا فقال لا اسمع
وافعل **كفر** فز قال لاخر ارتكب الحرام خفا فقال لا اخف **كفر** وكذا لو قيل له الاتخاف الله

او الزنا او الظلم او قتل النفس المسلم حلالا كزوني جوهر الفقه مثله ط قال الخرج حلال
 كزوني الخمر ليس بحرام كزوني لم يعلم حرمتها ومن قال عند دخول مضاجع الشجر العقيل
 او قال كم بقي من هذا الصوم فاني طمئت كزوني في الخلاصة لو قال جاء الشهر الطويل كزوني ط
 من قال للمصاحفي هذا طريق ومنه هب كزوني في الخلاصة مثله ومن قصد ق على فقه شيئا من
 الحرام يرجو الثواب كزوني لو علم الفقيه حرمة ودعي له وامر المصطفى كزوني في الخلاصة
 مثله **من** من شئ عدم حرمة ما يقع في العقل كالظلم وقول الزور كزوني في نور النجاة من
 شئ انه لا يحرم الاكل فوق الشبع كزوني **من** قبل اجنبية وقال هي حلال كزوني من شئ ط
 الجارية المبيعة قبل الاستبراء كزوني من سجد للسلطان بنية العبادة او لم تحضر كزوني **من**
 ومن سجد لهم اراد به التعظيم كزوني ان اراد به التحيمة قال بعض العلماء لا يكفر وقال بعضهم
 يكفر مطلقا هذا اذا سجد لاهل الاكرام مثل الملك عند ابى تح رحمة الله ومثل كل قادر على
 قتل السلطان عندها واما اذا سجد لغير اهل الاكرام يكفر عندهم بخلاف في الخلاصة
 ولو قبل الارض يريهم يترى الى الكفر ولو قبل ايديهم ينشق **من** ورخص بعض المتأخرين تقبيل
 يدا عالم والمتودع على سبيل التبرك ومن سجد لغيره العالم سنة وتقبيل يديه غير الارض
 فيه قال الله رائد هو المختار وما يفعل اليها من تقبيل يد بشئ الذي غيره فيكون
 فلا يرضى فيه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العالم حرام وذكر الله الشهيد
 لا يكفر بهذه السجدة لانه يريد به التحيمة وقال شمس الامية الخمي السجدة لغير الله على وجه
 التعظيم كزوني في الخافى مثله من قال لسلطان ما ساعدك كزوني في الخلاصة مثله **من** قال
 لداينة اعطيتي عشرة اخرى تاخذه يوم القيمة كزوني **من** قال لا احضر لحيون سوى ابن اوم
 يكفر في الفتاوى الخاوي مثله ولو قال ان اعطاني الله الجنة دون فلان ودون فلان لا اريد
 او قال لا اريد هاهنا مع فلان او قال لا اريد النقاء لا الجنة كزوني في الخلاصة وجوهر الفقه
 مثله **من** قال حينئذ مرفوعة متنى ان شئت مومنا وان شئت كافرا كزوني **من** قال
 اذا اعطى عالم فقيرا درهما يضرب الطبل او نصف المئنة الطبل في السموات او يوم القيمة كزوني
 وفي جوهر الفقه مثله **كتاب** الكراهية والاحتحان وانه

مثله

23

مثله على اربعة عشر فصلا **فصل** في الكراهية في الوضوء وكيفية الصلاة
 واحوال الصلاة والسجدة ومصلحة العبد والنجاسة ونحوها قاضي بها الذي لا يكره الصلاة
 مع امام ليس له ان يكره **من** منع اما صلاة الامام فيكره بخلاف ذلك اصله ان
 ليس له مع العوم **من** ومن يخصص مكان في المسجد لنفسه لانه يجل بالخشوع **من** قبل هذا
 لغير المكان واما تخصيصه فلا يكره **فصل** في القراءة والدعاء ونحوها
من السجود عند قراءة القرآن او عند حجة التميل والسيح والتحميد والتكبير على طريق
 ملوك كراهية تحريم وقيل كزوني وكذا اكره وضرب الرجل على الارض عند ذلك وجهر التميل
 بدمعة قال ابو جرحه لماندي ان ابن مسعود رجه اسفل القوم مجتمعين في المسجد يملكون
 جرحا برفع العنق ما اراكم الا مبتدئين حتى اخرج منه **من** كزوني الاحقاد رفع الصوت بالذكر
 جائز منه سوانا نظام الدين في شرحه وكرهه **من** ويكون المشي في الذكر كذا الدوران وقيل
 يكفر لما روي ان سعيد بن المسيب مشى او دار او قط في حلقة الذكر مخفيا في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابة ذبحوه فقصه واذك ثم قال عليه السلام قد نجوا
 لكن اربطوا هذه العمود لا ارجح من مكان في هذا حتى جدد ايمانهم **من** والاختفاء في الدعاء واجب
 لان الله تعالى اوقع الحفيظة التمييز والحال من منع الجهر في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية
 ودون الجهر **من** ذهب بعض المفسرين مع ان الاختفاء واجب الذي كرهوا كان بالسبح او
 بالتميل او بالتحميد او بالتكبير او نحوها **من** حافظ القرآن يحتم في اربعين يوما **من** فيه
 اقوال فالاحسن الحتم في كل شهر مرة **فصل** في تعليم القرآن والعلم ونحوها
من لو تعلم العلم لكسب الحلالات النبوية او للتبحر او للتفكر او نحوها يمكن كراهية تحريم
 وكذا يمكن لو ترك طلبه للتكاثر بغير ضرورة من الجور لا بكم وعدم ما يكتسبه النفقة
 لنفسه ولكنته ولو قدم على كتابة العلم ووجد النفقة لنفسه للضرورة له ولا يعذر في ترك طلبه
فصل في الكراهية في الاكل والشرب **من** ان كان الاكل ياكل الجش او يشرب
 البول او نحوها يسلك اربعين يوما حتى يطيب لحمه والبقرة عشرة ايام والدجاج والبط
 ونحوها ثلاثة ايام والعصفور يوما وفي الجاوي الكبير مثله لان البقر يسلك ثلاثين يوما

سعيد بن المسيب تابعي ومنا
 انه صحابي ولا بد من كل شكل
 به ان يفسر

والشاة سبعة ايام قال رحمه الله فعلى ذلك يكون فيها رايين اذا كانت الشاة العينة
 في الجانب السفلي من القنبر يكون **فصل** في كل تمرتها وتربائها الى اربعين ذراعا او
 حطوة اذا لم يضر ستون سنة او سبعون سنة من حين وضع الموتى فيه والا لا يكون اذا كان
 وقع في الجانب الاعلى وفي الجانب المستوي اختلف المشايخ في العين قال بعضهم يكون
 الى اربعين ذراعا وقال بعضهم الى ستين ذراعا **فصل** في الكراهة في اللبس الصغيرة
 يكون لرجال لبس المعصفر والمزفر والموتى والمحرم الاحمر حريرا كان الاحمر وغيره اذا كان
 في صبغة دم وان لم يكن في صبغة دم لا يكون **فصل** في الحرير الاحمر الحرير في الحرير لا يلبس
 ولا غزير مطلقا وفي غير الحرير يكون الحرير الاحمر لا معه الا اربع اصابع وغيره الاحمر من
 الحرير لا يكون ان لم يمس بدنه بان يلبس تحت قميص الغنم عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا
 لبعض **فصل** ما كان كله حريرا يكون لبسه في الحرب عند وعندها لباسا به وما كان تحت
 الحرير فسداه من غير لا يكون في الحرب جماعا وفي جمع الفتاوى لبس الاحمر مكروه عند
 وعند البعض لا يكون وهذه الاختلاف في لبس ما يجمع البدن او ما يستر به العورة واما
 في لبس لا يكون ولا يثبت لانه لا يعد لبسا لوقا وشرا وكذا الوضوء لا يلبس غزل امراته
 ان لبس جميع البدن او ما يستر به العورة يثبت واما في لبس فلا يثبت وقيل لبس الاحمر
 مكروه اذا صبغ بالاحمر لقائي لانه يخلط بالبخس فيجس الخلق وغيره وفي الواقع مثله
 ولو صبغ بالشجر البقم لا يكون **فصل** فيما لا يحل له النظر والمساكفة
 العورة **فصل** في مسامات صغيرة لم يبلغ حد الشهوة مع ساء لبس من رجل غسلة وكذا ذلك
 الصغيرة مع ارجال لانه ليس له حكم العورة في حالة الحيوة حتى يباح النظر اليه بعد
 الموت او **فصل** وان كانا بالاعين يتمايى خلفا لئلا يمس على يديه خرقة اذا كان جنبيا
 ولا زوجية بينهما **فصل** في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت
 العاطس **فصل** يتكلم اوليا بالاستيدان في له حوله البيت ثم يمس وفي العشاء يمس
 اولاً ثم يتكلم لقوله عليه الصلاة والسلام من تكلم قبل السلام فلا يجيبه **فصل** في
 الفارس والرجل ويكن العكس غير السلطان **فصل** لا يكون المصافحة في المسجد على الاصح **فصل** في

يشمل

24 السلام على المرأة الشابة ان كان المسلم بالغا عاقلا ولا يكون على العجز وقيل لا يكون
 الاثر ان مطلقا ان لم يكن المسلم عالما **فصل** في الخلق مع الاجنبية وكلام
 عز بن شريح الاسلام عن زوجين افترقا وقد بلغ كل واحد منهما تسعين سنة وبعثا
 اولاد يتقذر عليهما مفاقرتهم فيسكنان في بيتهم لا يجتمعان في فراش واحد لا يفتقن
 المتقات الا زواج يحل له ذلك قال نعم **فصل** فيما يتعلق بالمقابر والارباب
 والجحوس للتعزية **فصل** في الويلية على الميت قبل ان يغسل اجاعا وعن محمد بن جهم
 الدين وقال ما لا يكون قبل ثلاثة ايام والفتوى على قول محمد **فصل**
 في المورد بارض الغير **فصل** لو كان لرجل حق جرح لطلب من ارض رجل او على ارضه لاجرة ربحا
 المنع وان ضره واذا اذ ذلك مثلا ينقض العرفا ثابت من قبل فان ما ثبت به كالثبات
 بالشرع ولو غير طريق حطبه جل الى طريق اخر ليزرع الطريق الاول او يبنى عليه ويجوزها
 يتخير صاحب الطريق وان اتوا با في التهولة وعدمها حتى لو زرع طريقه بلا رضاه فله
 جرحه على زرعه لان حق الجرم مقدم على حق الزرع وكذا الحكم في طريق الشرب بخود ذلك
 ولو جرت العادة في تغييره لانه من قبل فله ذلك ان لم يكن الثاني اضر من الاول في عدا
 التهولة **فصل** فيما يجوز من قتل الطيوان وجس في القفص ومزج القفص
 والزوجة وغيرها **فصل** في حرج لهاب العلم غير اذن والديه لابس به ولم يكن هذا متوقفا
 قبل هذا اذا كان ملتحيا وان كان امره ببيع الوجه فلا يبيع ان يبيع من الخروج **فصل**
 في الغيبة **فصل** ذكر مساوي قوم على وجه الغضب لا يكون غيبة الا ان يكونوا معدودين
 ولو ذكر مساوي الظالم في ظلمه لا يكون غيبة ولو ذكر صفة اخيه المسلم المدحومة وهو موصوف
 بها يكون غيبة ولو ذكرها بغيره راجيا تركها لا يكون غيبة **فصل**
 في اراءة الجيلة **فصل** وضع زكاة ماله في صناع من حنطة او شعير فذبح الفقير فذهب
 الفقير ثم عدا من ورائه فقال بعني هذه الحنطة فباعها ولم يعلم ما فيها او اشترى هو
 لنفسه او لوالديه او اولاده او عبيده فقرأ يكن ولو اشترىها لاجنبى فقير ثم اشترى
 منه لنفسه او لوالده قيل يكن وقيل لا **فصل** في دفع احد الشركين عشرة الى الاخر فقال ادفع

عشر ك ايض قد تم كمن غرو حبله منه او داه او كومه لاخر بيعها هو من صدقوا
او اقربانه هربا من الشيع كمن عند محمد لا عند اي يوسع حرماته بقل يعني بقول اي
ان كان الشيع متعلقا لا يجر جوار وان كان المشتري هكذا والشيع رجل صالح يستفيع
منه جوار يعني بقول محمد وكذا هو هرب بعد اذ راء ما به الشيع سلم اليه هربا
منه ثم باع ما بقي كمن عند محمد رحمه الله **فصل** في الرأب والبن والمولودين
ج ولولاد الابلان بامر ولد بشي وخاف انه لو امر لا يستل امره يقول اليه يا ايت
بالاحسن ان فعلت هذا الفعل ولا تفعل ولا يامر حتى لا يلحقه عقوب **مسئله** يقول
عند ذلك افضلتم هذا ان فعلتم فهو حسن ولا يقول **فصل كتاب**
المهر **دس** وقعت معاينة او معاينة او نحوها على ثمة غنم فو قعت في حرة
فدجها رجل بموعدة لكن بعفها ميتة لم تتحرر بالذبح ولم يفرق بين الميتة والذبيحة
يتحرر واكل ان كانت الميتة اقل خدافا لثا فني رحمه الله والافلا **كتاب**
الاباق والمفقود **مسئله** في نرح منية الفقراء امرأة غاب عنها زوجها مدة مدية
لا يعرف مكانه وقد مات اقرانه وقضى القاضي بوجته مرة بعد انقضاء العدة
ثم جاء الاول فهي الاول كما اذا اخبرته قتل ثم جاء حيا بخلاف المفقود اذا مضى عليه
اعوام وفرق القاضي بينهما وانقضت العدة ونزجت باخر ودخل بها ثم جاء الاول
فهي الثاني ولو غاب عن امرأة وهي بكر او ثيب عشر سنين مثلا فزجت وجاءت الاول
قال ابو حنيفة رحمه الله هم الاول وروى عبد الكريم الجرجاني عنه انهم الثاني وهو مرجع الى
هذا القول وعليه الفتوى اما المرأة فهي الاول **مسئله** اذا قضى القاضي بوجته بعد تمام
العدة المضروبة فيه على اختلاف المشايخ فيها فاعتدت امرأة ونزجت بمن شاءت بحكم
وقسمت تركته في آ حيا لا يفسخ نكاح الثاني لانه بحكم الشرع وهو لا يفسخ كمره حق
وحكم به ويعتق مدبر ثم جاء مسلما لا يفسخ النكاح اما غائبة ما في قول علي بن ابي طالب
في امرأة المفقود هي امرأة حتى ياتيها البيان وقول علي بن ابي طالب عن امرأة ابليت
فلما جرت ياتها موت او طلاق فقد حصلت بعض المدة وحكم الحاكم وما وجد من المدة في يد

وارثه اخذه ولا يضمنه بما هلك كمره حكم الجوقه ثم جاء مسلما **كتاب**
المسئلة **مسئله** **اسنع** وجد نقطة في موضع يطلب على ظنه ان لم يرفعها تلك الميتة ولم يرفعها
بغير كونه مودع ادلة وبتركها يكون متعديا **مسئله** **اسنع** غصب شجرة غيره وقطع من اهلها
فترك غصنه في طاقته او شتمها **كتاب** **الفصل** وان يستدل على
ثلاثة فعلا **اسنع** غصب شجرة غيره وقطع اهلها فترك غصنه في طاقته او شتمها وركز
في نفسها في موضع القطع فانما لئلا يركز الغاصب عليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة
شجرها به وان الركن ان يصلح التناول من آدم وقيمة ارضها ان ضرها قطعها ولو كان الغصن
المركز مفعولا ايض فالغصن الغاصب عند البعض وبه يعني لا تقطع حق صاحب الشجرة والغصن
بالغصب والزيادة وعلى الغاصب قيمتها ولو اخذ الغصن وقطع الشجرة بلا علم صاحبها فركه
بها لا ينقطع حقها فالغصن لهما ولا شيء للراكن ولو كان الغصن ملكه هذه القصة فالغصن
بينهما عند بعض المشايخ وبه نأخذ وعند البعض فالغصن لصاحب الشجرة ان لم ياذن له بغيرها
او دلاله بان يرى هذا الفعل منه ولم يضمنه لان هذا ليس معنى الغصن بل هو يقطع حق المالك
وان اذن له كانت الثمرة الحاصلة بينهما نصفين اجماعا وعلى هذا القول في الاراضي
الاميرية وكذا ارضاع الثمرة بين ورثتها او ورثة احد هما ولو فصل في الاراضي المسبلة كانت
الثمره مسبلة تبعا لها كما لو غرس فيها كبا كيجي ولو فعل الرعية هذا الفعل في ارض نفسه
كانت مسبلة او اميرية ثم تركها واخذها اخرها لثمر بينهما نصفين ولو فعل ذلك في الارض
المشتركة كانت الثمرة للراكن ولشريكه مثل ما تقطعه وركز غصنه من الشجرة ان وجدت مثلا
فيها والاكات الثمرة بينهما ارباعا ربعا للشريك وثلاثة ارباعا للراكن وكور كور غصنه
وهو لصاحب الشجرة فيها فالغصن لصاحبها ولا شيء للراكن ان لم ياذن له صرحا والافلا الجرجاني
الفصل **فصل** في الغرس في ارض الغير والاراعة والغرس **مسئله** غرس شجرة
في ارضه فخرج من عروقه شجرة في ارض الغير ان اخذ الاصل والعروق في الارض الثانية بحيث
لو قطع العرق الاول لم ينجف الخراج فهو لصاحبها والافلا فاروق في قال هشام في
وادع سالة كذا من شجرة في دارى طلعت فرع وقها شجرة اخرى في ارضي لم يكن الذي

طلع منها قال انك ان تعلقك وفيك التي نواة القل في ارض الغير فثبت التحل فهو
 لصاحب الارض وكذا لو ثبت الثوم الباقي في الغير في السنة الثانية بعد قلعها السنة
 الاولى عند البعض وعند الاخر فله صاحب البذر **مسألة** اذا لم يكن الا لقاء وزرع الثوم
 غصبا في الارض والا فلا فاصبه عليه نقصان الارض وعلى هذا ازرع الحنطة ونحوها
مسألة زرع شعير او نخوي في ارض الغير بعل او بغيره ورفعه فثبت مما بقي منه في الارض
 في السنة الثانية فهو لصاحب الارض عند المتقدمين وشره مع صاحب البذر عند المتأخرين
 وعليه الفتوى ولو ثبت في السنة الاولى مما بقي منه او مما اثر منه فلصاحب البذر اجماعا وفي
 ثبت زرع في ارض انسان من غير ان يزرعه احد فهو لصاحب الارض نواة رجل القاه الريح
 كرم رجل اخر فثبت منها شجرة فهو لصاحب الكرم وكذا لو وقعت حوخته رجل في كرم رجل اخر
 فثبت منها شجرة **مسألة** وكذا وقعت في كرم نفسه ان كان كرمه في ارض رجل وثبت له فيها حق
 القرار بان مضى على الكرم ثلثون سنة في مملكتها **فصل** في التسيب والتلف
مسألة التي هرة في بيت حمام الغير ولم تجد تخرجا فقتلت الحمام باسرها وهي طيارة لعابرة
 على السطوح وللواهي نوع من الحمام وانما غاية القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على
 هذه الصفة **مسألة** لا يضمن على هذه الصفة بل يضمن غير طيارة **مسألة** غصب عجولا فالتلف في بيته
 مضرع انه يضمن العجل فقط واما نقصان الحاصل منها من اللبن والدهن وغيرها فمخالف
 المشايخ قال بعضهم لا يضمن لان الحاصل منها محمول المقدار وقال بعضهم يضمن بان تقوم البقرة
 لبونة وغير لبونة ويضمن الفضل ما بينهما وعلى هذا الوجه يجوز غيره فكذا في ملكه انما لو
 ضربه خطأ يضمن العجل دون غيرها اجماعا ولو منع امير الماء صاحب الكرم في نوبة مزاجه
 الماء وسقى الكرم حتى يسيل الكرم او يضره يضمن في الاصح على التفسير المذكور ان السيل اما الكرم ان
 كان قوامه بالماء فيضمن والا فلا ولو وقع باب بيت فيه او ان ودخلت البقرة فاهلكت بها
 لا يضمن ان لم يكن البيت في ممرها والا فيضمن ولو وقع اصبل غير او قنصة فذهب على الاثر
 والقنصل لا يضمن وكذا لو قطع الجبل الذي يشده الحيوان لا يضمن ان لم يكن متمردا ولا يضمن كعب
 متمرده بغيره ففتح قيد يضمن الناح ان لم يتدر على فتحه بنفسه لا فلا فتح كوة بيت غيره

في الزمهرير

26 في الزمهرير وفيه وان ملوثة بالماء واخذ ماؤها فملكته منه ان اخذ في الحال يضمن والا
 فلا وفي **مسألة** غصب غلاما شابا فاشاخ في يد يضمن النقصان **مسألة** غصب عبد صغيرا فالتحق
 عنده لا يضمن النقصان وفي الفتاوى والصغرى **مسألة** **مسألة** مع ست بيت غير او كور فملك
 الجدار من المطر يضمن النقصان ولو دفع سرج فربما غير فربما لا يضمن النقصان ولو اخذ بلوطة
 الغير لينزلها فنزلها فملكته لا يضمن ان علم ان طاقته مثلها الا نزلها ولا يضمن **مسألة** حفر
 بئر في ملكه فسقط فيها انسان او دابة يضمن الساقط قيمة ما فيها وكذا لو حفرها في فلاة
 وان حفرها في ملك الغير فوقع فيها انسان فقال المالك انا امرته بذلك وانكر الاولياء لا
 في النيات وفي الاثبات بصدق لانه اخبر عما يملك **مسألة** **مسألة** اخبر الخاتم من اصبع الغير في الثوم
 ثم اعاده في اصبعه في هذه الثوم فملك لا يضمن ان استيقظ قبل الاعادة ثم نام فاعاده
 فملك يضمن غصبه رجاء على دابة الغير ثم اعاده اظهرها يضمن **مسألة** اخذ دابة الغير مسرجة
 متبعة خلفه فربما على الطريق فضاقت يضمن كذا لو كانت هاربة من صاحبها فربما على
 الطريق لما اخذها صاحبها فضاقت يضمن غصبه جارية فموتت فماتت مرفذ في يد يضمن
 قيمتها واما ذلك الغيب غصب جارية شابة فضاقت عجوزا في يد يضمن النقصان وكذا لو غصبها
 فابقت او سرقت او زنت في يد يضمن النقصان وكذا لو جعلت في يد من لا يضمن النقصان
 وكذا لو غصب عبد قاريا فنسى القرآن في يد يضمن النقصان وكذا الغلام اذا هرب في يد يضمن
 النقصان **مسألة** **فصل** في ما سأل سفرقة **مسألة** ثبت حق القرار في المئين سنة
 في الارض استغانية والملك في الوقت ثلاث كنين وكرباع حق قرار فيها جاز في البهائم الخيل
 ولو تركها بالاختيار سقط قدر قيمته **كتاب المودعة** **فصل**
 فيها يصير به مودعا وما لا يصير في وضع شيئا في بيت انسان بغير امره فلم يحفظه حتى ضل لا يضمن
 وفي جمع الفتاوى والكبير **مسألة** **مسألة** انبع كلب الى رجل او دابة بلا استئذان من المبتوع فضاقت
 لا يضمن ان لم يكن الا ضاعة منه رجلا ان اتيا الى رجل فاودع احداهما عنده شيئا فسلما فسل
 كانا مشتركين فيه ام لا يكون الدافع مودعا صريحا ورفيعه دلالة فلو دفعه الى احد هابدون
 الاخر يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله رحمة واسعة **فصل** فيما يضمن به المودع **مسألة**

لولا يتفق المودع على الوديعة حتى ملكت يضمن لكن نفقتها على المودع لا المودع وكذا لو كان
 او ربح بها لا يحل لكن سقطت نفقتها بهذا العذر عنه فيتقاصان ولو هلكت حالة المودع
 يضمن بخلاف العارية ولو اودع دابة وخطبها بدواب المودع في المرح وهدمته الدواب
 الى المرح وجمعها المودع في الليل او النهار في المرح وترك الدابة المودع فملك ان كان
 ذلك مع العلم بغيره وان كان مع النسيان لا يضمن **فصل في سائل متفرقة**
 السرقين المجمع عن بركة سودعة عند رجل في اصطبل المودع يكون لصاحب الاصطبل والمودع
كتاب العارية **منع** استعارة اية المركوب ليس له ان يردف
 غيره ولو حمل ليس له ان يركب على المحل ولو فعل وملك يضمن وكذا لو حمل عليها ما لا تطيق
 فملك اعانة الجزء الثاني يصح كيف ما كان في التي يحمل القصة او لا يحملها من تركها او
 اجنبي وكذا اعارة التي من اثنين اجمل او فصل بالتصنيف او بالاثلاث **كتاب**
الشركة ثلاثة اتفقوا في الاصطياذ او الاحتطاب على ان ينصف اقدم شريكه والآخر
 يجلس عندها وياخذ ما وقع فيها والثالث يذهب الى المصير فيبيع فيكون الكسب بينهم او
 يتطعم اقدم الخطب الثاني يبيع في مكان والثالث يحمله الى المصير فيبيع فيكون الكسب بينهم
 لا يجوز وكذا لو كان ارباعا فالكسب للاخذ والتاخير واللبا في اجر المثل وعلى هذا لو
 اشتركوا في الاستقاء **كتاب الصيد والذبائح** **منع** شاة
 مريضة ذبحت ولم تعلم حياتها ينظر لو فخت فاحتمل توكل ولو ضمت توكل ولو مده رجلا
 لم توكل ولو قبضت توكل وكذا ثبات شعرها لم توكل ولو قام توكل ولو كفلها لم يضمن النعم
 والعين توكل ولو لم تعلم هذه الاشياء من كسرت من لحمها قطعة وطرحته في النار ان قبضت
 توكل والا فلا وفي منية المفتى وكتاب الحجر بد مثله **كتاب** **في الوقف**
 وانه يشترط خمسة **فصل في الوقف** **منع** وقفنا على رجل خاصة ولم يجعل آخره للفقراء
 يجوز في الاصح ثم بعد للفقراء الذين فر اولاده الفقراء اولي بذلك الوقف من غيرهم لوجود
 التخصيص في اصولهم **فصل في شروط الوقف** **منع** وقفنا على جهة كالامانة في الحج
 والتدريس في المدرسة وجعل الفلانة والولاية لنفسه ما دام حيا وبعد وفاته الى من يصلح للامانة او

27 التدريس وشرع ان يقوم او يدريس فهو جائز اجماعا وان لم يكن اهلا للامانة او التدريس
 الشرط والوقف عند ابي يوسف خلافا لمحمد **منع** وفي السير الكبير اذا جعل ملكة صدقة موقوفة
 على ان تعلقها الى ما شئت ان يتفق على نفسه وعياله جاز الوقف والشرط فاذا انقضوا صار
 للمساكين وان لم يخرجها فزيد **منع** هذا على قول ابي يوسف واما على قول محمد فلهما الله يجوز
 الوقف والشرط لعدم الافراد في الحقايق مثله **فصل فيما يتعلق بالوقف على اولاد**
 واولاد فلان واولادهم **منع** وقف ضيقة على مواليه واولادهم بطن بعد بطن او على
 اولاد رجل واولاد اولادهم بطن بعد بطن فلو مات واحد من الموالى او من الذين بقوا من بني
 منهم اولاد فلا بد ان يصرف نصيب الميت الى اولاده دون من بقى من البطن الاول **منع** هذا
 اذا لم يبقه هم بالاقربى واما اذا اقدمهم بها بان قال بطن بعد بطن الاقربى لا يقرب يصرف
 نصيب من مات منهم الى من بقى من البطن الاول لا الى ولده في البطن الثاني ولو قال ارضى عن صدقة
 موقوفة على اولاد فلان واولاد اولاده بطن بعد بطن او على بناء فلان وبنائه ابناؤه
 بطن بعد بطن وجعل آخره للفقراء فما توكلهم ولم يبق احد من البطنين تصرف الفلانة الى الفقراء
 لا الى البطن الثالث كما في الوقف الاملاك اعني وقف مملكة على اولاد نفسه هكذا لو جعل جهة
 المحل يجمع فيه الفقراء للامتنان او لتحصيل العلم كالعمارة والمدرسة ونحوه لجاز **منع** الوقف على
 اولاده يستوى فيه الذكر والانثى **منع** وقف على اولاده او على اولاد فلان واستثنى الاثني
 مع وجود الذكر حج الاستثناء وفي الجامع الفصولي انه اذا وقف على اولاده واولاده
 اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان والغنى على انهم لا يدخلون وقصده
 على اولاده او ابناؤه بطن بعد بطن ولم يقل وان غلوا او بعدوا او نزلوا او ابدوا
 او ابدوا ما تاملوا وجعل آخره للفقراء والمساكين يشتركون في البطن الثالث فربهم بعيد
 اذا كانوا فقراء لان ترتيب اللفظ يتناول البطنين فقط وكذا يشترط سائر الفقراء والمساكين
 معهم في الاستحقاق بذلك الوقف عند بعض المشايخ اولاد الموقوف عليه وبنائه اولي منهم
 لوجوه والتعويض في اصولهم **منع** ارضى عن صدقة موقوفة على وري كانت الفلانة لولده
 يستوى فيه الذكر والانثى الا ان يقول على الذكر ولو كان لا يدخل الاناث فما دام يوجد واحد

فروا الصلوات الغلة له لا غير فاذا لم يتبق احد من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء
ولا تصرف الى ولد الولد ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي ولم يولد هذا
يدخل فيه ولده لصلبه واولاد بنيه بشركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلبي على ولد الابن
وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال لا يدخل ولو قال على ولدي وولد ولدي فذكر البطن
الثالث بان قال او لاؤم تصرف الغلة الى اولاده ابداماتنا كلوا ولا تصرف الى الفقراء
مادام بقي احد من اولاده وان دخل وذكر هلال في وقفه اذا ذكر الوافقات بطون بان
قال على ولدي وولد ولدي واولادهم يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب اليهم
فيه سواء الا ان يقول الواقف في وقفه الاقرب الاقرب رجل قال ضيعتي هذه صدقة
موقوفة على ولدي فاذا انقرضتني على اولادها ابداماتنا سلوا قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد الولدين دخل ولد الصلبي الغلة على ولده
الباقي والنصف الاخر للفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد
رجل وقف ارضاع اولاده وجعل آخر الفقراء مات بعضهم يصرف الوقف الى الباقي فاذا
ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد **سنة** ارضى هذه صدقة موقوفة على فلان ثم على
ابنائهم وابنائهم الاصل للوقف يصرف الوقف الى العالم العامل منهم لا الناقص ثم
الى الفقراء العاملين لا الناقصين وكذا لو وقفها على ابنائهم وابنائهم الاصل للوقف
سنة ولو وقف على اولاده وسماهم فقال فلان وفلان وجعل آخر الفقراء مات
ماتوا يصرف نصيبه الى الفقراء لا الى الباقي ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بني ولدي
بنون وبنات قال هلال هم في الوقف سواء وعن ابي حنيفة رحمه الله ان ذلك للوقف للبنين
دون البنات ولو قال على بني وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو عكس
رجل وقف ضيعة على فقراء اولاده فاذا لم يولد له شيء ما لم يثبت فقره عند
المقاضي رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على المحتاجين من اولادي وليس اولادهم
الا واحد قال الامام الفضل يصرف نصف الغلة اليه والنصف الاخر الى الفقراء **سنة** وقف
على فقراء قرابة بنات القرابة والفقراء بالبشرى والا فلا ولو قال ارضى هذه صدقة

ثلاثة

على الفقراء

على الفقراء يدخل فيه فقراء قرابة واولاده وصرف الغلة اليهم اول من صرفها الى الفقراء
لانه صدقة وصلة ثم الصرف الى ولد الفضل لان الصلة في حقها اوجب اقربهم ثم القرابة
ثم الموالبة ثم الجيران ثم الى اهل مصر اقربهم منزلا الى الواقف هكذا ذكر هلال
وقف على الفقراء ومات وله بنت صغيرة فقيرة ان وقف في صحة يجوز صرف الغلة اليها
وفي مرضه لانه بمنزلة الهبة والوصية في المرض **سنة** فيها يحل للمدرس
والمعلم والامام والمؤذن من الاوقاف وما يحل للمؤلف والقيم من الصدقة وما لا يحل
سنة اذ اقدر للمدرس كل يوم مبلغا ولم يدرس بعض يوم في كل اسبوع قايلا لانه يوم
الجمعة او يوم الثلاثاء حرمه لما لا يحل له ان ياخذ ما قدر فيها من اجرة فقرف اجرة هذه
اليومين الى مصارف المدرسة من المربة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر له كل يوم مبلغا
من الاجرة جيل له ذلك ولم يدرس فيها للعرف بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع حيث يحل
له ان ياخذ اجرة يوم لم يدرس فيه وان لم يقدر اجرة لعدم العرف **سنة** رجل وقف على
مدرسة كذا فطلبه العلم فكنها متعلم لا يبيت فيها يحل له ذلك ان كان يادى الى بيت
بيوتها وله فيها الهبة السكنى لانه يعد ساكنيا فيها ولو اشتغل بالليل بالخدمة ونحوها وبانها
يقصر بالتعلم فان كان مستغلا بعمل اخر لا يعد من طلبه العلم لا يحل له اخذ ذلك وان لم يشتغل
بعد من طلبه العلم يحل له ذلك ولو وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقبل من طلبه العلم فهو الاول
سواء لان التعارفة ذلك انما هو طلبه العلم دون غيرهم ومن كان يكتب الغلة لنفسه فلا
يتعلم فله الوظيفة لانه متعلم وان كتب لغيره باجرة لا يحل له ذلك وان خرج من مصرين ثلثة
ايام فصاعدا لا وظيفة له لانه لم يبق ساكنا وان خرج ما دون ذلك الى بعض القرى واقام
خمس عشر يوما فلا وظيفة له وان اقام اقل من ذلك ان كان لا بد له منه كطلب القوت ونحوه
فله الوظيفة وان كان خروجه للسترة لا يحل له ذلك **سنة** ولو خرج من المدرسة من له وظيفة
منها الى الصلة الواجبة فله الوظيفة وان بعد وان لم يشتغل بعمل اخر بعد اربعة عشر يوما
هناك والا لا وظيفة له ولو خرج الى الصلة الغير الواجبة ان مكث اقل من خمسة عشر يوما
فله الوظيفة والا فلا **سنة** في المسجد وما يتعلق بها **سنة** اتخذ مسجد اجرة

لا يقدر المبيع بالرجوع فيه لانه كان اجرا له من كلامه وكتبه والكان حكمه حكم الولي ولم يذكروا
 دفع الى ابيه الام او الجدة عند عدم اوله عند عدمها قال رحمه الله هو رثوة اي لم يكن
 لا يحكم بالرجوع منهم لانه يلزم سد باب الرجوع وتقليل المنازل ولكن لو لم يدفع اليهم ذلك
 قبل النكاح لا يجبر الزوج على الدفع بعد النكاح **كتاب**
البيع يشترط في البيع ثلث اشياء **فصل** فيما يتعلق بقبض المبيع وقبض
 المتعاقدين فيه قبل القبض وهذا كله في بيع المبيع لا في بيع الثمن او بعهده وكذا في
 ط اشترى عبدا ولم يقبضه ولم يعطه منه فباعه المبيع العبد من آخر او اعتقه او هبته او قبضه
 او هلك به انفع البيع الاول لانا لم نذكر في هذه المسئلة حكمه حتى كومات لا يورثه بخلاف
 ما اذا اشترى المبيع الثمن كما ينبغي **فصل** في حبس المبيع بالثمن والمبايع المتعاقبة
البيع اشترى متاعا بثمن معلوم ولم يكن معه ثمن يعطيه له حتى الحبس ولم يحبس فقال البائع اشترى
 به واعطوني ثمنه فاشترى الى اجل معين فباع واخذ الثمن واراد ان يسلم الى بايعه فملك قبل التسليم
 فغيره هلك فرباع عنه البعض لتعيينه بتعيين المبيع انه كور لذلك فعند البعض الآخر
 هلك فاشترى لان الدراهم والدنانير لا تعين بالتعيين **فصل** فيما يتعلق بالبيع
 من غير ذكر **البيع** باع ارضا فيها اشجار او تدخل الاشجار في بيع الارض من غير ذكرها ان لم تكن مغروبة
 القيمة او مغروبة غرضه والا فلا تدخلان فيه اشترى اشجارا لتدخل الارض التي اصولها فيه
 من غير ذكرها لو فسخت الاشجار لتدخل ارضا اصولها فيه من غير ذكر **فصل** فيما
 يجوز بيعه وما لا **البيع** في الحادى الكبير يجوز بيع الكلب ويحل ثمنه ويضمن متلفه سواء كان مستغنيا
 او لا خلافا لثانيه وعند مالك يضمن متلفه لكن لا يجوز بيعه ولا يحل ثمنه ولو ذبحه ثم باع لحمه
 جاز باعها وكذا الحمار والبغل ويطلق بيع الاسد والذئب والحية والعقرب سائر الهوام
 والحشرات ولا يضمن متلفها ويجوز بيع البازي والشاهين والصفرة واساها الهرة وكل
 ثمنها ويضمن ثمنها ولا يجوز بيع الحداة والرحمة واساها ولا يضمن متلفها ويجوز بيع ثمنها
 ويجوز بيع السم ان يستعمل تدويا كاستعمالات وان لم يستعمل تدويا بان يقتل قليلا
 وكثيرا منه او مع غيره لا يجوز بيعه ولا يضمن متلفه **فصل** في جهالة المبيع

30 وعدم اضافة العقد لا ملكه **البيع** في الفتاوى الزاهدى قال بعثك كرجولى في هذه المسئلة
 ولم يعلم حقيقة لم يجز اجماعا ولو علمنا جاز وكذا لو علم المشتري فقط وعلى العكس لا يجوز عند
 ح رحمه الله خلافا لما **فصل** في البيع بجمع فيه بين ما يبيع العقد عليه وبين ما يبيع
البيع اذا وجد جوزه فأكبره من عترة جوزه انفسه البع في الكل وجوز فأكبره من ما به جوزه
 معدوم وفيه ثم مثله **فصل** في بيع الاشياء المتصلة وما يبيعها استثناء **البيع**
 لا يجوز بيع الحنطة في سبلها محاللة او موازنة وان لم يشد الحبوب بعد **البيع** هذا ايضا
 السبل وحان وقت حصاده وفيه ثم مثله **فصل** في البيع النكاح **البيع**
 في الحادى لا يجوز بيع العبد لم من كافر ويجوز عند الشافعية في قوله ولكن يحبر على
 الكتابة وعند احمد بن حنبل لا يجوز ان يحكم بسلامه ولو ذبح بقر او نحو مما كان لحنافذه
 بخلاف نجاسة غليظة ولم يسلمه حتى يرد ظاهره وباطنه واخراج ما فيه من نجاسة لا يحل كله
 ولا يجوز بيعه للمساكين بالاثرو وهو انه عليه السلام نهى عن ذلك ولو باعه وهكذا يداشترى لا
 يكون مضنونا عليه عند بعض المشايخ لان الصاد لعلته النجس ويكون مضنونا عند بعض اخر لان شبهة
 النجس عدم التأثير في الطبخ والاول اصح في الكل والشافعية في الصلاة كما في الحاجة **البيع**
 ونحوها بالماء قبل شق البطن وفي البيع كونه مضنونا بالقيمة اولى عند الملاك بعد القبض
 لعدم البلوى ولكن اذا باع وقال له **البيع** هذا فمبايعته وقوله وهو يندروم **البيع**
 ولو اخر سلحة الى الشفاح او الثمن لا يكون مضنونا عنه الجميع لعدم نجاسة بله ثمته **فصل**
 في احكام البيوع الباطلة والناكسة **البيع** بيع الاب مال الصغير من نفسه بغير فاسد
 اجماعا وكذا شراؤه ماله لنفسه بذلك الغيب وبيع الصغير ماله من ابيه باعده بذلك الغيب
 وهو علم ان البيع سالب الملك والشراء جالب له فامد عندها جاز عند الامام ومالك البيع
 فيما ينفذ البيع فيه حتى يجوز للمشتري ان يبيعه او يعتقه او يدبره او يكاتبه او يستولده
 وتلزم عليه القيمة **فصل** في الشروط المفسدة للبيع **البيع** اشكل بغير شرط التمين
 ان كانت مهزولة ردتها على فقال نعم ثم باعها لا يبيع بعد الشرط ولو باع دابة على ان يملكها
 او على ان تولد كل سنة او على انها تولد ذكر او انثى كلما ولدت فهو فاسد **فصل**

في العيوب نج اشترى رحي وكان لا يسوق الحنطة سريعا ولا يلين له يتوق ليس يبيع
وكذا الوجه عارضة تختلف مع القيق اشترى فيها او حمارا او ثورا لم يختلف
قليلا فهو عيب لا يساعده لخدمة بذلك **فصل** فيما يمنع الرد باليبس **ط**
اشترى فرسا ظهر رجله قرحة هي اثر الختام وقال البائع هي قرحة اخرى واشتراه على ذلك ثم
ظهر انه كان اثر الختام ليس له الرد كسيلة الورم وقد مر مثله **فصل** هذا بخلاف ما اذا قال
البائع قيمة صاعى يساوى مائة او نحوه فاشتراه بناء على ذلك ثم ظهر انه لا يساوى مائة الرد
ببيع العيب **فصل** في خيار الغبن والمفتر وخيار الكم **س** اذا انجز البائع غننا فاشترى
بلا تغير من المشتري او الدال لا يسترد المبيع وبغيره واحد ما يسترد وكذا المشتري وفي
لا غبن للبائع ولو تصرف المشتري المبيع في الملاك بعدما علم الغبن فيه لا يرد به الغبن
ولو تصرف في الامانة بده به نج اشترى صبرة جزر وخرج من تحتها جزر صغار فله الرد **س**
وعلى هذا التفاح والكلى ونحوهما من الفواكه وكذا لو اشترى قيقا في جوارق او دهنا في
قدرو وجد ما في قدر الجوارق والقدر ارادى او صغارا بابتغاء ناقص ما فيهما **ط** ان البيع
الجاري ليس بعيب فيها تفصيل ان كانت لخدمة فقط فهو ليس بعيب كانت للاستئجار
والاستئجار فقط فعيب لان القيمة تختلف بالبيع والحسن عند ذلك وهذا التفصيل حسن صحيح
وان كانت مريتا مجالا بالزيت ظنها المشتري بنت خمر غرسه فلما زالت جلها فاذا هي بخورة
فله الرد مطلقا **فصل** في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى والمحقق واللاح
والعم للصغير وشراهم وشراهم **س** بيع الولى او الوصى او القاضى او المحقق شيئا
من مال الصغير ما يخاف عليه بالهلاك غالبا وقيامه بالحرز والاتفاق جازا اذا كان بمثل القيمة او اكثر
حتى كبر الصغير وزاد زيادة متصلة لا يقد على البيع وكذا اذا كان ما يخاف عليه بالفناء وقيامه
بالعمل والحرز لا بالاتفاق كالتفكيك والدم الرطبين الغير القابلين الى القديد كالاطعمة الطبخة
وان كان ما يخاف عليه بالهلاك نادرا وقيامه بالحرز لا بالاتفاق كامتعة البيت والتمتعة
ما يلبس ويغزى والكتب والحنطة والشعر ونحوها فله البيع اذا زاد فريش السعر وكذا ملكا
باقيا منه بالحرز والقيمة البطالة بل يصلحه كالغسل والسمى وما الدبس والدهن ونحوها في

حكم التفكيك وان كان ما يخاف عليه بالهلاك وهو موصون بنفسه كالعقار والدور ونحوها فله
البيع مطلقا ان كان بيعه للتجارة وان كان لا يتبطل بان كان له عقار مشترك يرغب فيه الا ان
ليكمل له الملك فيبذل له المزمع وقيمة زيادة ظاهرة او يكون عقار محوزا يرغب فيه الجار
او غيره لغرض يخصه فيزيد في ثمنه زيادة ظاهرة فيجوز لولى بيعه لياخذ منه ويشترى به
مرخصا في موضع حي كامل العمارة لانه موضع خراب وكذا يجوز بيعه كالحاجة بان لا تكفى غلة
عقار لشقته وكسوة فله بيعه قد ما يكفيهما وكذا يجوز بيعه اذا كان بعيدا من بلد اليتم
وولى يبلد بتمنه عقارا قريبا منها وكذا يجوز بيعه اذا خيف خرابه لياخذ بتمنه عقارا معبورا
وفي الحاروى الكبير مثله وكذا الات من الحديد والصفرة والخاسر والاجار ونحوها وكذا الحلى
الذهب والفضة واللؤلؤ ونحوها **س** قال ابو يوسف عند محمد رحمهما الله وصلى الاخ في الصغير والكبير
الغائب كوصى الابن الكبير الغائب كذا وصى الام ووصى العم وهذا الجواب تركه هؤلاء لانهم
قائم مقامهم وهم يملكون في مال الصغير ما يكون في باب الحفظ وكذا وصيهم ولا خلاف في ذلك
لاحد وفي **س** هذا قول حسن بنى في الحاروى الكبير **قوله** الاولياء الذين يجوز لهم
التصرف في اموال الايتام من البيع والشراء لا تخلو عن ثلثة اقسام قسم منهم تكون لاية بائنة
كالاباء والاجداد الذين يكون بانفسهم على الاولاد واموالهم فعقودهم في اموال الاولاد هم
نافذة وعلى القضاة والحكام انفاذها من غير تكليفهم بيعة خصوصا الفائدة فيما عده
لهم وعليهم الا ان تقوم بيعة بخلافها فيبطلها وقولهم فيما انفقوه عليهم مقبول من غير بيعة
مالم يجادوا للحد وقسم منهم يكون لاية بالوصية وبالعصوبة بعدت او قربت او بالوراثة
كذلك وقسم منهم بولاية حاكم فتصرف هذا من القسمين في مال الايتام على ثلثة اقسام قسم منه
تقبل فيه اقوالهم من غير بيعة ان كان فيه نفعا وفيما لهم وهو التجارة لهم بالبيع والشراء في الامتعة
والعروض فلا يكفلون بالبيعة بل على الحكام امضاؤه بقولهم مالم نعم بيعة بخلافه وقسم
لا يقبل فيه اقوالهم الا بيعة وهو ما باعوه على الايتام من الارض والعقار فلا يجوز للحكام
حتى تقوم البيعة لوجود الغلبة او حدوث الحاجة وقسم منه يتقبل قولهم بالبيعة
في قولهم في قولهم لا يقبل الا بيعة وهو ما باعوه من عقار اقتنوه واذا انجز الاولياء المذكور

بمال اليتيم قبل اتم اجرة العمل الا فان كان ذلك قاطعا عن عمله وما نفعه عن التصرف
في غفلة ويمنعه عن حبه ففي قول بجب في قول اخر لا والآن تجب الاجرة بلا خلاف وفي
شراء الاولياء المذكورين للايتام شروط اربعة الا ان يشترطوا لهم ما لا يخاف عليه الغش
وان بقي والثاني ان يكون الزم فيه غالبا اما الظاهر في الحال واما الغلبة الظن في باقي
الحال والثالث انه يجوز الشراء بالنقد لا بالنسيئة فلهذا الشروط الثلاثة من حق الولاية
وصحة العقد جميعا حتى لو اخل الولي بها او باحد هالم يلزم الشراء في مال اليتيم والرابع
الايدفع الثمن الا بعد قبض ما اشترى وهذا الشرط في حق الولاية لان صحة العقد حتى لو اخل
الولي به صح العقد وكان صامتا لما جعل من الثمن وفي بيع اموالهم شروط اربعة ايضا الاول ان
يكون البيع عند انتهاء الثمن في كل الزم من غير ان يغلب الظن حدوث زيادة فيه في الحال الثاني
الاجتهاد في توفير الثمن بعد الامكان حتى لو كان قادرا على البيع بزيادة لم يجز والثالث ان
يكون البيع بالنقد دون النسيئة والا ان يكون في النسيئة زيادة في الثمن يسر النقد الرابع
ان لا يدفع ما باعه الا بعد قبض الثمن وبعد لم يلاهل **فصل في المراجعة** **منع**
اشترى كرها فقال له لا حاجة في هذا الكرم ان زمت او ان تزيد او ان تزيد على الثمن الذي
اشترته فقال لا فهو متولية اذ اجاب المجلس وعني به البيع الرأه ولكن لا بد من ذكر الثمن
عليه بالثمن وكذا لو قال له لا حاجة في هذا الكرم بجيشه بالثمن اشترته فقال نعم او بلى •
فصل في الاستبراء **منع** لو اشترى المكاتبته وان علت او بنته وان غلت
فحاضت عنده ينوب عن الاستبراء للموكل كذا لو حاضت المسترة في يد عبده الماذون وكذا
عند ابوي خد حمده لو حاضت عند الاباع قبل القبض لم يقبضها وكذا حاضت عند المشرى
بالخيار ثم اجاز عنده ما خلا لا في حقيقته ثم الله وكذا هو بغيره يجب على الباع عند حاله
وكما اشترها من امرأة او فرجها او بكر ايجب عندها لا عند ابويها **فصل**
في الاستحقاق ثم اشترى راضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وصرفها ثم سئمت
لا يرجع على الباع ولا على المشتق بما انفق في عمارتها وفي **منع** هذا اذا انتفع بها بعد
والا يرجع بما انفق على الباع ت اشترى عبدا وبقرة فانفق عليهما ثم سئمت لا يرجع المشتري

فصل في الاستبراء للمنع لو اشترى الكاتبة ثم وان علت او بعت او بعت وان غلت
فحاضت عنده ينوب عن الاستبراء للموعدة كذا لو حاضت المشتراة في يوم عتده الماذون وكذا
عند ابوي خديجة لو حاضت عنده البائع قبل القبض لم يقبضها وكذا حاضت عند المشتري
بالخيار ثم اجاز عنده ما خلا لا في حقيقته ثم الله ولو رد هابه يجب على البائع عندها لا
ولو اشترى امرأة او فرجها او بكر ايجب عندها لا عند ابوي خديجة **فصل**

في الاستحقاق **سم** اشترى رضا حرة فانفق في عمارتها وصرفها ثم انجفت
لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها وفي **المسح** هذا اذا انتفع بها بعد
والا يرجع بما انفق على البائع **ت** اشترى عبدا وبقرة فانفق عليهما ثم استحقا لا يرجع المشتري

علی ایلیج

32 على الباع بما انفق وفي **منع** هذا اذا صلح للاكتفلا والانتفاع فانه انتفع منها والاي يرجع
 بقيمة ما انفق اذا كان قيامها بانفاقه اياها وكذا من بعهاها **شتر** اشترى بالامه اربل
 وعلفها حتى سميت ثم لم تحق لا يرجع على الباع بما انفق وبالعلف وفي **منع** هذا اذا كان
 قيامها ممكن به من علفها اياها والاي يرجع على الباع بما انفق به لان الانتفاع عليه ضروري
 عند ذلك حتى لو لم ينفق في هذه الصورة لم تملك يرجع على الباع عليه بالقيمة التي يضمن الحق
 فيلزم ان يضمن له ما انفق عليها ولانه غيره في اتلاف ماله فيضمن العار لانه كسب اتلافه والحكم
 بضاف الى السبب هذا اذا علم الباع مستحقة وقت البيع او بعد قبل الانتفاع **واما** اذا علم
 لا يضمن له بما انفق في العصور لو استحق احد العوضين في المقابل بوجه المستحق عليه **فصل**
 على ما انفق ادعى عليه عينا فصالحه على عيني آخر ثم استحق بدل الصلح يرجع في عونه فليقتل
 مع زوجها على عيني فاستحق يرجع عليها بقيمة وكذا كان على درهم او دينار معلومة العذر فاستحق
 يرجع عليها بمثلها وقد مر جنة باب الخلع **فصل** في الاقالة **منع** في الاقالة
 الاقالة الا بلفظ الاقالة فلو تقايلا بلفظ البيع كان بيعا بالاجماع لان الاقالة
 تبني عن الزرع والبيع عن الاثبات فبقا **فصل** فيما يتعلق بالشرائيا
 بعد الشراء **منع** باع شيئا بثمن الا اجل معلوم ازيد منه فالبيع الثاني يضمن فيه الاول
 ثم لو اخذ الثمن عند تمام الاجل الاول لا ياخذ اكثر من الثمن الاول لان رضاه المستري بزيادة
 على الثمن الاول ليكون راحة الماطلة ولما لم يجدها لم يررض الزيادة ولو اخذ الثمن عند تمام
 الاجل الثاني ياخذ مع الزيادة ولو اخذه بعد ما مضى بعض الاجل الثاني ياخذ مع
 مقدار ما مضى منه لتلك العلة **فصل** في القروض **منع** دفع البعير ضمان القرض
 فيها خلا او كرمها بالنصف ليكون النصف من النخل او الكرم لصاحب الارض ونصفها من القارض
 فهو فاكه والاغراس كلها لصاحب الارض بالقيمة ويضمن صاحب القارض اجر مثل عمله لانه
 مستقرضا للاغراس وان كان استقرضا فاكدا لكن ملكها لما قبض حكما لا نقلا بملكه
 والاستقرار الغاكي يفيد الملك عند البعض الا يرى ان يستقرض الحرس لا يجوز ثم اذا
 به البعض فاذا الملك عندنا كذا هذا ويجب عليه قيمة الاغراس منه وفي **منع** هذا اذا كانت

بازید منداختن را در این باب
معلوم است

32

الاخر اكثر من قيمة نصف الارض وما اذا كانت على العكس فيضرب في قيمة الارض لصاحب
 الارض فيكون الاخر اس والارض له وكذا الحكم لو دفعها عارية ليغرس فيها اشجارا او
 لينصب عليها ارحية او نحوها ثم رجع استقرض رجل من رجل العاقل المفضل للشرع
 عبدك منه بالف ثم اشتري به وبجاية وادفع الى المايه من الارض الى يد دفعة اليك فليس
 لي عليك ان من عبدك ففعل فانه يجوز وكبره لانه قرض بجزء النفع وقيل لا يجوز لانه في
 الحقيقة ربا **فصل** في المسائل المتفرقة **منع** اشترى شيئا ممن معلوم
 المقدار بالتسمية ولم يكن عنده ثم فليبيع فيجيب في مجلس العلم ذلك ان لم ينفذ فيه اوله
 يوجب له الاجل معلوم وقيل ليس له ذلك بل له حبس البيع الى ان يتوفى منه والاول اصح لان
 يملك عليه او يبيع المشتري ولا يجبره وله حاجة الى منته فيتضرر فيبيع دفعا للضرر عن نفسه
 اذ لم يعلم عدم الثمن عنده وان علم ليس له النفع بل له الحبس لانه قبل القرار المذكور باختياره فان
 هذا الحكم للبيع خاصة فان المشتري ليس له النفع لانه ليس في معنى النافعة الحقيقية والضرر المذكور
 معدوم فيه **فصل** في صرف طابع يسفاحي ودفع من الثمن مقدار الحظ لكن قال
 المشتري له خذ بمقابلة السيف خاصة والحظ لا يتخلص منه الا بضرر يقع النقد عن ثمن الحظ
 ابيع فيها ولا يلتفت الى تخصيصه ببيع كتاب **الشفعة**
 وانه يشترط على فصول **الاول** في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار ومن ثبت الشفعة
منع استحق نصف الارض او الارض ونحوها بعد ما بيعت لاشفعة للمشتري في النصف الاخر الذي
 بقي في يد المشتري ولا شفعة للمستجير ببيت الدار المستجرة والمستقر **فصل**
من يثبت له الشفعة **منع** المشتري دارا لانه الصغير وهو صغير فله الشفعة كراه مال
 ابنه لنفسه ويقول اشترتها واخذتها بالشفعة **والجواب** في الوصي على قول من يرى يرى
 الوصي مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يرى ذلك فله الشفعة ايض لكن يقول اشتريت وطلبت
 ثم يرجع الى القاضي فينصب قسما عن القسبي فيأخذها الوصي عنه وسلم الثمن اليه ثم يسلم القيمة الى الوصي
 ولو اجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر فيها فله في حق المتبايعين دون
 المستاجر فان اجازة المستاجر فله في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة

٣٣ **كتاب القسمة** وانه مشتمل على ثلثة فصول **فصل**
 في المماياة التمهاني معادلة تشبه القسمة لا مبادلة ولهذه الابنة طافية الوقت الا ان القسمة
 اقوى منه حتى لو طلب احد الشريكين القسمة والاخر المماياة فيما يحتملها يقسم القاضي ولا ينظر
 بموتها ولا بموت احدهما وفي **منع** مثل ولا يجوز في منزلة الاشجار والدواب البانها وليس
 الثياب والقمم البيت وغلة عبد واحد وادبة واحدة ويجوز في غلة دارين وكنى دار
 ودارين وخدمة عبد وعبدتين وفي الكافي ايض في العقار مزارعة ورجيا لا غرضا وبنا لان
 للاول نهاية معلومة والمدة تعللها فان لم تسترط ولا يتطرق التغير عليه فامكنت المعادلة
 بخلاف الثاني وكومات منزله النوبة او مستوفاهما والورثة مع الحي في الاصح بالخيار ان شاذ
 مضوا على التمهاني وان شاذ فسخوه فاعطى مستوفى النوبة او ورثته الى منزله النوبة او ورثته
 اجر مثل حصته من النوبة الماضية ان كانا العقار ملكا لهما او وقفا وان كان سلطانا اعطى
 الجبايات والمقاطعات التي اخذتها الظلمة والاعونة منه لانه لم يترك حصته لشريكه جانا
 في النوبة الماضية وان لم يتفقوا على احدهما لم يفسخ التمهاني جبر بل يانظرها القاضي بان يتفقوا
 على التمهاني كما لو اختلفا في التمهاني فرجح الزمان والمكان في محل يحتملها بامرهما القاضي على
 ان يتفقوا على التمهاني في الزمان او في المكان وفي **منع** ولا يجوز جبر في غلة عبدتين واثنتين
 وركوب ابنة واثنتين عنه الى جنيته رحمة الله وعندهما يجوز وفي البيت الصغير يجوز اجماعا ولو
 يقع التمهاني في غلة العقار او في الدارين وزادت الغلة في نوبة احدهما لا يشتركان في الزيادة
 لان الاعنة الثابت فيها في الحال وباقية المال بخلاف غلة الزيادة في غلة الحيوان ولو وقع على
 المنافع وزادت في نوبة احدهما يستعمل لا يشتركان فيها سواء كان في الميون او في العقار او في
 الدارين بخلاف الدار الواحدة **فصل** في فسخ القسمة والاحتقاق ودعوى
 القسمة **فصل** في اراضى مودونة قسمة على زعم بعضهم انها هي المودونة فحسب ظنهم اراض اخرى
 فامكن قسمتها خاصة يقسم والا فسخت القسمة ويقسم الكل جملة واحدة وله العبد والعوض
 والامانة اذا قسموا ارضا موقوفة بتراضيهم ثم اراد احدهم بدين ابطال تلك القسمة
 فله ذلك هذه الان قسمة الارض الموقوفة بين الموقوف عليهم لا يجوز عند الجميع وفي **منع** لو استحق بعض

لما بيع من فضيلتها احدى ارجح بحصة ذلك من فضيلتها صاحبه عند اوج حيفه رحمه الله ولا تنسخ
القسمه وعند ابي يوسف رحمه الله تنسخ **البيع** في الاسرار هكذا اختلاف في الاستحقاق بعض
نصيب احدى ارجح بعينه لا شايع وفي **البيع** بالاجماع في الاصح فيه ولو اختلفا في
التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى العين ولا معتبر به في البيع فكذلك القسمه **البيع**
ولو ادعى عينا بعد القسمه برضا ماله ملكه باي سبيل كان لم يسمع دعواه للتناقض اذ
الاقدام على القسمه اعتراف منه بكون المقسوم مشترك بينهما وفي **فصل**
في المسائل المتفرقة من البيع قسمت تركه بين العدة بعد ما ادعى احداهم بعض عينا
خزان الميت اعطى ذلك في حالة الصحة والمكرهه ولا يثبت له على ذلك فالحقه عند القسمه
بالاث ثم اقام بيته على ذلك لا تنسخ القسمه ولا يرجع بحصة من نصيب صاحبه **فصل**
ما اذا ادعى ذلك لبيته وارث معه بعد ذلك تنسخ ويعطى له ذلك بحجانه ثم يفسخ في
بينهم ولكن انما يسمع شهادة الشاهد على ذلك اذا لم يكن في مجلس القسمه او لم يخرجه
سمع ملك القسمه والا لا تسمع شهادته ولا تنسخ لانه بالتاخير يكون فاكناج مثله وهذا
اذا سمع الدعوى والا لا يفتى بالتاخير الا اذا لم يكن للبيته الصغير من يدعي ذلك
في ويشترط الدعوى وينسخ بالتاخير بعد ما سمع القسمه هكذا افلا تسمع ولا تنسخ القسمه
وكذا الوشم واذا اقر الميت على ذلك في حالة المرض لا تصدق من ميثاق الورثة ولو
على اقرار في الصحة بذلك ويبيرونه من تركه تسمع وتنسخ ان لم يكن بلفظ الادعى والآله
تنسخ ولا تسمع **كتاب الاجارة** وهو يشتمل على اثني عشر فصلا **الاول**
في بقاء الاجارة لا تمام مدتها **البيع** مستاجر مملوك ليس المستاجر ان يستبقها ان
ابى المالك الا انقطع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاعراس اكثر من قيمة الارض فاذا
لا يكلفه عليه بل يضمن المستاجر قيمة الارض للمالك فتكون الاعراس والارض للغارس وفي
العكس يضمن المالك للغارس قيمة الاعراس فتكون الارض والشجار له وكذا الحكم في العارة
في الخلاصة انسان مقربا الى ملكه جاني سكن في جانيه مستغلة اجالا قال محمد بن الحسن
ولو قال اسكن سكنت غاصبا لا يصدق اذا كان مقربا الى المالك اما اذا ادعى المالك الاجارة

وكذا المفتل لو دخل الحمام دخله على وجه الغصن لا يصدق فعليه **الاجرة فصل**
في اجارة غيره المالك **فصل** انقسام صنعة موقوفة عليهما واجرا احداهما حصته فالاجر بينهما
عند بعضهم **البيع** هذا هو الاصح لعدم جواز قسمه الوقف بين الموقوفين عليه **فصل**
في حبس العين بالاجرة قال اصحابنا كل صانع عمله اثر في العين فله الحبس لا يستيفه الاجر لكونه
هالك بعد لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يضمن وفي **فصل** مثله قال رحمه الله
متاخرنا اختلفنا في قول اصحابنا هذا هل يكون المراد به العجز والاجزاء المملوكة
الذي يتصل بالعمل المالك الشايخ والفرقة والخيط ونحوها ام مجرد ما يرى ويحس
العمل كالمسحق والخطوط والخطوط وحقوق العبد فاختلفنا في **قوله** الثاني
فصل في جهالة الاجرة والمدة والعمل **البيع** وما يستعملونه الرعايا في هذا
الزمان في ارض موقوفة او مملوكة من الخراج وغيره بعينها او بزيادة عليه بلا ذكر مدة
تسمى يتعامل الناس وهي اجارة فاكدة وما دفعوا الى صاحب الارض فواجب المثل ولا يسقط
به العشر في العشرية ويسقط الخراج في المراجحة **فصل** **البيع** في اجارة القبا
البيع اختلفنا علما المتأخرين في تفرقه قال ابو الحسن الكرخي ومن الامة محمد بن سهل والفقهاء
ابو اليت القاضى بيع العشرية هبة الى الامام خو اهرزاده وعليه الفتوى وفي المنتجب مثله
فصل في متفرقات ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز **البيع** مستاجر يلفظ
عمامة يجوز للاقتناء وكذا الوشم والخرقة او المواد او الاصطباذ وفي الخاوي الكبير
سلبه مستاجر يكتب له كتابا معينا او قرا نا ان بين لكل يوم اجرا او مدة يمكن اتمام الكتابة
فيها يجوز والا لا وله اجر المثل ان كتبه في الكواشي مستاجر يفتخ له ان ليس ان
ياخذ الاجر اقل من ثمنه يبيده رها شرا ياخذ اذا لم يسم ثمنه الاجر كما ذكر في الاصل
قال القاري اختم القرآن ولو لم يسم ثمنه الاجر وختم ليس له ان ياخذ اقل من ثمنه
درهما فالمراد من درهم درهم شرعي اما اذا سمى اجرا لزم ما سمى لكن ياتى المستاجر والا يبر
ان عقد على اقل من درهمين درهما لثمنه الفل ان يجب الاجر المستاجر ما ذوق المسمى
اربعة بعد العقد عليه او يشترط ان يكون ثوبا فاقوه انفسه فلا ياتى وعمل هذا لوقا قال القاري

موجود في القنية

فقد اقرت من الاجر حين امره المتاجر بالفتح باقل من اجور حين فخره ان
 ذلك المعتد من الثلث او الربع او النصف او نحوها فلا يام وقد اجماعا يحفظ ببلاد
 العوام والخاص ببلدك **فصل** في سائل متفرقة في الاجارة **فصل**
 امره بجلان يعمل له كذا ولم ينطق شيئا من الاجر وعدمه ان كان العامل في قبل عمل له
 او للناس مثل هذا العمل بغير اجر كان متبرعا وان كان ممن يعمل باجر فهو حان في سنة
 فله اجر المثل بالغا ما بلغ وكذا لو كان بينهما اخذ وعطاء لمثل هذا ما دون الاجر كجرت
 المثل بالغا ما بلغ عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما ذلك في
 قبل وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يلزمه شيء فلو خدعه او فعل له فعلا ما لا بد له بغير امر ان
 كان فرييا فله اجر المثل وان كان فرييا من التبرع في سنة فله في سنة لان المثل ليس بالاجر جاء
 الزيادة على اجر المثل وان كان اجنيا كان متبرعا ان كان فرييا فله في سنة وان كان فرييا
 المثل بالغا ما بلغ وفي المتاوي واقعات مثله متاجر السلطان يقتل المحرمين عنده
 ان كانوا مستحقين ان كانوا مستحقين للقتل شرعا وكانوا لقوا له شاكرا لقتل الزاني
 المحض او قطاع الطريق القاتل او كان حق العبد كالقتل قصاصا لم يجبه له اجر المثل
 الا و امرت المال ومن مال المتصل له في الشافعي ان فعل ذلك وان كانوا غير مستحقين
 لذلك شرعا بل لاجل السبلة جاز له الاجر على سلطان لانه عمل له ولو لم يتاجر به لخرج او
 الذبح او لا يتطبع التقية ويأخوها جاز فله المستحق ان لم يكن فرييا من الذبح والافسدة
 اجر المثل دفع الباب والوصي الصغير الى رجل للعمال وعهد ان يرجع فيه فله بكل يوم كذا او
 يسترد ما انفق عليه واليه لم يجز العقدان وله الرجوع في الصغير وله اجر المثل للقبية ويسترد
 ما اليه ان لم يصلح للخدمة وان صلح لها وخدمه لان اجر مثل خدمته عرفا وان لم يخدمه
 اصلا لخدمه يسترد ايضا لو قال رجل هرما وزمنا واعني لا اخذ منه او ان خدمني حتى
 اموت فذلك كل ما كان في ملكي او ملكه او عين شيئا لذلك فمستاعه فقبل فاجارة فاسكن
 حتى لو خدمه على الشرط المذكور يستحق اجر المثل بالغا ما بلغ لا ما شرطه **فصل**
 فيما تنسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ **فصل** ولو اجر المالك ملكه ثم دفعه على العتق والخدمة

او السجدة في المدة تنسخ الاجارة لانقله الى مصرف اخر فلم يتولما يدفعه الى اجارة ولان
 يحدد عقد الاجارة مع الاول **فصل** فيما يسقط الاجارة ويمتنع وجوبها او لا
فصل متاجر معلما باجرة معلومة الى سنة فيعلم ابنه القرآن او المكتبات الابن بعد ما تعلم
 سنة اشهر تجب حصته من الاجر ولو استاجر ليتعلم القرآن بتمامه او كتاب معين للمعاملة
 منه يمكن الاتمام فيها فوات الابن والمعلم قبل الاتمام بحصة ما تعلمه **فصل**
 في العيبة الخبارة في الاجارة **فصل** متاجر دابة للحمل او الركبة فوجد هاشما فله الرد وكذا
 لو وجد هادبرا وكذا لو كانت الخنة او اكلت التبرج او الذنبه اكان للفرج العاقلة
 في الشتاء ولو استاجر دارا فوجد هاشما لا تستمسك المطران كان للسكنى او الكتابة او نحوها
 مما لا يحصل مع التقطير فله الرد وان كان لغسل الثوب لا ولو استاجر اصطبل فوجد نزالا لم
 يمكن القطع فله الرد وان امكنه فاقطع على المواجر ولو استاجر دارا فوجد هادبا فله الرد
 ان كان محتاجا الى ايتاد النار فيها وكذا لو وجد هاشما لا تدخل الشعاع فيها في النهار ان لم
 يوجد المالك الشعاع له او وجد هاشما بحياة او معقبة او موحرة لا تحسن المتاع منها او موحرة
 يتاذى فرييها وبجاستها **فصل** في ضمان المتاجر بالانقضاء تصرفات التي لم
 يودن له فيها وبالصبايع من غير تعد **فصل** في ذبح شاة انسان لا ترجى حيوتها ان كان الذابح
 رعاها لا يضمن وان كان فرييا يضمن وفي الفتاوى الكبري مثله **فصل** متاجر بركب عليه
 فركبه حمل اخر على مائة فملك يضمن كل القيمة ولو اردفه فنقصها ان كان رد يضمنه كالمسافر
 والا فكلها **فصل** في حكم الاجير الخاص والشرك ولا يذمها وضمانه **فصل** في
 الايضاح اذا ترك الراعي الباقون على يد اجني يحفظها فملك يضمن ولو تركها من غير
 مثل ان يول او ياكل او يتوضا لا يضمن ولو غام الراعي فاكلها الذئب لانه على جنبه والمالك
 في حمة توحيه لا يضمن وفي العكس يضمن ولو ان نام مستلقيا او سكبيا اذا مات الاجارة
 فأكنته فملك العين في يد المشتري لا يضمن وكذا في الصحيح عند ابي حنيفة رحمه الله **فصل**
 والحائنة لا يضمن سواء شرط الضمان او لا وفي **فصل** في الظهيرة لغنا المتأخرون الضلع على
 نصف القيمة وفي الفتاوى الصغرى ان خط الغنم بغنم غيره وجعل يضمن قيمة الكل والقول في

35

في التعيين ان لم يعمل وان اذ دخل الباقورة في الحكث ولم يتصل الا منزل صاحبها ان كان ذلك
متعارفا لا يضمن ولا يضمن وكذا ان حلف الخلف في وصولها الى الحكث ان انكر صاحبها ذلك
ط لو هلكت الساع بما دابته وعبد ركبها ان صاحبها حفظه لا يضمن ولا يضمن **كتاب**
ارب القاضي وانما يتحمل ثمانية فصول **فصل** فيها ينقض التضاوم لا ينقض
سبع ادعى دارا او ارضا انها ملكه وانكر المدعى عليه فسل المدعى البينة فقال البينة لي على ذلك
فحلف المدعى عليه فحكم القاضي بما له ثم اتى المدعى بالبينة ينقض الحكم ويحكم بما له على عند ائ حينة
رحمه الله سواء كان ذلك في المجلس او بعد بخلاف الحكم بانكول حيث لا ينقض الحلف بعد تبدل
المجلس وفي المجلس ينقض كوجرح الشاهد بعد الحكم ان كان بشهادة الاصل للفرع او الفرع
للاصل او نحوها ينقض الحكم وان كان ينسوق احد الشاهدين او للعداوة البادية والشاهد
عادلا او صديقه لا ينقض الحكم بشهادة الناكيتين ولا ينقض الحكم وفي **م** مثله وعلم بذلك
ما قال في **هـ** ان القاضي لو حكم بشهادة الفاسق يصح عنده اذا كان النسوق لهما فذكر في الحفظ
الفرد يشعره ولو قال المدعى بعد الحكم بالبينة شهودي في ذلك زور ينقض الحكم عند بعض
وهو الاصح ولو قال المدعى بعد الحكم له جلسته حلف في ذلك زور ينقض وفاقا ولو كان الحكم
بشهادة الزوج وقال الاصول لم يشهد هم ينقض الحكم عند البعض ولو قالوا ان شهد هم زورا ينقض
عند ائ حينة رحمه الله ولو قال الفرع كذبا لا ينقض **فصل**
القضا بالصلوات المدية بلا شاهد وترجع احد البينتين لموافقتها لما في الفصل على البينة
المخالفة لما قبله **د** من حكم قديم لا يوجد احد من وقت كتابته لحدوه هو الحكم بالبينة او بالقرار
في الملك او في السيل او الوقف وقال الحاكم في اخره كنبته تذكر وحجة وقت مساس الحاجة اليه
تقوم مقام الشاهد في حتى جاز الحكم به لمن كان فيه ان لم يثبت الخصم بالتبني والتزوير فيه
وان اتمه بذلك يستحلف من كان في يده على عدم التبني والتزوير فيه فان حكم بحكم به لا ايضا
لانه يقوم مقام الشاهدين وان لم يحلف على ذلك بطل كونه حجة لا تذكر حتى لو اقام من كان الفصل
في يده بينة ان فلان القاضي وما فيه من الحكم حكمه تقبل بنبته وامضاه قاضي الوقت **سبع** حكم
قديم من مائة سنة او اكثر ولم يتولد من وقت كتابته وقد قال القاضي الكاتب في اخره كنبته تذكر

وحجة وقت مساس الحاجة وكان قضي من كل قاضي شاهدين مسلا الى الشاهدين الذين اشهدوا
كتاب الصك في مجلس كنبه وحكمه الى زمان الحفوة يقوم مقام الشاهدين ولا يلتفت الى بنية
الخصم فيه ولا يحتاج الى اقامة البينة على ما فيه من الحكم حتى لو اقام الخصم البينة بالتسامع فيما
يجري فيه التسامع على ما ادعاه مخالف لما ذكر فيه لا يلتفت الى بنبته بل امضاه قاضي الوقت
وان قال في اخره كنبته تذكر ولم يتولد حجة لا يقوم مقام الشاهدين حتى يحتاج الى قاضي الوقت
في امضاه فيه الى البينة **ع** حكم قديم لا يعرف احد زمان كتابته يثبت ما فيه بالشهادة على
الشهادة وان بعدت وبالشهادة بالتسامع فيما يجري فيه التسامع وان وجرت صورة هذا الصك
في وقت القاضي الكاتب فكتبت حقه موافقا لما فيه يثبت ما فيه بلا بينة فامضاه فيه **د** حكم
قديم في ارض او ضيعة محدودة وادعى رجل انها موقوفة فزرت كذا على كذا انما لما فيه وادعى
ذو اليد انها موقوفة على كذا سابقا في التاريخ على التاريخ الذي ذكره الخارج وتاريخ الصك
وما وقت الارض او الضيعة عليه موافق لما يدعيه واقاما البينة فنبته ذي اليد او في بنية
الخارج ولو وافقتها الصك والصك شاهد لما فيه **ع** حكم قديم فيه ذكر الحكم بحوز الارض الموقوفة
على كذا ابا والواقف او بشهادة الشاهدين بذلك وكنت في اخره كنبته ليكون حجة عند الاحتياج
ثم ادعى رجل انها موقوفة على فلان ثم بعد على ابنايه بطنا بعد بطن مورخا وتاريخ الصك
سابق على ما ارخه الخارج واقام المتولى او من يده الصك بنبته موافقة لما في الصك واقام
الخارج بنبته موافقة لما يدعيه تقبل بنبته التولى الخارج لموافقتها الصك هو شاهد لما
فيه وكذا لو كان تاريخها على السواء **هـ** السجل الذي تافهم البيئات ويشهد القاضي الذي
سنة هذا السجل على حكمه وقضايه جماعة من اشقات اعدول واذا مات هذا القاضي في رجع
سجل هذا القاضي الماضي الى من فوض اليه القضاء في ذلك الزمان لا يحتاج الى البينة العادلة
على ثبوت الحكم من القاضي المتقدم حتى يضمن القاضي المتصدر للقضاء في الحال سجل القاضي المتقدم
بلا بينة **فصل** في البرج واسعد **سبع** شمس الامية الا وزجد واقام بنبته على دار
في يده رجل فقال المشهود عليه لا سمع شهادة لانه اقرني بملكته هذه اذ قبل شهادته لا يحلف
الشاهد بذلك ولو اقام بنبته به لا تقبل ولو ادعى هذا الشاهد عند الدار لنفسه قبل شهادة الخلف

بتعيين من له الولاية فحكم بينهما جاز وان رفع حكمه الى القاضي امضاء ان وافق مذهبهم ورايه
 في الاول والا بطله وفي الثاني امضاء مطلقا بعد ان كان الحكم من في مجتهده فيه والشك
 بان حكما رجلا اهل ذلك بلا اذن فحكم بينهما جاز لكن لو رفع حكمه الى القاضي اخل بمقتضى
 يسمع الدعوى ما نالنا واذ وافق مذهبهم لان جواز الحكم ثابت بالكتاب في السنة المبني
 في ذلك اما الكتاب في قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فامسوا حكمهما من الله والكتاب في السنة
 اخذوا من احكامهم واما السنة فثبت فعل الصحابة رضي الله عنهم ما روي عن عثمان رضي الله عنه
 اذ في خلافة طلحة في كونه حكما وعليها اذن في خلافة عبيد الله كونه حكما وما اخل بالحكم
 من الاذن لم يكن قويا حتى لو رجع الحكم الغير المأذون من حكمه او ان كان بطل حكمه قبل ان يطلع
 القاضي ولذا اقيمت البينة على حكمه بخلاف الحكم المأذون والقاضي وان امضاء حكمه يرد على
 تجاسر العوام فيه وهو ممنوع لانه لم يبق بذلك السلطان والولاية السلطنة والمهابة والافتقار
 والولاية للحكم ولا للحاكمه روفق وزمنية وجمال والثالث بان حكما رجلا ليس باهل للقضاء
 بان كان كافرا او عبدا او محدودا في قدر او مجنونا او فاسقا او غوفا فحكم بينهم يجوز
 وان اذنوا في ذلك من له الولاية لا اعدام اهلية القضاء فيهم اعتبار الشهادة في ذلك في الفتاوى
 اذ الحكم ينبغي ان يجوز **كتاب الشهادات** وهو يشمل اثني عشر
 فصلا **الشهود** في ارتفاق واجتنب الى اداء شهادتهم هل يلزمهم كراه الدابة قال للارواة
 فيه لكن سمعت من المشايخ انه لم يزمهم **سنة** لانه لو اعطى رايها خالف عند المدعى لا تقبل شهادتهم
فصل في الشاهد يشهد ثم تغير شهادته بزيادة او نقصا **سنة** اقام شاهدين
 فختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق **سنة** قبل هذا اذا كان
 اثنا قهما بالثمين فامسوا **فصل** في الشاهد يترجم شهادته هل تقبل
 ام لا **سنة** اجاب المشايخ في عمدة والخزينة المغلظة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير
 عذر لا تقبل شهادتهم ان كانوا عاقلين انما يعشيان عيش الا زواج منهم علاه لما في الخطيب
 الانطاقي وكل الالبسة البياض انما افوتوا به لانهم بالتأخير عدا ما وجبت عليهم بدخول تحت
 النسي ان يكرهه الدغل تحت كونه تعا ولا تكتموا الشهادة الآية فقاوا الشهادة الحسبية

شهود

بعد ما وجبت عليهم والوجوب هنا بالعلم ان بينهما عيش الا زواج وعلى الشهادة الغير الحسبية
 بعد الوجوب عليهم وهو بالدعوى والطلب يتناولها النسي المذكور بعمومه واذ قالوا لو قبل
 القاضي شهادتهم بعد التأخير المزبور وحكم بما لا يخذ قضاؤه في هذه الشهادة الحسبية لا يخذ
 قضاؤه في الشهادة الغير الحسبية بعد الامتناع من الاداء حتى يطلب انما يخذ قضاؤه
 بهذه الشهادة بعد الامتناع من الاداء لو خولم تحت النسي فيكونون في مرتبة الكافر عند بعض
 وعند البعض الاخر يكفرون به ويدل عليه ما عداية النسي وهو قوله تعالى ومن كفر بها فانهم
 قلوبهم كاذبة فتركوا افسس بعض المفسرين ويدل عليه حالة الامم بالقلب ونسب الالفاظ فانه
 بتسوية الحق وقبوله الامر والنهي فانه يوجب صاحبه وبطلته كذا ولا بالتأخير من غير عذر
 يكون ايضا بالزنا وهو الفعل المنهي عنه وفاقله يكفر بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يزني وهو مؤمن ورضا الكفر كفر والحكم بشهادة الكافر او بشهادة من هو في مرتبة الكافر
 لا يخذ **سنة** في مواضع لم يشترط الدعوى فيها لا تقبل بالتأخير من غير عذر ومنها حد الزنا ومنها
 حد الزنا ومنها حد السرقة عند البعض ومنها الاقرار بالزنا عند ابي حنيفة وابي يوسف ومنها
 ومنها الطلاق ومنها الاقرار بجرمة اسرية ومنها الاعتاق عند البعض ومنها الوقف عند البعض
 ومنها قضية مال اليتيم او المجنون لا وصي لهما ولا ولي لهما ومنها قضية مال معتد اياهم لا تزحم
 وفي مواضع يشترط الدعوى فيها كما في غيره المواضع النزع وما بعد وجود الدعوى والانكار
 والحسنة وطلبها ان كانوا اسرة فتولا او متعصبون فيها لا تقبل **فصل**
 في الشهادة بالتسامع **سنة** اخبر رجلان ان هذه الارض صدقة وقوفة على كذا يجوز
 التسامع ان يشهد على ذلك وان حجب المجران ذكر في الجامع الفصولين وان فسر شهادته
 بالتسامع لانه الوقف ربما كان من مائة سنة ويشهد به ابن عشرين فالقاضي يعلم ان شهادته
 بالتسامع فلا فرق في التفسير وعدمه لكن هنا تفصيل وذلك ان عمر الشاهد ان كان النقص من
 مدة الوقف فالحكم عكذا وان كان ازيد منها او يساويها انما تقبل اذ لم تكن شهادته بالتسامع
 وكذا اذا كانت الدعوى بين الواقفين جملة كل واحد منهما معاير بالآخر وشهد اهل الاصل في
 الجامع انصوري لو شهد في الوقف وصرح بالتسامع بعد الشهادة تقبل ولو شهد بالتسامع على

38

شرطان كان مذكور الحقيقة لا تقبل اجماعا لا يشتركا يشترضا صله وان كان مذكورا معنيان
وتفعل بناء تلك او بناء فانه في المعنى بصره فنته الى بناءه دون بناءه او بناءه دون
ايضا لا تقبل عند البعض لانها على الشرط تقبل عند البعض لانها على الاصل والشرط
المقتضى فيه لا يكون مقبولا وهو الاصح **فصل** فمن تقبل شهادة ومن لا تقبل
المسألة لا تقبل شهادة السامع والناظر في الشبهة لانهم قد ذفوا ولا تقبل شهادة الطلبة بغيرهم
بعض لانهم ظاهر النسبة في جنسهم ولا يتحاطون عن الكذب فيما بينهم وبين غيرهم وكذا لا
تقبل شهادة الجاهل على العالم لان الشهادة حجاب للولاية ولا ولاية للجاهل على العالم وكذا
لا تقبل شهادة التلميذ الذي يتضرر بما يتضرر به بتأذنه وفيه شبهة خلاف شهادة المعتق
لولا ان كانا تقبل وان تحلها قبل الحق وفي الاختيار مثله وزاد البعض عليه هذا ان كان تكن
نفقة منه وكذا لا تقبل شهادة العالم على العالم المدعى لا ستواءه مع في العلم والشبهة بينهما
بما شرع المنصب كونه للحد فيما بينهم لا يتحاطون عن الكذب فيهم ومما لا تقبل شهادتهم
الطاعون الخبيث المسكر ومنها الجالس في مجلس الفسق من غير اكرام ومنها الشامون
بين الناس ومنها المرتشون ومنها الكلون في نهار رمضان من غير مرض ولا سفر ومنها
الجامعون امراتهم في وقت الصلاة او الامانة او الصبيان ومنها الاكله من
الحرام الظاهر لا اكرامه ولا تخصصه ولا يبالون ذلك **فصل** فيما يتعلق
المدعى والشهادة والعطف **المسألة** ادعى ارضا ولم يذكر حدودها وشهد الشهود ولم يذكرها
ايضا حدودها لم تقبل عند ابن حنيفة رحمه الله هذا اذا كانت الحدود ولا رضى مشهورة وتركوا
ذكر الحدود للشبهة وما اذا تركوا ذكرها لاختلافها لا تقبل اتفاقا ادعى ارضا محدودا وانما
صدقة موقوفة على اجدادى وابناءه بطن بعد بطن ابدانا متساووا فشهد الشهود على ذلك
ولم يعرفوا الواقف واسماء اصحابها ولم يقدروا على وصف الحدود لم تقبل **فصل**
في البيعة التي يقيمها المدعى بعد اختلاف المدعى عليه هل تسمع البيعة وهل يحث المدعى عليه
المسألة اذا لم توجد له بيعة وحلف المدعى عليه ثم وجدت تسمع ولو قال لا بيعة ولا اصل ولا حلف
المدعى عليه ثم قال لا بيعة فلا يخلو اما ان يعلم البيعة وقت الحلف ام لا وفي الاول والخلاف

والاصح انها لا تسمع لتناقض في ايمان تسمع بخلاف ان حلف على عدم العلم لولا المدعى عليه
علمه **مسألة** ادعى على رجل ما لا حلف المدعى عليه بطلاق امراته انه ليس له عليه شيء فاقام
المدعى بيعة على ان له عليه مائة درهم تسمع ويحث المدعى عليه ثم ادعى عليه مائة درهم ولا
يلتفت الى قوله ماله على شيء خلافا لمحمد رحمه الله والفتوى على قولنا ليس له ولو اقام بيعة
على ذلك المقار والجنس بعد اختلافه بطلاق امراته يحث اجماعا **فصل**
في الاختلاف الواقع بين الشهود والدعوى **المسألة** ادعى ارضا وزعمه ودها فزعمنا الى هناك
فشهد على ذلك المدعى لا ان احدهما غلط في التحديد مقدار ذراع او ذراعين وحرره تعالى
الى المدعى بان يقيم المدعى اقل من هذا المقدار تقبل لا تقام على الاقل كان الحد ويحكم على الاقل
وان حرره عايد الى المدعى عليه بان كان اكثر مما ادعى المدعى هذا المقدر لا تقبل كذب هذا
الشاهد بهذا المقدر لكونه مدعى الاقل **مسألة** شهد احد الشاهدين فقال الاخر انما شهد بثلث
بشهادته هو تقبل وفي الجامع مثله **فصل** في انهما تروى شهادتهما **المسألة** ادعى
الورثة دارا او بيتا معينا ان مورثه ومعه منه في الصحة وقبضها واقام بيعة على ذلك
وادعى بعض الورثة انه لم يخرج متاعه منها وقت البيعة ولا توجد التخلية فلم يتم القبض
وقيل للمدعى الهبة هات شاهدين على التخلية في ذلك الوقت **المسألة** ادعى رجل ان الحق في حق
انى وجد او اجدادى بيعة على ذلك وادعى رجل اخر انه اخى او ولد اخى ومهر الاصل
واقام بيعة على ذلك فبيعت الحق اولها لانها ثبتت الامر احرص على الاصل ولو كان قد عوفا
على حرية الاصل والحق استويا ادعى ارضا انه اشتراها من فلان وادعى اخر ان ابا الفلاح
او جده وقفها على او على الفقراء او نحوها واقام بيعة فبيعت الوقف اولها وان ارج مدعى
الشراء سابقا وان البقاء الدعوى على واحد فبيعت السابق اولها وفي مسوط خواهر زاده مثله
المسألة ادعى رجل ان فلانا وقفها على جدى وقبضها او اولاد ابدانا متساووا
وادعى الاخر انه وقفها على جدى مطلقا واقام البيعة بلا تاريخ فبيعت المقيما اولها
ثبت الصحة وان ارجا فبيعت السابق اولها ادعى الاطلاق او التقييد وان ادعى احدهما
الوقف على الزاوية والآخر على الاولاد او الابناء قيل بيعة الزاوية اولها وقيل استويا هذا اذا

٣٩

يوترخا وارخا وهما على السواء وأما إذا كان أحدهما سبق في التاريخ فهو أولى وإن اتفقا
دعوى الوقف على رجلين بأن قال أحدهما أنها وقف على زيد وقال الآخر أنها وقف على عمرو
واقاما على ذلك بينة فمن أثبت الملك لأحدهما فهو أولى سواء كان سبق في التاريخ أو آخره أو
سواء كان أحدهما على السواء **مسألة** ادعى أنه وصيه لشرط وادعى الموهوب له أن الهبة مطلقة فبينته
الشرط أو أن كان له عائدة عائدة إلى الواهب كشرط العوض والافقية الاطلاق أو كشرط أن
يركب الموهوب به اسما لله موهوبة شيئا أو تولد الجارية الموهوبة أو يستقما لأن هذا الشرط
باطل والهبة جائزة وعلى هذا الصلح إذا ادعى مدعي الصلح الاطلاق فيه والمدعى عليه الشرط يخرج
وبغيره أقامت المرأة بينة على المهر على أن الزوج كان مقربا بذلك إلى يومها هذا وأقام الزوج البينة
أنها أبرأت من هذا المهر الذي تدعى فبينته المرأة **مسألة** وكذا في الدين لأن بينة مدعى الدين بطلت
بإقرار المدعى عليه لما ادعى البراءة أو الاداء ولم تبطل بينة البراءة والاداء وفي **مسألة** لا تزول
فأثبتت في الأبحاث بذلك وتبقى فائدتها في البقاء وهو نفى الاداء والشهادة على النفي غير مقبولة
بخلاف بينة الاداء حيث لم تزل فائدتها وهي الأبحاث بطلت الشهادة ولو ادعى أحد الورثة أن هذا
الشيء ملك لثمة في تاريخ كذا أو ادعى الآخر أنه في لثمة أقرب الميت أو لثمة فمات واقاما البينة فبينته
الآخر أو لثمة بطلت بينة ملك الميت بأقراره أنه ملك لغيره بعد ذلك التاريخ وهذا كشو البيع
والاقالة فإن بينة الاقالة أو لثمة بطلت بينة البيع بأقرار المدعى الاقالة ويتحقق أن يحفظ
هذا الأصل فإنه يخرج به كثير من الوقائع • ادعى على رجل ستة دنانير فقال المدعى عليه أنه
أبرأني عن هذه الدعوى فاقام المدعى بينة أنه كان أقرب ب ستة دنانير بعد أبرأني أياها فقبل
تقبل بينة المدعى في الدفع وقيل لا تقبل يعني يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل
أن ذكر الخصم القبول والتقدير في الإبراء لا يصح ولا يصح **مسألة** الشهادة على
الشهادة **مسألة** يجوز الشهادة على الشهادة وإن بعدت وكثر تبطؤه ولا يجوز شهادة الأقران
على شهادة واحد إلا أن يذكر اسمه ولقبه عند القاضي بظان أن أصلها اثنان فيخذ
قضاؤه عند البعض ولو قال الفرع أن فلانا قال إن سنانا فبقيت فاشهد أن هذا
الشيء ملك فلان وأنا شاهد عليه يجوز الشهادة على ذلك ولا يلزمه عند الشك **فصل**

في الشهادة على الميت **مسألة** ولو أقام الورثة البينة بعد ذلك أنه أداء في حال حيوة لا تقبل
لأن الاداء سابق والبقاء متأخر ويكون الباقي غير الدين المودى **مسألة** ادعى رجل على الورثة
أن الميت كعقله من فلان الغائب كذا أو شهدوا على ذلك لا تقبل حتى يشهدوا أنه مات فقبل
لم يتجوز تحت عهدة الكفالة ولو قال أنه مات وهو لم يبرأ ولم يخرج عن عهدة الكفالة
لم تقبل لأنه شهادة على النفي وكذا الحكم في دعوى الغصب والوديعة **مسألة**
فيما تقبل الشهادة فيه حسبة من غير الدعوى وما لا تقبل **مسألة** تقبل الشهادة من غير
دعوى على حد الشرب والاقارب ومال يقيم ومجنون لا يحس له مال متعديا بم
أحم أعمى لا ترجم له والاقارب محرمه امرأته **فصل** في مسائل سفرية
في الرجوع عن الشهادة **مسألة** ولو أقام القاضي عليه بينة أن الشاهد من رجاء غفيرة
اتقاه لا يسمع ولا يضمنان المشهود ولو أقام بينة أنهما اقرا رجوعهما عنه غيرهما
يسمع ويضمنان وتورجعا ونمنا قيمة العبد المشهود به والولاء للمالك ولا يجوز البينما
وتعد رجاءكم قبل قبض المدعى المالك أن كان دينا لا يضمنان بخلاف أن كان عينا
قال شمس الأية لا يضمنان وقال شيخ الاسلام يضمنان لأن العين ذابل عن ملكه بجرم الغناه
ولكنه لم يجز أن يتصرف المشهود عليه فيها وجاز للقاضي له ذلك وفي **مسألة** وشرحه لو ادعى
المشهود عليه رجوعهما في عيان في مجلس القضاة ولا يتخللان في سماع البينة إنما يكون جرد
صحة الدعوى والدعوى باطلة **كتاب الدعوى**
وهو مشتق من الدعاء **فصل** فيما يسمع من الدعوى وما لا يسمع من الدعوى
الدعوى **مسألة** في افتادها بخارية مسلم غصب من مسلم غمرا وهو قائم بهيها يسمع الدعوى
منه عليه وتقبل بينته ويتحقق أن لم يكن له بينة ويقضي بالنكول عليه ويدل عليه ما ذكره
ثبت لو غصب غمرا فله رد عينها وثمان ردها وإن لم يكن عليه ضمان قيمتها **فصل**
فيما يتعلق بكون المدعى به المدعى عليه شرطا لصحة الدعوى والشهادة **مسألة** رجل تصرف
أرضا من الأرض أو أزرعة أو قطع الأشجار أو الثوب المزراعة أو جرة الثمار أو نحو ذلك مما
يتصرف به ما كان تصرفا واحدا ومنعه آخر فليس أحدهما من قبل تصرفه فلو كانا إلى ما ع

خارجين حتى لو اقام احد سبيته انما ملكه او وقفه او ستاجرة او مستقارة قبلت وان
اقام ما يقبل ايضه ولو وجد تصرف ليس احدهما او تصرف تخمئة فموز واليد ولو لم يمنعه حتى
يستغله وجعله ظرف نفسه وهو يقدر على المنع فذو اليد هو المستغل ولو لم يقدر على ذلك
فليس له اليد التصرف والاكتفلال وكذا الحكم في كل ما ثبت به اليد بالتصرف **فصل**
فيما يبطل به دعوى المدعى ولا يبطل بالتناقص **منع** عن سائل قال لا دعوى على تركه ائني
لا حق في تركه ائني وهو احد الوثنية لا يبطل حقه ولا يدفعه الوثنية بهذا المذهب ولو قيل
لا دعوى جزء من دعواه على فلان او اتركها فقال جزمتهما او تركتهما لا تسمع دعواه عند البعض
وتسمع عند البعض وكذا البراءة منها لا تسمع جده اجماعا لانه تناقض وهو يعكس على قوله
السابق في الدعوى لفظا ومعنى او معنى لا يمكنه التاويل فقد وجب **منع** ولو قال لا تعلق
على فلان كقوله لا حول قبله فيتناول الديون والاعيان ولو قال لا حول عليه يتناول الديون
دون الاعيان **منع** والفرق بينهما ان كلمة العبد عامة فيتناول جوانبه الست فيلزم بذكرها
نفي حقه بالكلية حتى لو ادعى منه بعد ذلك شيئا من الديون والاعيان لا تسمع دعواه خلاف كلمة
على فانها لا يجاب بالاكتملاء فيتناول الديون دون الاعيان لانه لا تعلقا للشيء حتى يتصور
الديون لا في الاعيان وبذكرها يلزم منه نفي حقه في الديون فقط حتى لو ادعى على احد ذلك منه
شيئا من الديون والاعيان لا يبرأ لا تسمع دعواه للتناقص ولو ادعى الاعيان تسمع دعواه لعدم
ولو قال عشرة دراهم فقط ثم قال له عليه بائة درهم او ان لا تسمع فيما فوق **المنع** **منع** بلع
ارضان سلبها الى المشتري وتصرفها المشتري مدة زرعها وبنائها وجارها ساكنة ثم ادعى ان
انما ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والسليم وساكنة وقت تصرف المشتري
قبله فلم يمتنع فيها ولكن كان ساكنا وقت البيع والسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا
العذر لان الغضوة اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضرا ساكن لم يكن سكونه لجارة **منع**
منع بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع ولم يولد او ذوجه حاضرا ساكنة
حيث تسقط بهذا العذر دعواه وزاد في **منع** في هذه المسئلة او بعضا قاربه **منع** في شرح
كنز الروي مثله قال في الاختيار اتفقوا بانها لا تسمع هذه الدعوى لان حضور وقت البيع

وترك المناذرة اقرا منه انه ملك البايع وجعل سكونه في هذه الحالة كالايضاح بالاقرار
قطعا للاطلاع العاكسة وصدا الباب لزور وهذا هو الاصح مما قاله **منع** من ان المنع ينظر
في ذلك انه كان في رواية ان لا تسمع هذه الدعوى وانتي بذلك جينا وان لم يكن له رأى يفتي
بسماعها ان لم يكن السلطان استثنى سماعها عند التقليد ولو ترك المدعى دعواه ثلاث
سنين تبطل دعواه ولا تسمع بعدها حتى لا يجوز حكم القاضي بها عند المسئلة من الاثلاث
اعذارا حدها ان يكون غائبا والثاني ان يكون صبيغا او مجنونا لم يبلغ او لم يقع فيها والمثالث
ان يكون المدعى عليه ميورا جارا او ظالما وقال بعض المتأخرين لو تركها ثلثين سنة لا تسمع دعواه
الا باحدى الثلاث المذكورة هكذا ذكرت في الفتاوى لكن قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لان
الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة بالمسئلة وما يحتاج
اقتناء الى الانفاق والمذمة والرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلثين سنة في الاراضي الموقوفة
والرواية في عدم سماعها منه سنة وثلثين سنة في الاراضي الاملاك اما في الوقت فليس هو القرار
للمتصرف فيه فيما فوق الثلاث وكذا الاجوز لجارته الى ما فوقها خوفا واما في الاراضي الاميرية
والاملاك فلم يكن العلة ايضه لكن اتفقت المتأخرون بذلك فيما بعد ثلثين سنة في كلها لكونها اوط
الروايات الثلاث وخير الامور وسطها وكونها مستوية في ملك الله تعالى ذكر في بعض
رجل تصرف في ملك جاريه ما ناهو يراه ولم يمنعه ثم اراد المنع لا يقدر عليه لانه يحتمل انه باعه
او يهبه وكذا لم يمنعه ولم يستد زمان تصرفه الى تمام ثلثين سنة ولم يقدر بعد ذلك على **المنع**
ارض اميرية خربة مشتركة عمر احد الشريكين وبعضها وتصرف ثلثين سنة ولم يمنعه الشريك
الاخر وهو يراه ثم ادعى نصفها لا تسمع دعواه في الصوت الاول قط وقت الصوت الثانية تسمع
عمر باقيها ايضه **منع** قال هذه الارض وقفت على فلان ثم قال انما وقفت على تسعة قال في
التاويل انما وقفت عليه بخلية الظمة او بالعصب وقفت على لاني سابق عليه التاريخ او من
جهة صاحب الملك وكذا القول انما وقفت على جده فلان وابنائيه بطن بعد بطن ثم قال انما وقفت
على جدي وابنائيه بطن بعد بطن ان قال في التاويل هكذا **منع** ولو ادعى عينا من اعيان تركه انه
اشترى من اميت او وهبه له ولم يله لا تسمع بعد التسعة اذا اقام على التسعة باقرا منه ان المشتري

ثم دعواه هكذا اتنا قضى وفي **مسألة** ترك زوجة وقعدا صغيرا قالت انا وبعل قد
وجبتا جميع أموالنا منه ثم ادعتان بعل لم يقبض له ما وجبته له تسمع وان اقرت انما **وجبت**
جميع أموالنا **فصل** في قبض ذلك له لان قبضها ما وجب له مع وجود الاب غير معتبر لان الولاية
مسلوبة عنها ولكن لا ترتب من أموال الزوجها وان اقرت انما وجبت جميع أموالها اياه بعد موت الاب
وفي جرحها لا تسمع قولها لا يقبض ذلك له احد لاجل ان هبتها تتم بالتعبد عند ذلك كهيئة الالة
وفي **مسألة** خلع ادعى على آخر محذورة املاكه بالشر او بالارث ثم ادعى انه ملكه ثم ادعى مطلقا
ثم ادعى انما بالشر لا تسمع ادعى الطيلب بالشر فشهد به رجلان له قضى له اولم يقبض ثم ادعى احد
الشاهدين الطيلب لا تسمع دعواه وفي لا تقبضه رجل سادم رجلا بولد جارية او ثمن نخلة او
او نخلة في ارضه يد غيره ثم ادعى ان الامة او النخل والارض له تسمع ويقبض له بالامة والنخلة
والارض دون الولد والنمو والنخل رجل ادعى الشر من رجل معروف ونسبه اليه وجده ثم ادعى
مطلقا لا تسمع لو قال اشترته من رجل وفي كراسته دون نسبه ثم ادعى مطلقا تسمع في الاجناس
قال هو لم قال هو ملكي بالشر او بالارث واقام البينة لا تقبل وفي جميع الفصول ادعى دارا
لنفسه ثم ادعى لفلان وقبض عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو اقر
بغيره لغيره لا يملك ان يدعيه لنفسه وكذا لا يملك ان يدعيه لغيره كوى المقر له بوكالة او وصيا
وصى اقرب له لم يدع ادعاه للصغير لا تسمع ولو استعاره واستودع او استوهب واستاجر شيئا
من احد ثم ادعى انه ملكه لا تسمع وكذا الشر والمساومة اقرانه الاملاك له فيه ثم ادعاه لغيره
يقبل ولو قال المدعى لا بينة لي ثم برهن هل يقبل فيه روايتان وفي **مسألة** تقبل بلا ذكر خلا
ولو قال المدعى عليه لا دفع لي ثم ادعى بغيره روايتان ايضا وقبل لا يسمع دفعه وفاقا
ولو قال المدعى لا بينة له وحلف خصمه ثم برهن تقبل عند ابى حنيفة رحمه الله وهو الاصح
خلافا لمحمد رحمه الله فان الشهادة الصادقة تبطل البين الكاذبة وفي الاختيار **مسألة**
وفي **مسألة** خلاف ما اذا قال لا بينة لي في الحاضر والغائب رواة عن هذه الدعوى ان
حلف على ان كان مخالف لا تسمع اجماعا لا يثبت الا برآء المعلق عند الشرط وكذا لو قال كل بينة
لي ايت بها في زور وقال كل ثمادة يشهد لفلان وفلان في كذب ثم ادعى فعلى هذا الخلاف

ولو قال المدعى عليه بعد الحكم بملكه حلفت كذا با يقبل قوله وفاقا وينتقض الحكم بوجود الكتاب
فيما اسند اليه اقرانه لم تمكث قد رما يمكنه الشرأ منه ثم ادعى الشرأ منه بلا تاريخ تسمع
ولو اقرانه لاحق له فيه تمكث جنانا ثم ادعى انه اشتراه منه فان برهن انه اشتراه منه بعد قراره
تقبل والا فلا اقرانه لاحق له قبل فلان ثم ادعى فبايد انه غصبته لا يصح الا ان يبرهن
على غصبه بعد اقراره ادعى انه ملكه مطلقا فقال المدعى عليه دفعه ادعاه بقبول المدعى
انا ادعيه بذلك البين وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا وبطل الدفع ادعى
الملك ببينة ادعى مطلقا قبل تسمع دعواه لا بينة موافق تسمع كلاهما والتوى على انه لا تسمع
كلاهما ادعى دارا شرأ من **مسألة** ثم ادعى انما منه تسمع مكان التوفيق ولو ادعاه انما منه
ثم ادعاه الشرأ منه لا تسمع ادعتان هذا الشيء ملكها وجعلته بدل الفلح ثم ادعتا بها وجبته
لايها اولاهما من قبل لا تسمع اقرانه ملك الحق واعطاه لزوجها بدل الاطلاق ثم ادعتا ملكه
لا تسمع الا ان يبرهن انه اشتراه من الزوج بعد **مسألة** شري ثوبا في جرابي وسد فلما شرته قال
هذا لي ولم اعرفه تسمع دعواه وبينته قدم بدة ومتاجردا واقبل له هذه دارا بيلك
مات وتركها ميراثا لك فادعاه المتاجر وقال ما كنت اعلم به لا تسمع للتناقض وقبل
تسمع لا مكان التوفيق الذي وقوله اقرانه وارثا ختة بالزوجية وقاسم ميراثا ثم ادعى
انه طلعا ثلثا من قبل ولم اعرفه تسمع لا استقلال الزوج بتطليقها بلا علم الاخ ادعى على
امراة نكاحا فقالت في جوابه لم ازوج نفسي منك لا اصاله ولا وكالة فلما اثبت المدعى النكاح
ادعت عليه انك طلقتي لا تسمع ان كان انكار النكاح وابانة ودعوى الطلاق منها في مجلس
واحد لعدم مكان التوفيق وان كان الانكار والاثبات تعد دعوى الطلاق منها في مجلس آخر تسمع
لجواز ان يطليقها بعد المجلس الاول قبل المجلس الثاني لا استقلاله بالطلاق **فصل**
في الدعوى **مسألة** لو قال المدعى عليه بالضيعة اشترتها من فلان باذن هذا المدعى فاني قلت
له انا اشتريتها من فلان فقال اشترها منه فهو دفع **مسألة** وهو الوجه المغني به قطعاً
لا طلاع الفاكهة وسد الباب التزويج ادعى عليه الفدرم واقام البينة فقال المدعى
في الدفع ان المدعى اقربا كيتفا هذا المال مني واقام البينة لا تسمع لان هذا طريقا لا ابتداء له في ان

الديون تعني بمثلها **فصل** في الخصمين يتنازعان ولا بينة لولد كيف يقضى
 ومن يكون قوله **أقول** تنازعا في أرض غريبة ولا بينة لهما أصلا كانت بينهما إن
 حلنا على دعوىهما ولا فمن حلف **أدعى** شيئا عن أحد ولا بينة له أن كان المدعى عاد لا صدق
 بينه وحكم له به **هذا** إذا كان المدعى عليه فاستأوان كان عاد لا وكان المدعى فاستأوان لا يصدق
 بل الوجبة عليه البينة وفيما لا بد طوله **فصل** في دعوى كون العين في يد **أدعى** ادعى
 دارا منها أنما يكل واحد منهما ولا حدهما عليها هراي أو خرج يقضى بيده ادعى أنها في يد
 واحد منهما ولا حدهما فيها اغرا ولا بينة أو زرع أو بئر أو رحي أو ملين أو فتمها أو غيرها
 من الأشجار والأشجار والشوك ونحوها يقضى بيده أن لم يعلم أنها في يد عادية أو لجارة أو غصبا
 لأن الاستعمال لا يثبت الطريق دليل بذلك أو وقف فيجوز له أن ينادي القضاة في يد من لا يثبت
 ادعى نجرا أنه في يد لا يثبت له وعليه كرمه وادعى آخر أنه في يد لا يثبت له وأقاما البينة
 قضى بيد من ادعى أرضه لأنه يتبع الأرض لا الفسوس الكرم بخلاف ما إذا قال أحدهما أنه غرسه وقا
 الآخر أرضه له أنه بيد من ادعى الغرس لكن يجوز تكليفه بالتمتع **كتاب الأقرار**
فصل في حكم الأقرار **قال** الشيخ الأقرار كاذبا أو مستندا لا يكون نافلا للملك عند بعض
 وعند بعضهم يكون نافلا وقيل هو الأصح وقيل الأول الأصح وفيما **أدعى** مثله حتى لو أقر أنه هلاك
 فلانا بالوعاء أو بالتهام الباطنة أو بقرارة الأنعام لا يلزمه شيء لأنه كذب يخفى لأنه مؤد إلى
 ادعاء علم الغيب المنفي عنه قوله تعالى لا يعلم الغيب الا الله ولم يرد نص باهلاك أحد بمذمة
 الأشياء وبالأقرار كاذبا لا يلزمه شيء كما لو أقر بعتوة رجل وهو أكبر من المقر هنا لا يثبت نسبة
 ولا يرث منه ولو أقر أنه هلك فلان بقراءة أساء إلى البينة الغريبة تختلف المناج فيه يوقعه
 بما في بعض الأحوال والأصح أنه لا يلزمه شيء لأن الشرع لم يعده شهادة القتل وسببه ولو أقر بقتل
 بان قال رجل لأخوات قتل فلانا وأخذت ماله سرقة أو نحوها فقال مخاطبة منه ثم صفت
 لا يكون أقرارا حتى لا يلزمه شيء بذلك **فصل** في الأقرار بالكتابة **أدعى** شيئا الأئمة
 المحجج ادعى عليه في أرض بئر فاقترها يدخل الزرع وإن كان مذرا أو محمولا لا يدخل **فصل**
 في الأقرار بالإنكاح والطلاق التام أو صريحا **أدعى** عليه طلاقا فانكر الزوج ثم طابقة بالمهر

والنفقة فقال الزوج سقطت نفقة العدة فهو أقرار بالطلاق أو قال سقط نصف مهر
 فهو أقرار بالطلاق قبل الدخول **فصل** في الأقرار بالعتق والرقبة الاستلادة
 ونفسه بمجمل **أدعى** قال هذا الولد بيني وبينها لامة فهو أقرار بالاعتق لا بد وأن لم تكن
 حرة وقت القول ولو قال الآخر هذا الولد بيننا فرائنا لا يكون أقرارا به **فصل**
 في كذب البكر المرفى أقران ثم يعود إلى تصديقه أو لا **أدعى** لو قال من يقيم مقامه من الوكيل
 والوصي ما لم يكل أو طوىصى عليك شيء عند القاضي يرى المقر ما قرره لهما إلا أن في نفق الوصي
 اختلاف بين المشايخ **فصل** فيمن أقر ثم ادعى الغلط في أقراره **أدعى** أقران الغلطان
 على العدة ثم قال لقد غلطت بحسماية لا تقبل فلوقال لاني تيمت حسماية فبنيته
 على ذلك بينة تقبل أن لم يكن يعرفا بل ليل ولو قال له على عشرة دراهم ثم قال غلطت شيئا
 عشرة أخرى تجب عليه يقبل ولو أخذ بعشرين ولو قال على مائة درهم ثم قال بعد ذلك غشيت
 منها ربوا فلا يجب على أنه حرام له أن يؤخذ بمائة وإن ائتمت ذلك بالبينة لأن الملك قد ثبت جلالا
 وقد ثبت حراما حرمة سببه **فصل** في أقرار الميراث **أدعى** لو قال ليس شيء من الميراث
 هذا وهو ميراث فلان لبعض الورثة أن يحملوا زوجة المتوفى فبنيته على أنها يعلم شيئا من ميراثه
 المتوفى بطريقه مرضه **أدعى** قال في مرض مائة أن أعطيت جميع أموال ابني في حال صحته أو عين
 شيئا منه هكذا أقرارا به عن تورث بعض الورثة من لا تقبل فلوقال أن جميع الأموال التي في يدي
 من العين والدين مشتركة بيني وبين زوجتي ولم أعلم القاضي أو الناظر ذلك بخلاف الزوجة على
 أنها لم يتفقا على ذلك حالة المرض أقرارا ببعض الورثة وعلى أنه لم يكذب في قوله هذا
كتاب الوكالة وهو يتصل بأحد طرفي الصلاة قال غيره أنه هذا
 العبد ودفع المال إليه فهو وكيل بشرائه عرفا وإن لم يقل لي أو بهذا المال وليس لما تورث شيئا
 لينة وإن نواه لنفسه فهو وكيل وكذلك **أدعى** أن لم يوافق في **أدعى** أن تكاذب في البينة حكم القضاة
فصل فيما يتعلق بالدلالة الضمان على الوكيل بالبيع **أدعى** شيئا الأئمة
 يد ثوب لبيعه فظهر أنه مسروق وقد كان رده إلى فروغ إليه فطلب المسروق منه انما يقال
 الدلال ردة إلى فروغ دفعه إلى **أدعى** إذا عرض الدلال على صاحب الدكان متاعا وترك عند

الصاحب وذهب بالمتاع يضمن الدال وفي منع في قتاوى النفس لا يضمن وهو الصحيح **فصل**
 لو قال بيع هذا العبد بحقك ابيع الدينار ففعل بغير مقتضى مضمونا عليه **منع** ولو كان حقه
 في الزمان فرفعها اليه وقال مثل حقتك منها فمرد على ما زاد فقبضها الدينار وهلكته في
 جميعا قبل اخذ حقه هلك من الدين مثل حقه وما زاد هلك امانة وكذا الحكم في ما يبيع فشاكل
 ما هو من جنس حقه **فصل** فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع **منع** ولو قال وملك
 بان تبعة من زيد لا من عمه او قال بان تبعة للتاسل لا للزوج يعتبر شرطه كما لو قال بان لا تبعة
 فلان القصة وكذا لو قال لو كنتك بان تبعة من غنى لاس من غنى وكذا لو قال بان تبعة من قريب
 لا من اجنبى قيل يعتبر وقيل لا يعتبر ولو عين واحد من اقربائه او من اجنبى يعتبر **فصل**
 في عزل الوكيل وما ينقل به عن الوكالة **منع** ولو وكل امرأ بطلاقة كيف شاءت ثم طلقتها
 رجعا او بائنا لا تنفصل حتى يابا ايقاع الثلث ولو طلقتها ثلثا تنفصل ولو قال للما بعد كذا
 لا ارضى بالطلاق او الثلث لا تنفصل سواء كان في المجلس او لا بخلاف ما اذا وكل غيره به وقال
 ذلك بعد ينقل وفيه لا **فصل** فيمن يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يقصد معه **منع**
 الوكيل بالبيع ابا عطاءية او مستغفرا يجوز له ان يبيع من ماله ان يبيع من ماله باع
 مثل القيمة او اقل وان باع اكثر من القيمة عند القومين لا يجوز له ان يبيع من ماله **فصل**
 في الوكالة في قضاء الدين **منع** الوكيل بقضاء الدين من ماله الموكل من نفسه ثم ففعل من الموكل
 من ماله نفسه ضرر كان متبرعا **فصل** فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه وبالقتل
 حق الرجوع وعدمه قال لاخر اقل هذا وهو ايسر من اهل الاكرام والقتل لم يكن حقه فقتله
 بجناية عليه لا يرجع الماسور بها على الامر وكذا لو امره باهلاك مال انسان فاهلكه لا يرجع عليه
 بما ضر لان التوكيل لا يصح في مثل هذا فيكون فعلة بالاختيار يتخلل بينه وبين الامر فيستع من
 الماسور ولو قال هذا الابن العفيف يرجع بما ضمنه على الاب لان الامر صحيح وفي ابنة البائع اختلاف
 المشايخ والاصح انه ان كان ياتر بحل ما امر به ابوه هو ايسر ولو كان الموكل في اهل الاكرام
 ولكن استاجر عاذا ذلك لا يرجع الماسور على الامر الموكل **فصل** في الوكالة في اداء
 الزكاة والصدقات **منع** ولو اعطاه درهم ليتصدق بها عن زكوة فتصدق بها على غنى يضمن

ولو امره تطوعا فتصدق على ذي او غنى لا يضمن ولو امره ان يتصدق به على فقير عن زكوة
 فتصدق الماسور على ابوى الامر او على اولاده او على اهل بيته لا يجوز ولو تصدق بها على ابوه
 او اولاده الفقراء فعليه اخلاف المشايخ **فصل** في الوكالة في الخلع **منع** وكذا في
 الخلع شرط وكيل الزوج ومنها وفرو وكيل الزوجة ومنه كما لو اخلفها بانفسها وقيل يكفي من
 احدهما كما يكفي في التمسك قوله اختباري فراجع ما لو قال ان اشترت فحتى تنضمها منك
 فاكبت لها الصك يصح التوكيل في الخلع معها به لك القول **فصل** في التوكيل بالخصومة **منع**
 لو كلفت مع الاجانب ما شئت لا تكون مخدنة وان كانت مع الجاهل وكذا لو خرجت كخبرة ونسوة او
 اخروية وكانت بادية بالشك من لقيته في الطريق فلا جازية لئلا يوزعها الوأمة ونحوها
 مع زوجها او محرما مخالطة ومثلكه معهم بما شئت وكذا ذهبت خلفهم ولم تتكلم معهم يسوي
 جواب ما شئت به تكون مخدنة وكذا ذهبت الى القاضي فكلمت مع خصمها عند عاورة الحاجب
 لا تكون مخدنة وفيه **منع** مثله ولو تكلمت مع جيرانها المتلاصقين كانت بحجة كخبرة
 وان كانوا من الاجانب في الاخيرها اختلاف المشايخ وان تجاشت معهم لرفع الصور لا تكون مخدنة مطلقا
 وكذا لو خرجت الى الشكك لمبا لفة **فصل** في التوكيل بقتل المرأة والعبد والامية
منع ولو ادعت المرأة الطلاق والعبد والامية العتاق على الوكيل بقتلهم قصرت يد باقائه
 عليه من غير وقوع الطلاق والعتاق استحسانا لا قسرا وفيه **منع** **فصل**
 اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما **منع** اقرار الوكيل بالخصومة على موكله سواء كان مدعى
 او مدعى عليه جاز من عند القاضي استحسانا ونحوه من الخصومة وعند غيره لا يجوز عند مال
 الاستحسان والاذن القياس فيخرج من الخصومة بينهما وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز عند غيره
 وعنه لا يجوز في الزوجين وهو القياس ويكره في فروعك فمثلة وفيه **منع** مثله وفيه استثنى
 من اقرار عليه شيئا فعلى ابي يوسف رحمه الله انه لا يصح وعن محمد رحمه الله خلافه ولو وكله بخبرة
 الخصم لا يجوز اقراره عليه **كتاب الكفالة فصل**
 في اخذ الكفيل **منع** قاتبة القاضيان من زوجي يريدان يوجب الكفيل فخذ الشفق منه كفيلة
 ينظر ان كان هربة من نفقتها او منها ياخذ كفيلة والا فلا **فصل** في اداء الاصل الى

منع دفع المدين الدين الى الكفيل فضاغ في يد قبل الدفع الى الدين يودي المدين ثانيا
لانه بمجرد دفعه الى الكفيل لا يبرأ عن الدين ولا يرجع على الكفيل ان لم يتعد في تصديقه وكذا لو
اخذ قطع الطريق فزيد او غصبه غصبه ثانيا ولا يرجع ولو دفعه الى الدين فادعاه عند
او عند ابي يود فذلك لا يودي ثانيا وعند بعض الشايع يودي به لا ارتفاع القبض بالبيع فكان كانه
لم يقبل عند دفعه اليه قال رواته وفيه تفصيل عند البعض في الثاني اودعه عند الله يودي ثانيا
لانه يقتضيه منه برى المدين والدين لا يعود بعده وان اودعه عند الكفيل فيسقط اختلاف الشايع
والاصح الا برأه لانه بمجرد دفعه برى المدين فلا يعود بعده بخلاف ما لم يقبضه قال الدين الكفيل
برئت الى من المال لا يبرأ الاصيل بل يرجع الكفيل عليه في **مثله كتاب**
الحالة **منع** بيع الحوالة بدارضا المجلد وفي الزيادة **مثله** **منع** لان المجلد كالمقبول
ويبيع الكفالة بدارضا المكفول عنه فكذلك انصح الحوالة بدارضا المجلد ونصح الحوالة بالعين اذا كانت
مقبولة بالحوالة بالوديعة والمقصود **منع** لانصح الحوالة المطلقة بتعلق بالذمة فيكون نقلها
حيثما فلا ينتقل بالنقل الشرعي بخلاف الحوالة بالدين سواء كانت مطلقة او مقيدة به
والحوالة المقيدة بالعين ما الحوالة بالدين فلانها نقل شرعي فجاز ان يؤثر النقل الشرعي
في الثابت شرعا واما الحوالة المقيدة بما فلا يبرأ فيها معنى الوكالة من المجلد يقبضها
فلها اثبت له الطلب على المحتال بما فلا يبرأ معنى النقل المذكور فيها **منع** اذا باع شيئا
مزدجلا فاحال البايع غرضه على المشتري بالثمن ثم هلك البيع قبل التسليم او طعن المشتري
فيه بعيب فاقا لا اودعه بقضاء او استحق البيع فزيد لا تبطل الحوالة لانه ما التزم الا بالذمة
محل بيعه وانما التزمه زمان نفسه وباعتبار بقاء الحوالة يلزمه ما التزمه لا ما يلزمه وكذا
لو كانت الحوالة بالدين مطلقة لا تبطل لو ابرأ المجلد المحال عليه فزيد او اخذ ما عليه لان
حق المحتال يتعلق بالذمة لا بهذا المال وفي الفوائد **مثله** وفي الجلاية من خرج **مثله**
ولو كانت مقيدة بثلث البيع ثم هلك البيع قبل التسليم او رد بعيب بقضاء او باقالة تبطل
لان الثمن يصير شفو لا بالحالة حتى المحتال فذلك لا يجوز للمجلد اخذه من المحال عليه بارادته
منه فيسقطه تبطل ولو استحق البيع هذه الصورة لا تبطل لانه وان تبين براءة فزيد من معنى

عارض

عارض ولكن لم يتبين براءة من المحال عليه فلا تبطل كمالك البيع في المطلقة قبل التسليم
سقط الثمن ولا تبطل الحوالة وفي **مثله** وفي الجلاية من خرج **مثله** ولو احوالات
يبرها فارتدت او قبلت ابن الزوج او امكنته قبل الخولها سقط المهر وتبطل الحوالة
لنقضها به وقيل لا تبطل لان سقوطه بمعنى عارض ولم يتبين براءة المحال عليه على قياس ذكره
مثله استحقاق المبيع وكذا تبطل لو وهبته لزوجها قبل الدفع الى المحتال وفي **مثله** وكذا
لو احواله بين الحييات في زمانها ثم وهبته قبل الدفع اليه وكذا احواله بيد الكاتبة والحامية
فجر الحاتمة ماتت المتقنة واذا مات المجلد تبطل الحوالة حتى لا يختص المجلد عليه بما له على المحال
عليه بل اسوة لغرمائه عندنا لانهما تملكه بكونه من غير مملوكة الاصل وهي غير جارية الا انها
جوزت للحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة الى التركة وعنده فرخلافه وان نوى ما عدا المحال
عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافا للشافعي **كتاب القلم**
منع لما عليه مهر لثمنه وبنات اوقات رضيت منه بتمتة ونا يبرأ منها الى ذمة المحال **منع**
المقسطون يدونها بالتقاضي يصح هكذا اذا كان يرضاها قال رحمه الله فعلم بهذا ان جملة
الاجرة بدل القلم لا تنسخ صحة اذا كان القلم بيعا من الحوالة حتى لان جملة الاجل انما تنسخ
اذا كان من المعاونات وهذا المقاطع لما وراثة الحنة لا معاوضة هذا اذا كان المص عن اقرار
واما اذا كان عن سكوت او انكار فلا يصح لانه معاوضة فيجوز على هذا ما قاله من ان القلم
لا يجوز اذا كان عن دين بدين **منع** اخرج رجل ارض رجل فزيد وبقي فيها كراية منى وزرع الخرج
هذا الكراية ثم صالح صاحب الكراية على ان يعطيه نصف بدين ويكون الزرع بينهما يجوز ان كان
بعد ما بنت **منع** اشترى دابة فزيد وقبضه ثم باعها فزيد من جلا وخلي بينهما وبينه
وهو تزوجها وادى في مخرج دوابه ثم غاب البايع الثاني ولم يقبضها المشتري الثاني لكن قبضها
غيره ثم هلكت ثم ادعى المشتري على البايع ان بيعها فانه لكون الاجل مجعولا والبايع يدعى الصحة
لكونه معلوما فصالحا على نصف قيمتها جاز والتخلف في مثله هذه قبض حتى لو لم يصلحها يلزم تمام
القيمة عليه **منع** ولو ظهر ان المدعى مبطل في دعواه قيل بطل القلم ويرد العوض وهو الصحيح
ولو ادعى على اخر شيئا وقام بينة على ما ادعاه وقضى القاضي وتصلح ما على اخر جاز القلم

ثم ظهر ان المدعى مبطلة دعواه ان ظهر ذلك باقراره بطل الصلح ويرد البطل وان ظهر بغير اقراره
بان وجد ما ادعاه عليه يد لا تبطل الصلح ويرد المدعى به الى المدعى لانه رضى تركه لم ينكح ابدا
وكذا لا يبطل الصلح اذا ظهر ذلك برجوع الشاهدين بان بنى دعواه على اخبارهما ولكن بينهما
البطل المدعى عليه وكولم يظهر ذلك الا انه بطل الحقيقة بطل ديانته حتى لا يجب عليه ان يرد البطل
فيما بينه وبينه تعا لا قضاء ونسب عا ذلك في **ف** فيمدى ادعى على امرأة نكاحا وهي تحجده هو مبطل
في دعواه حقيقة لا يحل له ان ياخذ شيئا فيما بينه وبين الله تعالى **س** صلت مع الاولاد على مهرها
على ان يكون سهمها ربعا بعد ما كان ثلثا وبراءتهم منه جاز وكذا الوصلح الزوج على ان يكون ربعا
بعد ما كان نصفا وبراءته من المهر وكذا الكوكانات المرأة قاتلا وصلت معهم على ان ترث سهمها
الذي ترثه قبل القتل وبراءتهم من مهرها وكذا الحكم في كل قاتل صلح من يدينه على الميت على ان ترث
منه ما كان نصيبه قبل الزمان وكذا الوصلح مع الورثة من يدينه على المقتول على ان لا ياخذ ذرية بالدية
ادعت من تركه الزوج عينا لها وادعى الوصي لها الميت فليس لاحد مما بينة فصلح الحام اقامت
بينه على ما ادعته لا تقبل وان اقامها الوصي على ما ادعاه تقبل وكذا الوادعت عليه مهر وادعى
الوصي براءه فصالحا على شي من تركه ثم وجد الوصي بينه عا دلة فله ان يقيمها عليها وكذا الو
اقامها اليقيم بعد البلوغ وكذا الوادعى الجنى دينا او عينا ووصى اليقيم ابرا وانكر الوادعى
بينه ثم اصطالحا على شي من تركه لا تقبل بينه الجنى وتقبل بينه الوصي واليقيم بعد البلوغ
وكذا بينه الابن حق اليقيم لو كانت ادعوى هكذا على الزوجة الميتة ولو ادعى الابن الوصي
على رجل قتل ابوه بالدية للصغير وانكر الرجل ولا بينة فصالح الاب والوصي على بطل اقل
حقه جاز الصلح لكونه النفع للصغير لانه لما لم يوجد البينة على المدعى عليه فيها انكر وجعل على
ان كان لا يستحق الصغير شيئا من دعوى الدية وبالصلح استحق البطل فيكون الصلح المزبور له منفعة
لامنة فيجوز بخلاف الصلح عن اقراره او مع وجود البينة العادلة على اقل من حقه حيث لا يجوز
لان فيه ضررا له وكذا الحكم في دعوى المال **فصل** في الصلح من المعلوم او المجهول
المجهول واخراج بعض الورثة الصلح منها مشتركا او **ص** لرجل على رجل اخر ان يدرهم فصلح
سعه على دراهم بمجولة الوزن يجوز **فصل** في الصلح من المجهول على المجهول جاز فيما لم يمتنع فيه الى القبض

ادعى حقا في امر رجل وادعى المدعى عليه حقا في حاقه فصلحنا على ان يتطع منهما ادعاه
عن صاحبه جاز وان لم يكن مقدار حق كل منهما معلوما وكذا شرح ابن الملا والاختيار
مثله وكذا الراسط لما في هذه الصورة على ان يكون الدار والحاقوت مشتركتين بينهما
لانه لا يحتاج الى القبض اثبت الشركة فيما اذا قال بنا ذلك في كذا وكذا هذا ولو ادعى
في ارض رجل حقا ولم يسمه فصلحنا على ان يكون له فيها حقا مستقوا بسد من مابينه
الحق فيها جاز لم لو بينه بانه ثلثان يكون الارض بينهما نصفين ولو بينه انه نصف يكون
بينهما الثلثا ثلثه للمدعى وثلثا للمدعى عليه ولو بينه بانه ثلث يكون بينهما الثلثا سدس
لذا وحته اسداسه لثا ولو بينه بانه سدس يخرج بغير شي لا تقبل دعواه الغلط في البياض
د صالح الميت قبل الموت مع احد الورثة على ان يخرج من الميراث ولا يرث منه بعد موته
واعطاء شيئا على ذلك لا يجوز فيرث بعد موته ان شاء ويكره عليه ما اخذه بولا على ذلك
فيه رده الى التركة في اصح الروايات ان كان قايما والافقية وكذا قال وقت الصلح على ان لا تدعى
شيئا من تركته بطريق غير طريق الارث يجوز ولا تسمع دعواه بعد لان الصلح من المجهول المظنون
ان كانت محال وقت الصلح كدعوى ما رث بعد موت المورث لا يجوز ولا فيجوز فعلم بهذا ان
الصلح قبل الدعوى يجوز فيما لا يستحالة لها فيه وقت الصلح **فصل** في رجل قال لآخر ابرأني من
العدين على ان ازوجك بنتي فابراه على ذلك ان كان يقدر على تزويجها اياه بان كانت
جازا لبراءه ان تزوجها والا فلا وان لم يقدر بان كانت تحت كاح رجل ولا يقدر على تكليفه
بتطبيق بنته لا يجوز الا برا اصلاحا حتى لو مات زوجها او طلقها فزوجها اياه لا يبرأ اليه
يشترط ان يكون بطل الصلح مقدورا التسليم وقت الصلح في المعاوضة وان ربي قدرته بان كان
ارملة او بكرا بالغة يوجب ان تقبل اولا بها وقت الاستدانة بذلك او كان الابن من اصل
الاكراه يقدر على تكليفه زوجها بتطبيقها ان كانت تحت كاح فيه اختلاف الشايخ والاصح
انه يكون الابن معلقا وكذا الوابراه في هذه الوجوه بقول المتقاضي بذلك **ف** قال العاين
لمدعيه ابرأني عنك على انك بري من غنماي ان ادى بري اجماعا ولا لا يبرأ خلافا لابي
يوسف رحمه الله وكذا قال انك بري من غنماي على ان تعطيني غنماي بري مطلقا وكذا قال ابرأني
الى غنماي على انك بري من غنمك وكذا قال ان اديت او ادايت اديت الى غنمك فانت

يرى من الباقي قال لا يراعى إجماعا فكذا في **منع** لو قال ان اديت الى غدا غنما مائة فان يري
 من الباقي فيقول انه باطل لان فيه معنى التملك وهو لا يقبل التعلق فكذا في شرح ابن الملك
 وكذا قال صاحب الحاشية على غنما مائة تدفعها الى غدا وانت يري من الفضل والافنى عليك فكذا قال
 صاحب عن مشركة من نصيبه يختص المصالح بدل القلع وليس لشركة ان يشاركه فيه بخلاف الصلح
 الدين المشترك وان اراد المصالح انه يختص البدل فيه ايضا فالجيلة فيه ان يوجب الغريم قدر دينه
 وهو يري عن دينه هذا اذا كان البدل بخلاف الجنس البدل منه والا جيلة للاختصاص
 شرح ابن الملك **منع** ينتقض الصلح ينتقض من له الخيار في البدل روية او عينا او شرطا
 في المعاوضة **كتاب الرهن المنع** رهن رضا او دار اثم الحق
 النصف يبطل الرهن ولو استحققت معين من عدة ابيات من مائة صح في البواقي وكذا في
 الاثبات لمهونة وكذا في الجزئين الرهونين لو استحق باحدها وكذا في كل ما لا يسوغ له في البواقي
 بعد الاستحقاق **كتاب الرهن المنع** الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال فاستحق
 ولم يرض الراهن وهلك لا يسقط شي من الدين وفي العكس يسقط بتمده وفي **منع** مثل هذا
 اذا هلك بلا استعمال واما اذا هلك بسببه لا يسقط بل يضمن مثله لئلا يكون رهنا مكانه
 الانتفاع من الرهن لكل واحد منهما بائنا فاده مكروه لكن الكراهة في انتفاع الرهن كراهة تحريم
 رهن ملك غيره ثم اشتراه الراهن منه جاز وقبض الرهن من قبل كان قبضه له ولا اشتراه
 ثم امره بان يتقبضه رهنا بخلاف بيعه قبل قبضه وامر بالمشتري بقبضه مبيعا ولو استعاض
 شياء رهنه عند فلان بقدر لا يجوز له ان يخالف ما عينه من مرتبة قدر اختلاف في قدر وضع
 الرهن له بعد هلاكه فقال الراهن وضعت بخمسة عشر وقيمة خمسة عشر وقال الرهن بخمسة يري
 ان تكون الزيادة امانة واقاما البينة فبينة الراهن او لم تكن الا اختلاف في قيمة الرهن بعد
 فقال الراهن قيمته مائة والدين وقال الرهن انقص منه كذا واقاما البينة **منع** له عليه مائة
 دينار فرهن ثوبا عنده قيمته مائة وخمسون دينار ثم حدث له عليه دين خمسون دينار فانتعاض كل
 ان يكون الثوب رهنا بالدينين لا يجوز عندها خلافا لاني يوجبهم انه حتى لو ملك له ان
 يطالبه بالخمس عند هلاكه ولو قال له رهنتك هذا الثوب لتقرضني الف درهم فاخذه فملكه يري غلبة

يعطيه الف درهم وفي **منع** مثله ولو قال لتقرضني درهما فعليه درهم وفيه درهم ثلثة ولو قال
 لتقرضني مائة ولم يستم اعطاء مائة والبيان للدين وكذا لو قال لتقرضني ولم يستم ما هو لم
 يقرضه فعليه قيمة الرهن وفي الاختيار مثله **كتاب الهبات مع**
 طلبه بين العشرة من الدينون فاعطاء الف من من الحنطة ولم يبعها منه مائة ولم يقبل انها
 بحجة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها اكثر من الدين وان كانت قيمتها اقل من الدين
 كان التبرع بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمتها من الدين والافلايح بينهما **منع** حتى لو ملكك
 الحنطة في يد في هذه الصورة لم ان يطالبه بالدين وفي **منع** قدوم الحاج في تاجيل الثمن الجيلة
 المتقاربة يجوز تاجيل له بعد البيع مطلقا **منع** المهر الذي له على زوجي لو ادى لا يصح اقرارها
 به **منع** حتى لو ابرأته يبرأ ولو ذهبت مهرها الذي على زوجها لا يبرأ او لعد من اقراره او من اجبتي
 لا يصح حتى لو ابرأته بعد ذلك يبرأ العرفا لانه يجري في زماننا فرائهم قالوا العرف لم يتكلم
 عند الرجال هي مهرك من زوجك فاومت براسها او اخبرت النساء بانها وهبت منه يبرأ
 به والتمسوا بالادعائها لذلك فمضت يرها بوجهها في اخر الدعا حين سحوا او قامت
 فمضت عليهم براسها ان كان ذلك منها بتعليم النساء فرائه من العادة والادب عنه ذلك او يبرأ
 يبرأ وان كان بامر النساء لا لزوم لا يبرأ ولو قالوا لها ان وهبت مهرك لزوجك قومي اوكلي
 او فمضت كذا ففعلت يبرأ ولو قال لها هي مهرك لزوجك بعوض كذا فمضت او شاة او ابل
 او نحوها وبينوا لها سننها وما تقدر من العمل فوهبت ثم وجدت به غير ما ذكر او يبرأ وتزوم
 عليه قيمة وكسطن من ما بينوا وقدر من العمل من جنس ما ذكر او كذا الحكم في النوب العوض
 ان بينوا جنسه ونوعه وصفته وان لم بينوا بما ذكرنا يبرأ والبيان الى الزوج بيمينه ولو لم
 يجد عوضا اصلا بان كذبوا في قولهم بالعوض او كان ولكن هلك قبل القبض لا يبرأ في الاول
 ان لم بينوا ما ذكرنا ولا يبرأ من عليه قيمة وكسطن من ما بينوا منه ويبرأ في الثاني وتزوم عليه
 قيمة وكسطن سواء بيمينه كذا والبيان الى الزوج **فصل في المسائل المتفرقة**
منع اخذ من دينه دينار فوجده زائفا فجعله الروث يروج ليس له الركن **منع** وكذا الحكم
 في التاراهم اذا اخذه من دينه فوجده زائفا فجعله في البصل او نحو يروج ليس له الرد كالمالي

ادى عيب سيرته ليس له الرجوع ادى دين القبي او المجنون الذي لا يعقل اليه فاستنكبه
 فغلبه الدين ولا تسع سيرة ولا قوله انى اديت الى صاحب الحق وعن محمد رحمه الله قوله في
 مرضه بما لا يعرفه المقر له ومات للمقر له ان يأخذه ويكلف عليه ما لم يعلم انه اقربا بل عن
 محمد بن شعاع شهد ان صاحب الحق ابراه عن ثمن هذا ليس له ان يجحد حقه الا اذا
 شهدوا عند الحاكم فيما من الحاكم به عن ابي بن محمد رحمه الله قال لك على الف درهم ولا يعلم
 المقر له ولا الخلطة ولا معاملته بينهما الا يبع اخذه الا اذا اخذ ديناه عليه الا اذا اقر
 لصغير بما لم يكرهه ان يأخذه وان لم يعرفه قال محمد رحمه الله يجوز اخذه لاحتمال
 من قريبه او وجبه بسبب خلاف شيء لم يعلم المقر له به **بج** ارسل الى صاحبه سيد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا فتى به فذكره ان غلب على طنة الوصول اليه **قبج** المديون طلب القباله من رب الدين
 المتضاه ان كان دفع هو ورقا **كاتبج** ولو مات الدين بعد الاستيفاء وبقيت القباله
 في يد ورثته فله المديون طلبها منهم ان كانت الكاغذ مملوكة للدين فله طلبه بثمنه القضاة
 او من ورثته اذا لم يدفع القباله ولا به في صحة دعوى القباله فربما قد الكاغذ وصحتها ويا
 مقدار المال المكتوب فيه **بج** مات وعليه ديون لا ينفى التركة بها وادعت امراته مهرها فاقول
 قولها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتحاصر الغرماء به كما اذا وقع الاختلاف بينهما والورثة
 ولا تستفت الى ما يتخابل من الفرق **سج** بخلاف ما اذا مات وعليه ديون لا ينفى التركة بها وادعى
 اخوان امانة عنده لا يصدق بقوله من غير بينة فاذا اقام بينة كان مدعيها الحق في الميراث
 بالتركة وعن **بج** قضى المديون الدين الموقر قبل الحلول ومات فاخذ من تركته فجواب المتأخرين
 انه لا يأخذ من الميراث التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له انتمي به ايضا
 قال نعم وقال ولو اخذ المقرض المقرض والمراجه قبل مضى الاجل فله المديون ان يرجع منها بحصة
 ما بقى من الايام **بج** كان بطالب كنفيل بالدين بعد اخذه من الاصل ويبيعه للمراجه شيئا سيق
 حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد اخذه فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام الدين
 ولم يكن **بج** تبرع بقضاء الدين على انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاستعانة فالتبرع
 يرجع بالتبرع به **بط** من قضى دين غيره بسبب غفلة ارتفع السبب يعود المقضى به الى ملكه المعنى

ان قضاء بغير امره وان قضاء بامر يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن
 الزوج ثم طلعتها قبل الدخول او جاءت الفرقة فقبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول
 وكله في الفصل الثاني الى ملك الزوج **صج** يعود ذلك الى ملك المتبرع وكذا اذا تبرع بالدين
 ثم انسخ البيع يرجع بالدين **قج** المديون دفع المال الى آخر ليقضى دينه ليس له ان يرجع عليه **م**
 ان يرجع **م** استقرض منه دينارين دفع اليه ثلثة ليزن منها الدينارين فصاعت قبل الموزان
 عليه ولو تبرع بقضائه الدين غلبت المغلس لا يسقط به دينه بسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع
 على الدين لان حق المطالبة لم يطل في الدار الاخرة **سط** المديون السرف قبل حلول اجل الدين قرب
 حلوله ام بعد عنه اى حقيقته رحمه الله وليس للدين منعه ولكن يسافر معه الى ان يحل فيمنعه
 التفرج الى ان يوفيه حقه **جت** قضى دين غيره ليكون له على المطلوب قرض جاز في **ط** وحك
 بخلافه وقاله ولو اعطى الوكيل بالبيع الامر للمنفق فماله قضاء عن المشتري على ان يكون الدين له
 القضاء على هذا فاكسدا يرجع البايع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله **جن**
 عن محمد رحمه الله في الدين ان استقاده على المستوفى ولجزة التقاد عليه ووزنه على الموزن
 الوزان عليه دعى عليه الفاقضها لم اقر له على انه لم يكن عليه فالمقبض من ذلك للعاقب ملكا
 فاكسدا يجب عليه رده بعينها اما كانت قايمة ومثلها ان كان وجهها او قضى بها **خج** رب الدين
 اذا طفر بخمس حقه من مال المديون على صفة فله اخذه بغير قضاء ولا يأخذ بالردى ولا له اخذ
 بالجلد ولا يأخذ خلاف جنسه كالدرهم بالدينارين وعند الثالث فو رحمه الله له اخذ بقدر قيمته
 وعن ابي بكر الرازي له اخذ الدرهم بالدينارين كذا اخذ الدينارين بالدرهم مستحبا وقبلا ولو
 اخذ من الغريم غيره ودفع الى الدين قال ابن سلة هو غاصب الغريم غاصب الغاصب من الاخذ لم
 يصرف قضاها بدينه وان ضمن الغريم صار قضاها وقال نفرين يجوز رحمه الله ما رخصه ما والاخذ
 معين له وبه يفتى ولو غصبت خمس حقه من المديون فغصبه منه الغريم فالتخيار بينهما قولان
 سلة رحمه الله والمديون اذا قضى احودها عليه لم يجبر الدين على القبول **شج** يجبر خلافا
 لفر رحمه الله **صج** اعطى المستقرض المقرض بالايتمير الجيد بالردى ويأخذ منه حقه فملك
 بين هلك مال العاوض في قولهم جميعا لان الاخذ للتحويل لا لاقضاء **بج** دفع المديون الى الدين

ثم دفعه الدين اليه لينقذه فملك في يده يكون من مال الدين وتكون دفع المطلوب الى الطالب
 زائفا وقال انقذه وان لم يرج فرد ما على ففعل فلم يرج فله الرد استخفا لا قيا كما قال
 ابو يوسف رحمه الله **فمنع** والظاهر انه قول الكل بخلاف ما لو باع عبدا او جارية فوجبه المشتري بها
 عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نقمت والا فرد ما على فعرضها ليس له الرد بذلك
 العيب له على واحد منها خمسة دراهم واخذها من ثمنه وجدها بعينها بنهر جنة ولا يدرك من هو
 فليس له رد شي على احد مما حق يزيد على خمسة فان كانت النهر جنة ستة فلما ان برد على كل واحد
 منها درهما وان كانت بسعة فدرهمين وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة فاربعة وكذا
 العشرة يرد على كل واحد منها خمسة للتيقن قال الخ إله الحكيم رحمه الله قلت لا سناذنا يعني
 القاضي خان وينبغي ان يمنع الرد على قولنا حنيفة رحمه الله لان خطل الدراهم خطا يتعذر
 التيقن به فلا يملك عند فقهاء لكن حوا رد ثابت بيقين وانما يبطل ان لو كان الرد عند
 ما اخذه منه وفيه شك فلا يبطل الثابت بيقين **كتاب المزارعة**
هـ ولو كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف
 رحمه الله جوازه **فمنع** ولو كانت الارض لواحد والبقر والعمل للبذر لهما سائفين و
 سائفين او نحو ذلك لا يجوز وكذا لو كانت الارض لواحد والبقر والعمل للبذر لهما او قيل
 يجوز في سائنا للعرف ولو كانت الارض ومونة الحراج او العشر والحيات لواحد والبقر والبذر
 والعمل لآخر جاز **هـ** وكذا لو كان العمل ومونة ما ذكر لواحد والباقي لآخر ولو كان العمل لواحد
 والباقي لآخر ومونة ما ذكر لهما او كانت الارض والبذر لواحد والباقي لآخر ومونة ما ذكر
 بينهما او كانت الارض لواحد والباقي لآخر ومونة ما ذكر بينهما او كانت الارض والبذر والباقي
 الحرج لواحد والبذر والعمل لآخر لا يجوز رواية الاصل وعن ابو يوسف رحمه الله جوازه بخلاف
 ما اذا كانت آلات الحرج والبقر والعمل لواحد والارض والبذر لآخر فانه يجوز ولو كانت الارض
 للبذر والبقر لآخر والبذر والعمل لآخر لا يجوز وكذا لو كان العمل لواحد والارض والباقي
 لآخر في الاختيار مثله وكذا لو كانت آلات الحرج من الساس ومونة الارض من الخارج او العشر
 والحيات من السادس والحفظ والسعي من السابع والحصاد والدفاع والديار والتدريه من

الثامن والحمل والطن من التاسع لانه لم يرد به الشرع والعرف **فمنع** شرط على المزارع بان يقرنها
 فسدت وقال غير نزين ابي سعد رحمه الله هذا جوابا لمستعدين والفتوى على اختيار المتعدين
 انها لا تنفذ **مثله منع** ولو شرط على الخارج ان يملك البذر او لا يخرجها وكذا لو شرط
 دفع العشر وقسمه الباقي فانه لا يجوز ولو شرط السقي والحفظ على العامل يجوز وعلى الارض
 لا يجوز ولو شرط الحصاد والرفاع والديار والتدريه على العامل وعمل ابو يوسف رحمه الله
 جوازه وهو مختار مشايخ الخ وقال ثعلبي لاية السرخسي رحمه الله وهو الامع وعليه الفتوى
 ولو شرط ذلك على بئلا ارض لا يجوز بالاجماع ولو شرط تسوية الكرابا بكرها مرتين وقيل بان
 يكبرها بعد الحصاد وتسوية الارض مكروية ففي الاما ان كانت المزارعة تسوية يجوز وفي الثاني
 لا يجوز بكل حال ولو شرط العمل والطن على ايما كان منفردا لا يجوز ولو شرط الخارج العمل
 والبذر في صاحب الارض يجوز وان كان في العامل ان شرط لرب الارض لا يجوز ولذا لم يعمل
 يجوز **فمنع** ولو لم يشترط على الحراج خفر البذر فاستعمله الخفر لا يجبر ما حفر **فمنع** وكذا لا يجبر
 عليه احرار الكرابا قضاء العا من ريب الارض والبذر فقبله وفي الديانة يجزي **هـ** مثله وقيل
 هذا اذا لم يكبرها مرتين ولا يجزي القضاء ايضا **فمنع** ولو شرط السقي والتلقيح والحفظ قبل
 الادراك على صاحب الكرم لا يجوز ولو شرط ذلك على العامل يجوز ولو شرط الجزاء والحفظ بعده
 على ايما كان منفردا لا يجوز وكذا دفع غيرها او كرها او بخلافه على معاملة ولم يبلغ الثمن على
 ان يتوهم عليه والخارج بينهما نصفان لا يجوز لجهالة المدة وفي **هـ** والاختيار مثله **فمنع** وفي
 المزارعة بالنصف الم يتعارضا البقر صار للبذر لانه ما يذرم وقيل صار لغيره ولو
 شرط له البذر صح ولو شرط له البذر لا يصح وفي **هـ** وفي الاختيار مثله **كتاب**
المضاربة **فصل** في الاغراض التي تنقدها المضاربة **فمنع** قاله وقت
 هذا المال معاوضة او معاملة او قال خذوا مشاركة في الزرع او مبايعة من بيع مشترك
فصل في شروط المضاربة **دس** شرطها ستة الاول ان يكون رأس المال نقدا حتى لو
 له عمل مضاربة بما في ذمته من الدين لا يجوز عند ابو حنيفة رحمه الله خلافا لهما والثاني
 ان يكون رأس المال عند العقد معلوما اما بالاشارة او بالتسمية حتى لو قال خذوا من مالي واعمل

ولم يبين قدر وما اخذ منه لهدو راسهم او دنانير لا يجوز والثالث ان يكون راس المال مسما الى
المضارب لا يدل على المال فيه حتى لو شرط العمل عليهما او على رب المال لا يجوز والرابع ان يكون
شايعا بينهما لانه لو شرط كله للعامل كان مرقضا ولو شرط لرب المال كان مستبضا للمضارب والتجاس
ان يكون نصيب كل واحد منهما معلوما من الزبح حتى لو كان ذلك مجتمعا لا يجوز والسادس ان يكون
نصيب المضارب من الزبح فقط حتى لو شرط ذلك من راس المال او منها لا يجوز **دفع عرضا** وقال
بعضه واعمل مضاربة في سنة جاز وكذا اذا قال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة **جاردس** ولو
دفع مضاربة ومن شرط ان يسكن رب المال دار المضاربة سنة بمقابلة نصيبه من الزبح لا يجوز لان هذا
الشرط يوجب الجاهل في الزبح في المضاربة في الاختيار منه وكوباع المضارب بالمال المضاربة لا اجل
سنة او نحوه مما لم يعمد عادة لا يجوز **سبع** دفع مضاربة وقال له على ان تشتري مزاها الكوفة
فاشتري من غيرهم فيها جاز وكذا لو قال له على ان تعمل بهذا السوق من الكوفة فعمله موضع آخر منها
جاز وفي الاختيار **دس** المضاربة نوعان عامة وخاصة فالعامة نوعان الاول ان تدفع المال
مضاربة ولم يتل له اعمل برأيت فيملك جميع التصرفات التي يحتاج اليها في التجار ويدخل فيه الرهن
والارتمان والاستجار والمطابا لاجب الاحتيا لبال المضاربة وكل ما يعمل التجار غير التبرعات والمضا
والشركة والمخلط والاستدانة على المضاربة والثاني ان يقول له اعمل برأيت فيجوز له ما ذكر من التصرفات
والمضاربة والشركة والمخلط دون الاقراض والتبرعات والخاصة ثلثة انواع الاول ان يخصه ببلد بان
يقول له على ان تعمل بالكوفة والبصرة والثاني ان يخصه بشي بعينه بان يقول له على ان تباع فلان واشترى
منه والثالث ان يخصه بنوع من انواع التجارات بان يقول له على ان تعمل مضاربة في البزاز في الطعاف
او في الصوف ونحوها ففي هذه الوجوه كلها لا يجوز له ان يتجانه ولو خالف ضمن وفي الاختيار **سبع** دفع
المضاربين يملك البيع من وز صاحبه بخلاف لو كبيلين **سبع** وفي الاختيار خلافة حيث قال في دفع
الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعمل برأيت ولم يتل فليس لاحدهما ان ينزدا ان التجارة محتاج فيها
الى الراي قبل وما اعتبره **سبع** مختار المتقدمين وما في الاختيار مختار المتأخرين ثم قال فيه فان عمل
احدهما بنصف المان غير احر صاحبه ضمن النصف ان عمل بالآخر لم يضمن لانه كالوكيل عنه وما ربح
نصفه لرب المال ونصفه بينهما نصفا **كتاب الشرب** **سبع** له طريق يستقيم

50 الى الماء فستور عليه لهدو فذهب الى طريق آخر غير نزاع زمانا ثم اراد ان يذهب الى طريق الاول
ويقضى حو له ذلك لسقوط حصة في المرو باختيار طريقا غير جبر ولو كان هذا
الطريق للعامة فاختر احد طريقي اخر فللبا في نقض السورة والذهب الى طريق الاول
سبع المياه على اربعة انواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الاستغاع به بالسقي وكفى الاراء
وسق الانهار ولا يمنع احد من شئ من ذلك كالاغتفاع بالسقي والهوى والثاني ماء الاودية والاراء
العظام كجيص وسجوز والنيل والفرات ودجلة فانما من شرب فيه في الشفعة وكفى الاراء
ونصب لرحمة والدواعي اذ لم يضر بالعامة بان يحيى مولتا ويشق ظهر السقي ليس ملك احد
لانه مباح في الاصل ونقلت الماء يمنع قهر الغيرة والتبلاوة عليه وان كان يضر العامة فليس له
ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب له بان يكسر صفة فيميل الماء الى جانبها فيفرق الاراضي والري
وكذا سق الساقية للرحى والدائمة ونحو ذلك ولكن في الاودية والانهار الصغار المشتركة بين
الناس اللتين تريدان تارة وتقسما تارة هذه مشقة والناس عنها فلو لم يمتدح ما اذا سق
واحد منهم نهر اخر لهما سقى الاراضي ونصب لرحمة او الدواعي او الشفعة ثم ارادوا وحدهم
ان يشق نهر اخر لعله لاحد هذه الوجوه وذلك يضر الاول بان لا يحصل مراده لا تقطاعه او
لا قلة له به ليس له ذلك وان كانا مشتركين في هذا الماء لانه لما سقت يد بذلك قطعت يد
غيره فيما يضره كالمواخذ مكانا محششا ليس لغيره بعد ذلك ان يتصرف في شئ منه وان كانا مشتركين
في الكلاء اي في كلاء ذلك المحششة في الحديث لانه سبق صار ما ينفعه حكم الملك فتزوج عليه
بذلك بعد ما كانا متساويين فيه ولو وصل ساق ما شقة الثاني الاودية والانهار المذكورة في
اعلاما شقة الاول او دخل مشقة ولا يقل الماء بذلك بان يحصل مراده الاول كما كان فله ذلك ولو
لم يصل ساقه الى ذلك ولكن يحصل مراده الاول بما بقي من الماء في وقت ازدياد الماء لاني وقت استبقائه
فله ذلك في وقت ازدياد الماء وقت الاستعاضة والثالث ما يجري في نهر خاص لعرية فليقرن فيه
شركة في الشرب سقى الدواب واخذ الماء للوضوء وغسل الثياب والخبز والبيع لا غير وقيل له
نصب لرحى على ذلك الممن من غير شق وبان وضعه على حافته فتركه لانه لا يضر الماء عند ذلك
ولو نفذ ما هذا سقى الدواب فعنده اي حنفية وحملة له ذلك ان لم يضر على غيره وعند زفر ليس

ذلك لانه ملكهم حكما يسبقوا به فلهم منع الغير فيما يضرهم فلهذا يجوز للشاني شوق الاودية
والانهار الصغار فيما يضر شوق الاول ولنا انهم شركاء الحديث واخذوا بشمل النهر في شرب الدواب
لا ترويه في كل يوم فصا ركا مليا ومنه وله سبيل في قسمة وتسبق الايدي انما يثبت حكم الملك
السابقة المشتركة ان لم يلزم به ضرر عام ويكتفي شرهية مشتركة اخرى وهما يلزم ذلك دفع
الضرر العام اولى من الخاص اذا اجتماعا خلافا لشق الاول والثاني لان ضررهما خاص
واذا اجتمع الضرر ان الخاصان يدفع الضرر السابق للاخر ولان الشقة ونصب الدواب يمكن
له فتنس الاودية من غير شق ونصب الدواب يمكن له شق من اسفل الاول وسوق الماء الى الارض
ليس شق من قبل فراجيا الموت واجيا الموت به انما يجوز اذا لم يصير للغير ثبوت للشاق الثاني
هناك حكم الملك بالتبعية وهما لا يمكن لهم ذلك لعدم القدرة على غيره والبيرو الحوض في الحكم
كالنهر الخاص والرابع ما احرز في جيب وخوة فليس للحدان ياخذ شيئا به دون اذن صاحبه لانه ملكه
بالا حراز الا انه لا قطع لوقته منه ولا يمنع اهل الشقة في غيره ما احرز حتى لو فعل حول النهر الحوض
او العين او نحوها سور او بناء بحيث لا يقدر اهل الشقة الاخذ منها يجزى صاحب النهر على الخراج
الملة منها انهم اوليا اذن باله حول فيه وذكر الاقطع والفردى في شرهما على المختص الموت اذا
كان مملوكا في الاسلام وعليه اثر العادة ولا يعرف له مستحقا يكون احيانا فقال الثاني ان كان
مرا ملاك المسلمين لا يملك بالاحياء وكذا لو كان مرا ملاك الذي عند محمد رحمه الله فالا يملك
بالاحياء ايضا بل يكون جماعة المسلمين اذ لم يعرف مالك وفيه مثل محمد اعتبر انقطاع
اهل التربة حقيقة وان كان قريبا منها ذكر شيخ الاكلام هو اهران وابو يوسف رحمه الله
اعتبر مع ذلك البعد منها وهو مختار شمل الامة السرخسية وصاحب جند قال فيه وهو بعيد
القرية قال رحمه الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا غلب الماء على ارض قريبة من القرية حتى انقطع ارتباط اهلها
منها حقيقة فمن احيائها عند محمد رحمه الله لا عند ابى يوسف رحمه الله والسبيل تفصله القنية
فصل في سبل ماء الدور **سبل** هو ما يذوق على النهر على احد بقعة جارية
اخذ من ارض مباحة او مملوكة لا يجوز لاحد ان ياخذ به بل هو لصاحب الملك الذي وقع هو عليه
ولهذا الحكم سرقين مجتمع احد على مزرعة او على غيرها القاه السبع على ملك لحد وكود وقعت مزرعة

على مزرعة احد بسبب رخاوة بما ان كان موضعها صالحا للزراعة فهي لم تقع على مزرعة
فلا يجوز للاول ان ياخذ شيئا من ترابه والا فها مشتركان ولو كانت على المزرعة الواقعة
شجرة فهي لصاحبها ان لم يملك بسببها شجرة ما وقعت على عليه ولا فنية اختلافا قيل ولا
كما اذا غرس في ارض مشتركة وقيل في مشتركة بينهما اتعا للارض **كتاب**
الاشربة في المقالة **المنع** **سبح** المقال في الاشربة في اثني عشر موضع الاول انما ما صارت
من في ماء العنب عندنا وقال البعض هو اسم لكل مسكر لقوله عليه السلام كل مسكر خمر لانه
بخامة العقل وهو موجود في مسكر فيدخل فيه المسكر بالزبد المسكر بالاكل بالبيع والخيش
المركب مع الغير وغير المركب لبن الرماك المسكرات ولنا انه اسم خاص باطلاق اهل اللغة
فيما ذكرناه وكذا اشتر استعاله فيه ولان حرمة قطعية وحرمة غير قطعية والحديث
والثاني انه انما يكون خمر اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد
انه اذا غلا واشتد وان لم يقذف بالزبد والثالث ان عنبها حرام غير معلول بالسكر عندنا وقال
البعض ان الحرام منها القدر المسكر لا الكل وهذا كفر لانه حرم الكتاب فانه سماه رجسا والرجس
ما هو محرم العين والرابع ان حكمه لا يتعدى الى سائر المسكرات عندنا وعندك في رحمه الله
يتعدى اليها والخامس انها نجاسة غليظة كالبول لان الكتاب سماه رجسا والسادس ان يكره
مستحلبا لان كان الدليل القطعي والسابع انها ليست بمقومة في حق المسلم حتى لا يضمن مستحلبا
والثامن ان ما ليس بها ساقطة عند البعض والاصح انه لا تسقط حتى لو كان للمسلم دين على ذي من
ثم لم يستوفيه والتاسع ان الانتفاع بها حرام لانها نجاسة والاحتساب عنها واجب لما شر
ان شاربها يجد وان لم يسكر لقوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلده فان عاده
فان عاده فاجلده فان عاده فاقطع وللهادى عشر والثاني عشر ان تحليلها جائز عند خلا
لنا في رحمه الله وهذه المقالات فيها وفي **فصل** **سبل** في المقال
المسكرات من غير الخمر **سبح** منها البازق وهو عصير طبع وذهب به اقل من ثلثه ومنها
المنصف وهو عصير ذهب بطنه بالطنخ كلاهما حرام اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عندنا
وقال الاوزاعي انهما مباح وهو قول الغزالي ومنها السكر وهو الذي يرماء بالمرطاب

فمحرّم ايضاً عندنا وقال ثري بن عبد الله انه سباح ومنها نقيع الزبيب الذي في حرام ايضاً
عنه نا اذا غلاوي شدة وقال الاوراع انه سباح ولا يحسد شارب هذه السكرات غير سكر ولا
يكفر سقها وبجاستين حقيقته في رواية ويجوز بيعها ويمنى مثلها عند ابي حنيفة رحمه الله
ومنها السبع ولبن الرماك فما حلالان عند ابي حنيفة رحمه الله ومنها نبيذ التمر والزبيب
اذا طبع في طبخة وان شدة فهو حلال من غير سكر وطهر عند ابي حنيفة رحمه الله واي
يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمه الله حرام ومنها الخليلجان من نبيذ التمر والزبيب
وارطب من الرطب البسر من غير طهر ولا طرب وشدة ولكن يتي اهل الورع منه فلهذا
لانه داخل تحت قوله عليه الصلوة والسلام كل مسكر خمر وقوله عليه السلام كل ما يسكر فقليله
وكثيره حرام ومنها عصير العنب اذا هبت لثاه فهو حلال عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
اذا قصد به التقوى وان شدة وعند محمد ومالك والشافعي رحمه الله حرام وان قصد به التقوى
والخلافة فيه فيما اذا لم يسكر منه ولم يشرب على طهر في الاضحية حرام اجماعاً ومنها ما يخذ
الفصل والبن والسكر والبن والخطه والذرة والشعر وغير ذلك من الجوز فهو حلال وان لم يطبخ
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله من غير طهر ولا طرب ولا سكر وعند محمد رحمه الله حرام ان يطبخ
فهو حلال اجماعاً من غير طهر ولا طرب ولا سكر ثم اذا سكر منه هل يحسد شارب ام لا وفيه قولان والاصح
انه يحسد ومنها ما يتخذ من البان اذا شدة على الخلاف ومنها الخبيث والمسكر مركباً ولا يجوز
المسكر ويحسد ذلك حرام اكل مقدار ما يسكر ولا وفيه اكرام باكل مقدار ما يسكر لا يحرم ولكن لا يحسد
أكمله اذا سكر منه بل يغزى من البسخ الى هنا لاروايه في بجاسته هذه السكرات وتبيع طلاق
المسكر منها عند محمد رحمه الله كما في السكر النجس والاصح لا يقع عند الشافعي رحمه الله في الكل
فصل في المسائل المتفرقة في غير طبخة في اكرامها بالبطخ يحسد شاربها **منع**
لا يحسد وفيه لا يكره البطخ فيها ولكن لا يحسد شاربها وفيها كافي للسفي اذا طبع الخمر او غير **منع**
ذهب لثاه لم يحسد لان الحمة تحققت فلا تزول بالبطخ وفيه **منع** ولا يحسد شارب **منع**
اذا طبخت الخمر فذهب البطخ اكثر من النصف واقل من الثلث يجوز شربه بغيره عنه ابي يوسف رحمه الله
وفي **منع** شدة ولو طبع العنب كما هو ثم يعصر لا يحسد الاصح حتى يذهب لثاه بالبطخ ولو جمع في البطخ

بين العنب التمر والزبيب لا يحسد حتى يذهب لثاه وكذا التمر جمع بين عصير العنب في نقيع التمر ولو طبع
نقيع التمر والزبيب في طبخة ثم انقع فيه تمر او زبيب كان ما انقع فيه شياً يسيراً لا يخذ النبيذ من
مثله لابس به والا لا يحسد **منع** وان كان وعاء الخمر عتيقاً يغسل لثاه فيطهر ثم يجوز الانتباه
وان كان جديداً لا يطهر عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يطهر بالغسل ثلاثاً بالحنيفية
في رواية وفي اخرى يملأ ماء حتى اذا خرج الماء صافياً غير متغير يحكم بطهارته وفيه **منع**
مثله وفيه لا يجوز ان يد اوى بدره الى الخمر جرحاً او دبره دابة ولكن لا يحسد شارب من غير سكر عند
خلافاً للشافعي رحمه الله ويكره اكل خبز عن بجينة بالتمر **منع** اذا صبت الخمر في اناء ثم ملا خلا
يطهر في الحال وبالماء لا يطهر ولو صار الخمر خلا يطهر ما يوان بها من الاناء واما اعلاه فقليل
وقيل لا وفيه **منع** وفيما يحسد العصير يذهب لثاه بالبطخ يعتبر في ثلثي ما بقي بقدر ما رفع الزبد
مثلاً لو كان عصير عسرد وارق فطبخ فذهب دوق بالزبد يطبخ الباقي حتى يذهب شدة وارق
ويستى الثلث فيحسد **كتاب الاكرام** **منع** رجل يقر الى بيت رجل
خوفاً من ظالم ياخذ ماله او يقتله او يضربه فالتجاء به وقال صاحب البيت ان لم تبع اركب او عي
او نحوهما بما يملكه بكذا او لا ادفع اليه فباعه فهو بيع مكره وكذا الوأكر البائع المشتري باق
عيب مبيعه بذلك القول فانه رضى مكره اكن على بيع ولم يذكر التسليم فباع وسلم لا يكون اكراماً
بخلافه لا كره على الهبة ولم يذكر الدفع فوهب فبيع فانه يكون اكراماً وفيه **منع** اكراماً على
بيع او شراء بضرب سوط واحد او بحبس يوم او بقتل يوم ان كان المكره صاحب منصب يعلم انه يفسد
كان اكراماً والا **منع** ولو اكره على بيع او شراء او نحوها بضرب اليد او اولاده شديداً او
بالحبس مديداً او بالقتل لا يكون اكراماً وفيه التبيين مثله **منع** اكراماً على طلاق امراته ولم يذكر
الصفة والعدد فان قال هو منى طالق كان مكرهاً وان قال طالق باين واحدة او ثنتين
ثلاثاً لا يكون مكرهاً ولو قال طالق واحدة او رجعية واحدة او ثنتين يكون مكرهاً لان في
الاولى في الثالث لم يكن راضياً بخروجها عن ملكه فيكون ايتاء رجعية مستبقاً لها على ملكه
لكن للضرورة او قهرها عليها وفي الثاني كان راضياً بخروجها عن ملكه حيث وقع عليها بايناً ولا
مردود في ايتاءه بل لا ذكر المكره وكذا اكرامها على الخلع لا يكون اكراماً في حقه لانه طلاق او يمين

من جانب فلا يحتمل النسخ ويكون كراعا في حتمه البذل حتى يجوز لها ان ترجع في البذل والطلاق واقع
ولو اكره على الطهر لا يعمل فيه الاكراه لانه يحتمل النسخ ولا يرجع على المكره بما رزقه من الكفاة
وفي **مثله** ولو اكره على اعتاق ولم يذكر به لا فاعققة على مال لا يكون مكرها وكذا لو اكرهه على
اعتاق نصف عبده فاعققه كله لا يكون مكرها عند ابي حنيفة رحمه الله **في** قوله اما ان ترضى هذه المدة
او تبسيع كذا افعال لم ينفذ وكذا في نحوه من المهرات **منع** هذا اذا كان المكره يتسبب من المهرات المكره
قبل الاكراه والا لا يكون اكرها لانه لا يزول به رضاه فيكون فعله غايته اختيار وفي **ولو اكره**
ان ياكل الميتة او يشرب الخمر بحسب الضرب وقيد لا يكون مكرها وكذا لو اكره على لم الخنزير او شرب الدم
باحده هذه **منع** هذا اذا لم يكن المكره من الزنا والروث والايكون مكرها بخلاف ما اذا اكره على
الكفر او شرب الخمر صلى الله عليه وسلم باحده هذه الثلاثة لا يكون مكرها الا ان يعلم ان الضرب
النفس والمضروب كان الضربات متواليات الا ان ينفذ احدها الا اذا كان المكره متعسلا لا يحتمل
الضرب الذي يدور يعلم ان المجلس محيية للافاعي او ماسدة للبطان بحيث لا يجوز حبس فيه يكون مكرها
ولو اكره على اطلاق ماله باحده هذه الثلاثة غير متلف يكون مكرها وان لم يكن من الزنا فلا لانه سقط
حكمه وهو الاثم واضيف الى غيره وفي **مثله** ولو اكره على النذر واليمين لا يكون مكرها لعدم احتمالها
النسخ حتى لا يرجع المكره على المكره بما رزقه منها وكذا الايلاء لانه يصح بالهر لا يعمل الاكراه
حتى لو حنث وكفر لا يرجع بما كفر عليه وكذا لا يرجع بنصف المهر لو بانتهى الايلاء قبل الدخول
وكذا لو اكره على الرجعة في الطلاق قبل الدخول لا يعمل الاكراه فيه لانها لا تصح بالهر حتى لا يرجع
الزوج عليه بما رزقه زايده على نصف المستحق الى اتمامه **منع** ولو اكره على الاقرار بالطلاق او العتاق
او الشقة منه او الزنا بفلانة او بقتل فلان او اطلاق ماله او نحوه بالضرب او القتل او بقطع عضو
مراعضائه او بخود ذلك لا ينفذ اقراره وجد امراته يبيتا عند الزفاف قال الهان لم يترني في المهر
اخبر عبيدك هذا الشحنة او للرئيس فيضربك ويسود وجهك وياخذ مالك او اخبر اقربائك فيضربوك
ويردونك فيجهدك مائة جلد فهو اكره لا يبرأ وكذا لو قال عفو عنك هذا ان ابرأني من المهر
والا اضربك ويسود وجهك واقطع انفك فبرأته خوفا لا يبرأ **ولو اكره** على التوكيل بالطلاق
او العتاق ففعل الوكيل قبل زوال الاكراه والنزاع جاز استحسانا لانا الاكراه يورث في فساد العقد

لا يطل

لا يطل بالزوط الفاسدة ويرجع على المكره بنصف المهر ان كان قبل الدخول لانه ثبت به ما كان منه
في شرف الزوال بقيمة العبد **منع** ولو طهرها الوكيل او اعتقه في صورة الاكراه بعد الزوال قبل العلم قبل
يجوز ويرجع على الوكيل ان لم يكن مكرها والا يرجع على المكره ان فعل ذلك قبل الزوال وبعده على
التوكيل ايضا وقيل لا يجوز وفي الاختيار لو اكره على النكاح بمهر المثل او باقل لا يرجع بشي لانه اصل
اليه عوض ما خرج من ملكه وان كان باقل من مهر المثل يطلب له باده فان اكرهته فان كان الزوج كفو
بمهر المثل اكره جاز ولا يرجع بشي لما بينا وان كان باقل اما ان يتم لها مهر المثل او ينفقها او لا شيء
عليه ان لم يدخل بها لان الفرقة جاءت من قبلها حيث لم ترض بالمستمي وان دخل بها وهي مكرهه قبلها
مثلا وان كانت طليعة فمورضى بالمستمي ويسقى الاعراض للاولياء عند ابي حنيفة رحمه الله لانه
فعل هذا ينبغي ان لا خيار لها ان اكرهها على النكاح بمهر المثل وان كان باقل فلها الخيار لانه وان
باكثر بطلت الزيادة ولا خيار لهما وفيه نوع شبهة لان فيه قياس النكاح على الطلاق في الاكراه
حيث قال والنكاح كالطلاق بل الاول ان يقاس على البيع والشراء لانه معاوضة كالبيع والاربعين
لها الخيار باي وجه كان وفي **فان** قالت المرأة اي فيما اكره الزوج على اردة قد ثبت من ذلك قال
هو اظهر في ذلك وقيل مطين بالايمان فالقول المستحسن لانه لا يعرف الاخر حتمه بخلاف الاسلام
حيث رجحاه في الحالين لانه يعملوه ولا يعمل ولو قال الذي اكره على اجراء كلمة الكفر اخبرته عن
ما ضره لم اكن فعلت بانه حكم لا ديانة **منع** وكما اكرهته على الزنا لانه قائم بالفعل بخلاف الزوج
ولكن لا يحد ان خلافا لفرجه منه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله او لا وفي الاختيار مثله ولو اكره
ولم يكرهه فيما يعمل الاكراه فيه الا انه يخاف ان لم يفعلته فهو في حكم الاكراه **كتاب**
المأذون والحجر **محمدا** اذا قصد العبد المأذون البيع والشراء وقال المولى اخبرني ولا
مصلحة ولا تفعل ولا تتعامل ولا تتعارض ولا تتبادل ولا تباع ولا تشتري يكون محجورا فلا
يجوز له التصرف فيما يتناول الاذن بخلاف ما اذا اشتري المولى او باع ما قصد شراؤه او بيعه او
وهو تصدق ما يشتري به او يبيعه واحده من يد لا يكون محجورا لان الحجر هو المنع بالقول لا
بالفعل بخلاف غير الوكيل وكذا الحكم في الصبي المأذون الذي يعقل والمحجور المعتوم المأذون
الذي يعقل ويعلم وكذا لا يغيره حتى لو شترقوا امواله او باعوا بعد المنع بالفعل جاز بلا توقف

اذا باع الصبي او المجنون ما قيمته مائة بتسعين او باع ما قيمته تسعون بمائة او تزوج
امراة فراكفاته من مثلها الف تسع مائة وتوجبا يز بلا اذا الولد لا يجوز حمله في مثل هذا لان
الشرع نصبه في ظاهره ليدفع المضرة منه ويجلب الفائدة اليه وفي المخرج مثل هذا القاضية
عنه وايضا في المضرة وهذا ممنوع منه ولما يجوز للقاضي ان يخرج الولاية من يد امه ٥١
ظهر مضرة وخيانته له وفي ٥٢ والاختيار اذا بلغ سن القبول الذي يبلغ غير سنه خمس وعشرين
سنة يخرج القاضي وصار الصبي عندهما الا في النكاح والطلاق والعقاقة الاستيلاء التبرير
والوصية مثل وصايا الناس والاقرار للجد ودفائه لا يخرجها وعند ابن حنيفة رحمه الله لا يخرج
ذلك اصلا ولا يخرج فيها يلزمه حنيفة اجماعا **مسألة** اذا بلغ سن القبول اثني عشر سنة وكان الصبي
تسعين سنين لا يخرج عن الوصية في القربة ابواب الخير وان لم توجد علامة البلوغ منها لم يقولا
قد بلغنا وان قالوا بلغنا لا يخرجان فيما يلزمهما من حقوقهما والعقاق والطلاق والله خير
والاستيلاء والمباينة والهمة والقصد والاقرار لكن قال **قوله** لم اخرجوا عنه بالبلوغ بما
ذا بلغت قال بالاحتمال فقال وماذا ارايت قال المني فقال على من اخلصت قال على الابن فقال
لا بد من التفسير فقد بلغوا الاقرار ببلوغ كذا وكذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما قيل
قوله بالتفسير وكذا صبيته اقرت بالحيف واما في النكاح فغيره في كبر المشل والفرقة بخلاف البلوغ
وعدم اجبارهما الولي على النكاح بخلافه ان قبل ان يجلفا على صدق قولهما وكذا انما اذا اراد بايها
او شترهما فخرج البيع معهما لعدم الجواز لصبا وتما وقال لا قد بلغنا مريد عدم النسخ فانها
حكم المحجور قبل الخلف على قولها ولو لم يبلغ سنهما ذلك بخلافه في كل شيء وان قال لا قد بلغنا عليه
مسألة اذا اراد الولي الصبي الذي يعقل البيع ويقصد والمجنون الذي يعقل البيع ذلك يتبع
ويكسب يصير ما دون ما كان له لكون ذلك فيما ينفعه لا فيما لا ينفعه بخلافه فانه يصير
ما دون ما به مطلقا لانه جعل سكوت الولي بقول الصبي في ما يضره وما ينفعه وهو جائز وكسب
المولى لوجبه كذا يلزم تركه فيما يضرها وذلك لا يجوز **مسألة** قال الابن الصبي في ما يضره
فباع من ابيه شيئا اقل من قيمته بحيث يكون مثله غشنا فاحشا يجوز عن ابن حنيفة رحمه الله خلافهما
وفي ٥٣ مسألة الصبي يكون ما دون ما اذا لا بد الوصي والجد والقاضي والولي وغيرهم من الاولياء

في حكمه

مخلاف

بمخلاف المجنون المقنن حيث لا يكون ما دون ما يفر من الاب والوصي والجد وفي ٥٤ **مسألة** اشترى
اذا ارهن مديونه المادون المديون او ام ولد المادونة المديونة فابتاع منه لم يضمن للغير ما ولم
يضمن له ما بالباقي لانه لم يتعلق حقهم برقبتهما المستغنى بالبيع فلم يكن المرء متلفعا
مسألة باع المادون عبدا كان او صبي او معتوقا بالغير المأخوذ بجوز عن ابن حنيفة خلافا
لما رجمهم **مسألة** دفع اجنبية فسقطت فذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها وفي الجواهر
شرح المنظومة مثله رجل راي رجلا اجنيا مع امراته يزني بها او يتبيلها او ينفقها الى نفسه
وهي تطاوعه فقتله او قتلها الاضمان عليه ولا يحرم من ميراثها لانه اجنبية بالبنية او بالاقرار
ولو راي رجلا مع امراته في مفازة خالية او بيت خال او راي مع محارمه هكذا ولم ير منه الزنا
ودواعيه وقال بعض المشايخ خلقتهم او قال بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمد الى الزنا ودواعيه
مسألة وفي خزانة الفقهاء مثله وفي مجموع الفتاوى رجل راي رجلا يزني بامرأته او بامرأة رجل
اخر وصاح به ولم يهرب ولم يتنصع من الزنا لا يحل لهذا الرجل قتله وان قتله لا قصاص عليه وفي الواقعا
رجل دخل بيت غيره بغير اذنه فقتله صاحب البيت لا قصاص عليه كمثل الهندواني عن رجل وجد
رجلا مع امرأته في مكان خال هل يحل له قتله ام لا قال ان كان يعلم انه يزني راي يبيع بالصباح
والضرب بما دون السلاح لا وان علم انه لا يزني جازا بالقتل يحل له قتله وان تطاوعت المرأة بحل
قتلها ايض في البينة لو راي رجلا مع امرأته يزني بها او مع محرمه وهما مطاوعتان قتله جميعا
وفي الناطق مثله **فصل** في التسبب لالا في النفس والعرض والعضو والدواب وغيرها
مسألة رمى بأجرة فهدمت الأجرة الجدار فوثقت عنها واصابت جبين صبي ففجته وبرأت الشجة
وبقي ارنها بحسب حكومة عدل **مسألة** قطع شجرة فاصاب شجر آخر فاقطعه من اصله او اغصانه
فاصاب المقلوع آدميا او مالا فاهلكه لا يضمن ان كان في ملكه والا يضمن قيل لا يضمن في ملك غيره
ايض ان لم يكن صاحب الملك يمنع القاطع من ملكه عادة لانه ما دون ذلالة والا يضمن **مسألة**
لا عاقلة بلحم لانهم صنعوا انفسهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار
الفتية الى جمعهم وبه يفتي الامام المروغني وفي الخلاصة مثله وعلى هذا الوطش رجل امرأة
فضر بها على الارض وفي يدها صبي فمات بذلك التسبب يضمن الضارب بدمه الصبي ان لم يكن من العرب

٥٤

والا يضمن العاقلة كواضع الحجر في ملك غيره قتل به انسان **ثم** امر ابنه البالغ ليعقد نارا
في ارضه ففعل وتعدت الى ارض غيره فالتفت شيئا يضمن الابان الامر صحيح فانتقل فعل الابان
اليه كالو باثر الاب **ثم** وكذا الحكم لو امر ابنه الصغير بذلك ولو استاجر نجارا يسقط جلد
على قارعة الطريق ففعل قتل به انسان فالضمان على فاعله النجار لعدم صحة الامر امر صبي
الذي ياتر بكل ما امر به ولا يترك امره اصلا بان تلتف مال انسان او قتل فلانا او ضرب
موصحة او قطع عضو او اعضاءه او نحوها ففعل قيل فالضمان على الفاعل لان فعله عن اختيار
والابح الامر وقيل يضمن الامر لان امره صحيح كما في ابنه البالغ ولو امره سلطان بذلك بلا اكره
ففعل خوفه ماله او قطع وظايفه فالضمان على الفاعل وان فعل خوفه على نفسه او عضوين
اعضائه فان كان صغته ان يفعل ذلك البتة لمن يترك امره فالضمان على السلطان معنى
الاكره وان كان صغته انه يفعل ذلك تارة ويترك تارة فالضمان على الفاعل لان فعله
باختياره ما يخاف وان كان صغته انه لا يفعل ذلك لتارك امره فالضمان على الفاعل ايضاً وكذا امره
بذلك باجره فالضمان على الفاعل سلطان كان الامر ولا وفي **ثم** اذا امر آخر ان يذبح هذه الشاة
فذهبا ثم ظهر ان الشاة لغيره يضمن الذابح ويرجع به على الامر **ثم** امر آخر بالجناية على الغير
كان الامر من يفسد اختيار المأمور كالاب لابنه وكالمولى لعبده وكالسلطان والامير الكبير للزوجة
والخدام وكالمكر من اكرهه كانت الجناية مستندة الى الامر حتى يجلي الارض لا على المأمور وان
كان الامر من لا يفسد اختيار المأمور بامر كان الجناية مستندة الى المأمور حتى يجلي الارض
عليه لا على الامر ولو ضرب امرته ولها حنة فاختفت نفسها بالاد يضمن وقيل يضمن ولو كانت
عاقلة لا يضمن **فصل** في مسائل السقوط والعثور **ثم** ومن جعل قنطرة او
وضع خشبة في الطريق بغير اذن الامام فتعذر رجل المرور عليها فعطب فلا ضمان عليه ومن جعل
مثباناً في الطريق فسقط فعثر به انسان فعطب فهو ضامن ولو سقط رداه لا يضمن الا اذا
لمس لا يضمنه فهو كالجل عند محمد رحمه الله **ثم** رجل قال لاجرائه هذا فتشأ في المسكن فيه حجر
فحفره واغترف به انسان ومات فالضمان على الاجراء قيا على المتاجر استخانا وفي **ثم** مثله
ولو كان المتاجر امرهم بالبناء في فسطاط الطريق فالضمان على الاجراء لفساد الامر وان عثر بنقص

الروشن المبني في الطريق انسان وعطب او عطبت به دابة فالضمان على عامله الباقي في الاول
وعليه الثاني **ثم** استهلك عجل غيره فيبذل ثمنه يضمن له ثمنه او ثمنها او ثمنها المقادير قبل
وصدق قوله صاحبها مع حلفه في ذلك لو اختلف المستهلك وقيل لا يضمنها بل يضمن نقصان
قيمتها بين ما كانت محلوها وغير محلوها **فصل** في زرع دابة غيره فضر به بالقاس يضمن ناقص
ان وجد الا اذا قال لصاحبها احبسها فزرعني ولم يلتفت الى قوله حتى لا يضمن حراله ولو
اخرجها من زرعها فاكلها الله ثبلاً وهلكت بالخروج يضمن وقيل ان لم يستعها بعد الاخراج
لا يضمن اكل الذئب لو اهلكته زرعها واهلكها صاحب الزرع قصداً بالثبوت وضع حقلها
داما ملكا او شكة او نحوها او بالمباينة بان اتصل بفعله بها عمد او خطأ وذلك بوجه
بالجس يتقاصان وليسد ان يمازاد **فصل** فيما يستهلكه البهائم من الزرع
وغیر **ثم** اهلكت دينة رجل ان كان صاحب الزرع احتججه على جسمها من زرع يضمن والا
وفي **ثم** مثله نج له كلبيا كل غنسا كرم فاستمد عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل الغنسا يضمن وانما
يضمن ان استمد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونحوه التور وغيره الكلب العقور يضمن
اذا لم يحفظ ولم يهدم النفس والاموال تبعا لها قال رحمه الله وما ذكر في **ثم** مخالطة ما ذكر
في **ثم** وطوال الصبح الضمين بعد الحجة والاشهاد عليه لان العجا لما كان معتادا بالجناية كانت
الجناية لها طبيعياً كطبيع الماء بالسفل فانه اذا لم يملك مسد الماء بغيره سعى الارض حتى غرقوا
جان يضمن وكذا هذا واما قوله لم جناية البهامة هدر فبها اذا لم يكن التحرز فيه لصاحبها
صدرت مرة على التغافل والبغته وبعد الحجة والاشهاد امكنه ذلك بالحجب بالرعي وبالارسال
بغير مقتد يا ولو يوجد الحجة والاشهاد في الكلب المعتاد بذلك او نحوه لا يضمن صاحبه بالتلف الا
ان يوم يقتله لان دفع الضر العام او دفع الضر الخاص **فصل** في عاقل شئ كلبا
على غنم آخر فنزعت ونزعت وذهبت ولا يدري ان ذهبت لا يضمن **ثم** ان شئ عند الاشهاد
مع خطوات يضمن والا لا **ثم** يضمن سوا شئ عند ذلك الا ان الشئ قد حصل الا
قبل الشئ وفي **ثم** مثله ولو شئ بالبع يضمن بخلافه ولو اكل الكلب شاة غيره او عجله او
بقرة او نحو ذلك كان ذلك منه مرة بغته يضمن صلحاً انه لا يمكنه التحرز منه وان كان ذلك

منه معتادا فاشهد على صاحبه للاسكاف والحفظ والحبس والابا القضاة فلم يحكم ولم يحفظ
ولم يحبس بغير ان القدر عنه بعد ذلك ممكن وبالاركان يصير مقديا **م** او قد نزل ارض في
يوم ريح لاحراق الخيش او الشوك او الاشجار فتعدت الى كدس جاره فاحرقته بغير ان كان
الريح منهمك جانبا لكدس والافلا **منع** وكذا لو قد هلك يوم الاربع فيه ثم هلك بالريح
فالقته الى الكدس ونحوه لا يضمن ولو وضع في الطريق حمرا فاحرق شيئا بغيره وكوثر كثره الريح
الى موضع اخر فاحرق شيئا لا يضمنه وفيه **م** مثله **فم** واربعين شريكين لاحد سها فيها النعام باذن
شريكه واذن الآخر لرجل بالكنى فيها فكنى واوقد فيها نارا فاحرقته المدا والانعام فعليه قيمة
الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجبت مكتوبا لكن تقييده بالايقاد المعتاد
اوقع لي شبهة فيه **منع** لما انه ما دون الايقاد دلالة ولكن الظاهر ان الايقاد المعتاد لا يمنع
الضمان لانه لم يصح لاحد الشريكين ملكان في الغيرة الدار المشتركة بغير اذن صاحبه فاذا لم يصح ذلك
يصح للمأموذ التكني بالايقاد المعتاد اصلا فيضمن ما تلفه بالايقاد وان كان معتادا لانه متعدد
بالايقاد في ملك الغيرة خلاف ما لو اوقدها في داره اذن لكل واحد بالايقاد فيها ايقاد معتادا
او دلالة بان بيت فيها كثر النار فاوقدها ايقاد معتادا وهو الايقاد الموصوف بالسلامة
بان لا تفصل ما رجة البن او راس الخطب الجدران فاحتبتا وخبثها الموقد قبل الغيبة او اذها
فاحرقته تلك الدار لا يضمن هذا الموقد وان لم يكن ايقادها معتادا في هذه الصور يضمن وان اذ
للخطا فيه لانه متعدد بالايقاد الغير المعتاد لانه غير مأموذ به لاصح ولا دلالة والخطا فيه لا يفرق
فم بوجمل قطن الى الذراف فلقية امرأة في السكة تحمل قبشا من النار فاصابت النار القطن
فاحرقته لم تضمن ان كان ذلك من حركة الريح والايظن ان كانت المرأة منست الى القطن صنت
وان شئ هو الى النار لم تضمن **منع** وان منست الى القطن وشئ هو الى النار ففيه اختلاف المتأخر
والاصح انها لا تضمن **فصل** في ضمان المداوي **منع** اذن من يرضي لطبيب بالعلاج ثم قال
لو رتبته ان منتهى من يرضي من الدية فمات لم يضمن ان لم يخطأ في علاجه ولا يضمن في الجراح ان لم
يجتاز المعتاد في الجراح على جرحه دبر دابة الغيرة باذنه فزاد يضمن فوفى ما نقصه الدبر وكذا
الحكم في مرض الرجل والعيال **فصل** في القسامة **منع** ادعى احد الاولياء القتل

56 عن احد بعينه من غير اهل المحلة ومن غير اهل الموضع الذي وجد القتل فيه والباقي منهم حاكم
ساكت سقطت القسامة وان كان غائبا لا تسقط القسامة ان لم يكن المدعى وكيلها الغايب فيها
وتوكل احداهم فتدبره وقال الآخر لا اعرفه اذ قال الآخر قتله عمر ووقال الآخر لا اعرفه فلا
تكاذب به وتسقط القسامة عنه نا وعندك في حجة الله لا تكاذب به لك ايضه ويقسم عنه
كل واحد على فرعيته وياخذ ربع الدية وفيه **منع** مثله وتوكل احد الولدتين قتل مورثا فلا
وقد ظهر عليه الارث وقال الآخر انه لم يقتله لا يبطل الارث فيه بتكذيبه عن البعض وبطل عنه
البعض الآخر ولو قال قتل احد هؤلاء في جماعة وطلب من القاضي يحلف كل واحد منهم لا يجيبه ولو
ادعى على شخص انه منفر بالقتل ثم ادعى على اخر الشراكة او على العكس لا تسمع الدعوى الثانية
ولو ادعى القتل بالعدو فاستوصف فوصفه بما ليس بهد لا يبطل به اصل الدعوى الاصح حتى لا
تسقط به القسامة **فم** اذ اوجد الرجل قتيلا اما في غير الملك كالمعاور والبرية والشارع لا
ولاديه فيه واما في الملك الخاص كالدار والحان فالقسامة والدية على عاقلة المالك واما في
الملك العام كالمحلة ففيه القسامة والدية على اهلها **م** رجلين في بيت ليس معهما احد فوجه
منه بوجها القسامة والدية على الخاص عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله **فم** واذ اوجد
القتيل في نهر عظيم يجري به الماء ولا ملك لاحد فيه قدمه هدر وكذا لو كان مربوطا فيه اذ لم يسمع
الصوت منه في مصر من الامصار او قرية من القرى والافعل اقرب الامصار والقوى **منع** وجد
بين قريتين احدهما اقرب اليه ذراعا والاخرى اقرب اليه صوتا فعلى الاقرب راعا عند بعض
المشايخ وعند البعض الاخر على الاقرب صوت وهو الاصح لانه جراه المتقصر في الاستغانة وذلك
بسماحة صوت المستغيث واما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالذراع بين القريتين فاجابة الدية
على اقربهما ذراعا اذ كان القتل في موضع لا عاقلة لاهله بان لم يكن من العرب الدية والقتل
على اهله وان لم تتم الدية بهم ضم اليهم اقرب القرى والامصار ولو وجد في الوقف العام كالمرباط
في الطريق العام والجامع قدمه هدر وفي الوقف الخاص فعلى الموقوف عليه القسامة والدية على
عاقلة الواقف عند بعض المشايخ وعلى عاقلة الموقوف عليه عند البعض الآخر وان لم يكن لها
عاقلة ضم اليها اقرب القرى والامصار الى ان يتم الدية والمدة مثل الوقف الخاص في الاصح

فصل في المنايل المتفرقة **منع** عن ضرب موضع من الجسد خطأ موضعاً آخر
فما تجب العقاص في **منع** مثله ولو عمد ضرب موضع لا يموت بضربه غالباً ولحق المضروب
أوبى مستقبلاً لضربه فاصلاً به فمات أوبى فثبت لا يجب العقاص في الميتة رواية
والأصح أنها يجب لضربها على الضارب أن تصف الآخر من ضرب جلا عدا بما يفرق به الأجزاء فمات
ثم علم أنه مبيع الدم من قبل الزنا لا يقتصر وكذا بالكفر ولو كان خفيفاً اختلافاً ولو وجد إياه زانياً
وهو محصن والأبى سلطان أو قاض لا يرجمه لأنه كان ولاية الرجم إليه فسقط كما لو ورث ولو
رجمه الناس بامر هذا يائماً لترك حرمة الأبوة وإن كان لم ولاية متأخرة عنه ذلك ولو جرمه
لأباهه ولا بآذنه صريحاً لياثمه وإن كان له رضاً في ذلك ولو أتبع سارقاً لاسترداد ما سرقه
ولا يمكن له ذلك إلا بالقتل فقتله لا شيء عليه وفي **منع** وكذا ضرب موضعاً وضربه آخر موضعاً
آخر فصرى بضربه فمات يقتصر صاحب الضرب بالتأري وإن لم يعلم صاحبه لا يقتل فهو
عليه الكهر صبيته أو مجنوناً فعليه الدية في ماله وقال إن في رجمه شيء عليه كما في قتل
الشيء بالبالغ ولو قطعت اليد المستحقة للقطع ظلماً سقط حق المتخو عندنا وفي **منع** مثله
ولو قطع بعض الأذن يقتصر بخلاف الحشفة والذكر **منع** قطع في نفسه فمات ثم قتل قبل البز لا شيء
عليه وكذا كسرى إلى النفس ولو قتل بعد تحت دية اليد عند أبي حنيفة رجمه الله خلافاً لما قطع
يداً ثم كسرى إلى النفس لا شيء عليه وكذا كسرى إلى الجنب الكونج ولم يثبت وكان البناء لا
على ذنوبه شعرات معدومة وفي **منع** مثله ولو كان كسر ذلك ففقه حكومته عدل أن لا يقتل
ما كان على الذنوب والحذر لا فدية وكذا كسر بعض السن فسقطت الأقسام إلا على رواية ابن سماء
منع كسر الطريق فغطبت موضع كسره إنسان لا يضمن بخلاف ما لو حمل الكناسه في الطريق فغطبت
إنسان يضمن في **منع** مثله **دس** ولو أضر لاخران يرتبط دابة غيره فربطها فملكها فالضمان على
الرابط إذ لم يضره وكذا لو أضر إن يخرجها من الزرع فملكها بفعل الأخر **منع** أو قد نارا في بيت
محتاجه ليتخذ بيت ناراً فاحترق البيت لا يضمن وكذا لو لم يتاجره للحدادة **دس** جرح إرادان
يفتح عين إنسان بآذنه وهو يرجو الرؤية فقلعه من أصله فعليه حكومته عدل النفس الجانحة
كتاب الوصايا **منع** رجل قال لابنته أنه لا عصبه لي غير فلان ثم أوصى له أن

البنت لا تجوز الوصية والافيجور عليه حقوقه كسائر الأصناف والزكوة والنذر والكفارة
وصدقة العطر وله مال يجب لأبائه عندنا **منع** الأصح أنه لا يلزمه الأبياء بسجدة الملاقاة
وعنه رجل لا مال له وعليه حقوقه كسائر الأصناف ولا يجب قبله في حقوق العباد
يجب لأبائه باستبراء الورثة والأقرباء من الغرماء وليس يجب لأبائه ولا يجب لغيره على
الورثة تنفيذها باستبراء شيء من أخل فملكه من فقير ثم استوهبه منه فملكه من آخر ثم وثم
الآن تودي فديتها ثم رده إلى المقرض لو كان له وقف يجب له الأبياء في حقوق العباد
من غلته وفي حقوقه كسائر الأصناف قبل يجب هو الأصح **فصل** فيها تجوز الوصية
وما لا يجوز **منع** يجوز وصية القبي العاقل الذي كان في قربة العبد بالحكم في وجوه الخير
وكذا يجوز وصية في أمر مجتهد ودفنه وإن لم يكن في قربة العبد بالحكم وقال إن في
رجمه الله تجوز وصية مطلقاً وفي **منع** مثله وفي شرح **منع** لشيخ الدين فسرق له فيما احتج
فيه مع الشافعي رحمه الله والأثر محمول على أنه كان قربة العبد بالحكم بأن يباع أو يباع كان
مراهقاً فلما أجاز عمر وصية الصبيته العاقلة في سبع سنين وقد مر جرح هذه المسائل
في كتاب المأذون **دس** يجوز وصية المجنون المعتق والمطبق حين الأفاقة **منع** ولو قال
لها إن دخلت الدار على برئ من مالي عليك لا يبرأ ولو قال لا نيت فانت برئ أو انت في جرح
لأنه وصية وفي القبول مثله وفيه لو قال ليدبره أنت بنصب الناء فانت برئ لا يصح لأنه
يحظر وفي قوايد **منع** مثله قال رحمه الله فعلى هذا ينبغي أن يكون ما ذكر في **منع** **دس** ولو قال
بقوله إن مت إذا قاله بنصب الناء وإذا قاله برفع الناء يجوز إلا براهبه **منع** أو وصى بثلث ماله ولا
مال له ثم أقر به بماله بعد موته في ثلثه ولو أوصى بثلث ماله وعين بعض ما في يد من المال قد أعطى
أولاده أو زوجته أو نحوهم حال الصحة ولم يوجد كذلك بعد الموت أو وجه ولكن لا يقتضيه
يحتاج إليه تصح في ثلث الكل وفيمن لم يرجع إليه كالبنت الصغيرة يصح في ثلث غير ما عين لافي الكل
فصل في الوصية التي تحتاج إلى الإجازة بعد الموت **منع** ولو قال الوارث هذه
اللائحة عند ذلك على سبيل الكتابة ولم يعلم به رضاه وعدمه لا يكون إجازة إلى أن يصرحها
أو صيلاً آخر بنصف ماله أو ثلثه أو كله فآخر الوارث بذلك بعد الموت فقال **منع** أو قال فله

السعادة او فله الجنة او فله القولة او فله المغفرة والرحمة او فله الجاهة من فله اجارة
 ولو قال استجار المريض من الوارث في تصرفه بنفسه تركته قبل الموت زايدها على الثلث ولو قال له
 انت فعل او افعل ما تريد او اجرت ما تفعل او نحوها فاجارة في التصرف قبل الموت لا بعد
 حتى لو اوصى لرجل زايدها على الثلث لا قول منه ولم يسم اليه بغيره فله الاجارة والنفع
 بعده وكذا لو تصرف المريض ما له زايدها على الثلث والوارث رآه فكت فله الاجارة والنفع
 الموت في الزايد والتكوت ليس برضى منه ولو اعطى فقير نصف ماله في مرض الموت وقال الفقير
 للوارث ان اذنت لي واخرجتني ذلك اخذته فقال ليكن فله الاخذ من بعد الموت زايدها على الثلث
 ولو قال ليكن هكذا ان اوهذا او مثله ليس له ذلك **فصل في الوصية للفقير**
 والعصبة ونحوهم **سبع** اوصى بحرية فله الاصفى وغيره عندنا ممن يمكن بحلته وجميع ما يشترط
 فيه الذكر والانثى والمسلم والذمي والتاكن والمالك والرقبة والحر والاصح وعن الشافعي رحمه الله
 في الجوارعين دارا ولو اوصى لاصحابه ومات الموصي والمرأة في نكاحه وفي عتقه فطلاق جميع
 صحت الوصية ولو لم تكن في نكاحه او كانت في عتقه فطلاق باين واحد كان او اكر بطلت الوصية
 لان بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهو شرط وقت الموت وفي **سنة** وكذا في الاختان ولو اوصى
 لايام بنى فلان او لحياته او لاراملهم او لخدمهم صحت الوصية ويستوي فيه العترة والاعيان
 والموتى ان كانوا اقربا يحضون بغير كتاب وحساب عند ابي يوسف رحمه الله ويستند محمد رحمه الله ان
 كانوا مائة وما دونه وهو لا يستر وعند بعضهم ان كانوا يحضون في ايام القاضى وعليه الفتوى ومثله
 في قنات **سبع** ولو وقع عين عيانه او اطلقت ارجل زمناهم او زوجت ارااملهم ثم مات الموصي
 بطلت واسم الايتام يطلق على من مات احد ابويه ايضا ولو اوصى لواليه صحت ويدخل فيه معتقوه
 في الصحة والمرضى بيد او بغيره واولادهم ويدخل فيه مبرور وامها واولادهم واولادهم واولادهم
 ايضا عند ابي يوسف **سبع** وكذا به خل فيه معتق البعض ولو كان له اولاد معتق بطلت الوصية عندنا
 وفي **سنة** وفي الابضاع خلافة فيه خل معتق المعتق ويدخل عبده الذي كان له مولاة ان لم
 اضربك فانت حر ولو اسر واهول بعد الوصية ثم وقع في بين وجعلوا هكذا قبل الموت لا بطل
 الوصية وان لم يكن له مولا وقت الوصية ووجدوا عند الموت لا بطل ايضا ولو اوصى لبنى فلان وهو

نعميانهم

اسم

اسم لقبيلة صحت ويدخل فيه الذكر والانثى ومولى العتاقة والمولات وخلصنا وهم كالمواصي
 لبنى آدم وكذا يدخل فيه الذكر والانثى عندنا ان لم يكن اسمها وكذا يدخلان ولو اوصى لخواص فلان
 او لعصبة او لشبان بنى فلان او لخصماهم او خلافة ولو قال لخلقة بنى فلان لا يدخل فيه فقرا
 او لاداه كما لا يدخل صلحا وهم لو قال بسكون اللام ولكن يدخل فيه الذكر والانثى فهما ولو قال لاهل
 نسبة وحسبه يدخل الاباء والاجداد والامهات والجديات ولو قال لاهل بيته يدخل الاولاد
 والاباء والاجداد والامهات والجديات ولو قال لآله يدخل الذكر والانثى من اهل بيته سوى الاباء
 والامهات والجديات ويدخل من يتبعه من الاجانب ولو قال لذوي قرابة او لاقارب او لدارجته
 او لاقربائه او لانسائه يدخل فيه اولاد الابن والاجداد والجديات عند محمد **سبع** ويدخل الاخوة
 والاعمام والعلمات والخواص والمخالات ويدخل اولاد هؤلاء محرمهم وغير محرمهم وارثهم ومخوهم
 ومحرمهم وقربهم وبعيدهم وفردهم وجمعهم وذو كبريتهم وانما هم في كل على السواء وكذا فقيرهم
 وغنيهم ان كانوا يحضون والفقير انهم الا ان ابا حنيفة رحمه الله اخرج غير المحرم والابعد المفرد منهم
 مع وجود المحرم والاقرب المستثنية في اعطاء الموصي به حتى لو لم ياخذ له المحرم الاقربان اعطى الموصي
 به لغير المحرمين الاقربين ولو لم يوجد اعطاه للمحرمين الباعدين منهما ولو لم يوجد اعطاه لغير المحرمين
 الباعدين من ان لم يوجد اعطى نصفه لغير المحرم الباعدين ولو وجد محرم اقرب من محرمات اعدان اعطى نصفه
 للاقرب الباقى للباقيين وكذا لو اجتمع هكذا لغير المحرم ولو وجد المحرم الاقرب والمحرمات الاضعفا
 والمستوت درجاتهم اعطى نصفه للاقرب والباقي للاضعفين وكذا لو اجتمع هكذا لغير المحرم ولو وجد
 واحد من المحرمات اثنان من غير المحرم والمستوت درجاتهم فالوصية بينهما بالسوية وكذا لو اجتمع محرم
 اقرب مع غير المحرمين الباعدين **فصل في الوصية بالصدقة** وتنفيذ الوصايا من مال
 نفسه وبغيره ما اوصى به الموصي **سبع** اوصى ان يتصدق ماله لانفع امور الآخرة يجزى تصدق
 لصدقة صلوات الموصي وصيا ماله ونحوها مما فرض عليه لان التطوع لا يجوز مع بقاء الرض
 ولو قال له تصدق مالي لا نوب مور يسميه لصدقة الصدقات والعتبات ما لم يلج ثم الجهاد عند التغير
 ثم للزكاة والعشر ثم لصدقة الفطر ثم للذكر ثم للكفاية ثم بعد المنزلة والجهاد لغير غير ثم
 لقراءة القرآن وذكر الله بكلمة التوحيد ثم لذكر الله سبحانه والحمد لله والاله الا الله والله اكبر والحق

ولاقرة الابانة العلى العظيم ثم ذكر الله باسمائه الحسنى ثم للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 لا دعيت الماتون ثم لبناء المساجد ثم لاجرة الفارين والذكرين فيها لاجله ثم لانيام المساكين
 الصغراء ثم للمساكين الضعفاء الصالحين الصديقين ثم لبناء المدارس واجرة المدرسين فيها ثم لبناء
 العمارات وانشاق الفقراء والمساكين والغرباء ونحوهم فيها ثم لبناء الخانات والرباطات والقنابر
 والسقايات المستلآت ونحوها ثم للقاضي العدل والقاسم بغير اجرة ثم للمفتي العدل والغير المالح
 ثم للمدرسين القايدين بغير وظيفة ثم للعلماء ثم للمساكين ثم للفقراء من السيداء ثم كذلك من غيرهم ثم
 يزلت كذلك الى الذي ذكره عكس الوصى هذه المذكورات في صرف ثلث امواله لا يجوز ولو بدله
 لا انفعه ان لم يوجد مدع من الوصى له جاز وان وجد جاز صلحا في الاستحسان لا في القياس **فصل**
في كيفية الوصايا اذا اجتمعت **سبع** اوصى بحقوق الله تعالى وحقوق العباد قدم حقوق
 العباد فيصرف الزكاة عليهم بالخصص ولا يخصها بالعموم الا المبيع الذي لم يورثه اليه ولم
 يقم والعبد المجاني والمهرمون فانه يخصها بالبايع وفي الجناية والمهرمين لم يعلق حقوقهم بعينها
 قبل موت الوصى وكذا المبيع بالبايع بالباطل وان قبض وادى منه وكذا المبيع بالمبيع العاكر اذا لم
 يقبض وان ادى منه فان حق البايع يتعلق بعينها قبل موت الوصى المستوفى ثم يصرف باقي الزكاة
 ان بقي الاحقوق الله تعالى وقدم فيها ما قدم الوصى ان وجد والا قدم ما في حق الفقراء ويجوز
 ادائه وقضاؤه اليهم قبل الموت كالعشر والزكاة والحج بعجز مستمر والنذر والكفان ونحوها يجوز
 عليه قبل وقبده للحاجين بخلاف الصلوة والصوم وسجدة التلاوة والحج بلا عجز مستمر الى الموت
 فانها وان وجبت عليه قبله وبعد لكن لا حق للحاجين فيها قبل الموت لانها عبادة بهنية لا يجوز
 ادائها وقضاؤها بالمال والسابق قبله ثم اعلم ان الزكاة مقدم على حج بعجز مستمر فيما جاز الاداء
 بالمال قبله ونحوه **سبعة** وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف وفي رواية عنه يقدم الحج وهو قول محمد
 رحمه الله ثم يقدم ما على الكفارات ولا فرق بين من القتل والظهار واليمين ثم يقدم على النذر
 وهو يقدم على الطر والعرض خاصة الفطر وصدقة الفطر على الاصححة وفي **هـ** مثله ثم الاصححة
 تقدم على الصلوة والصلاة على الصوم والصوم يقدم على الحج بلا عجز مستمر والحج يقدم على سجدة
 وسجدة التلاوة والنذر بالصلوة والنذر بالصوم سواء هذا اذا لم يبق الثلث فدية جميع المفروضات

٥٩

والا يبراه الوصى بما شاء ولو اجتمعت الوصايا بالتبعية لا يخص احد الوصى له بكل الثلث ولا
 يزيد له على ما قدّم الوصى من الثلث والتدبير والنفقة ونحوها من كل المال عند الاجازة ومن
 الثلث عند مهابح اوصى لزيد بعشرة دنانير والباقي من الثلث لفلان وفلان فوات وترك
 اعيانا ثلثين دينار ودينارا على الناس فلو وصى له بعشرة دنانير ان يطلب عشرة قبل خروج
 الدينون ولو اوصى لزيد بعشرة واوصى ايض بصلوات معلومة ولم يعين موفها ودفع الوصى
 عشرة اليه بنية فدية الصلوات فله عشرة الباقية **دس** اوصى ليا معينا من الزكاة لزيد ومن
 اقل من الثلث واوصى الباقي سنة الى فلان وفلان بلا تقدير فلزيد ان ياخذه قبل الزرع بقسمتها
 والباقي بعد الحياكة **فصل** في الوصية لجنس من الناس بلا نسبة الى احد **سبع** وعراوصى
 الى الفضلاء ينصرف الى العلماء الراعدين ديانة وفي العتقاء يدخل العلماء الفضلاء باعتماد
 الدنيا ايض ولا يدخل تحت الوصية الفضلاء من غيرهم لانه ليس احد افضل من الدنيا بعد الانبياء
 غير العلماء لانهم ورثة الانبياء وهذا اجابوا السلطان من سلاطين الدنيا الذين اجروا الاحكام
 من المغرب الى المشرق بفضل عالم منه حين اراد تزويج بنته من افضل من نفسه وفيه حكاية معروفة ولو
 اوصى الى المجتهد ينصرف الى منزل الهام واطلاع على المعاني الدقايق بطون العلوم الشرعية و
 اسرارها وله ايض مكانة ديانة وفي العتقاء يدخل العلماء الذين هم اصحاب طلبة ومريجة لهم
 وجوه الفقه ومعاني الآثار ولو اوصى الى الاميين ينصرف الى من لا كتاب له وفي العرف يدخل
 تحت الوصية من لا علم له ايض ولو اوصى الى المساكين ينصرف الى من لا شيء له من الدنيا وقيل يدخل
 الفقراء في هذه الوصية لان الفقراء يقولون على من لا شيء له ايض ولو اوصى الى الامراء يدخل
 فيه من له خدام ونوابه رعية ولو اوصى الى السلاطين يدخل فيه من له هذه وسعة ووزراء
 وقواض ومفتون ومشتون ونحوها ولا يرجع الى غيره في الخواص كلها ولو اوصى الى الزوا
 يدخل فيه من له خدام ونحوه ولو اوصى الى الرجال يدخل فيه من رجه البلوغ ولا يدخل المراهق
 وكذا الحكم في الوصية للنساء والمراهق يدخل في الوصية الصبي ولو اوصى الى المرفق يدخل
 فيه الاماء والعبيد الذين يتوجه اليهم الحرية فزوجه كالمكاتب والمبرورام المولد وكذا معتق
 البعض عند ابي حنيفة رحمه الله ولو اوصى الى تارك الصلاة ينصرف الى من ترك وجوبها عليه

وعند ان في رحمة الله يدخل فيه مرفوت الصلاة مع العدة وتعاوصى الى من لم يزل جانا
ينصرف الى الاثران ولو اوصى الى من لا يملك له ينصرف الى القابضة ولو اوصى الى من هو رجل
وامرأة ينصرف الى الخنثى المشكل ويدخل فيه الخنثى في العرف **فصل في تصرف الوصي**
والوصي في مال الصغير **قوله** اذا كان في مال الصغير ما يتارع اليه الغنا واليحد الوصي من شئ
فليس ان يترى لنفسه كل بيعة من غير مثل القيمة ثم يترى منه **ثم** ينبغي ان يجوز شراء
لنفسه **ثم** هذا اذا كان بمثل القيمة بتقوم المقومين واما اذا كان بتقوم نفسه لا يجوز ان
كانت من المقومين العالمين قيمة كل شئ **ثم** شراء الوصي ماله لنفسه يفتن فالحسن باطل وشراء
الاب لنفسه او بيعة من غير ذلك الغنى فاشد وشراء الوصي مال اليتيم يفتن ليس لنفسه كذا بيعة
من غير جاز وبمثل القيمة منه او جزء شراء الاب هكذا النفس وبيعة من غير جاز ان **ثم** في ادب
القاضي مضاف للوصي ان يוכל بيع مال اليتيم ويوكل في تقاضي ديون الميت وامواله ويجوز
لبيته بماله ويبيع ماله ويودع ماله وقال ابو حنيفة رحمه الله يورثه وفطرته ويضمي له ماله
ان كان له ماله وفي **ثم** يجوز للابن اذا ذكر كله على الاختلاف فيما بيننا لئلا يكتفى ما افناه
بالاكل والاكتساب بل كان غنيا والا يلزمه القضاء ولا يجوز لغيره الا وليا ذلك غنيا واما الام
فليس يجوز لها ذلك غنية وقيل لا يجوز **فصل في ما يتعلق بانفاق الاب الوصي للزوجة**
على الصغير **ثم** قال ابو الوصي او غيرها من الاولياء او الاوصياء بعد بلوغ الايتام بعت متقومين
وانفق عليهم صدقوا في نفقة مثلهم لافي الزيادة وكذا الاجنبى اليهم في حجره واذا التقى
له في ذلك صدق في نفقة مثلهم ولا يصدق الوصي غير الاب والجد وصيهما في بيع اراضيهم وورثهم
في النفقة عليهم الا اذا اضطر وافاد ان لا يصدق في نفقة مثلهم **ثم** دفع الوصي
خراج اراضيهم او الجبايا الديوانية لاراضيهم من ماله فله الرجوع وان دفع من تركتهم فلا ضمان
عليه لانها خرجوا بحجرهم وكذا الحكم في الاولياء في ذلك **ثم** ادعى رجل ثيابا من ماله الباقي فسلخ الوصي
او غيرهم معه ودفع اليه بدل الصلح من ماله ثم اوصى ان كان الصلح انفع لهم جاز فله الرجوع
عليهم فيما دفع من ماله من ماله لان دفع مضرته منهم من اعظم حوائجهم وكذا لو دفع من ماله الخلف
من ماله او من ماله وكذا لو دفع اخرة كسبة الصلح دفع مخصصهم وفي ثبوت الحق لهم من ماله ان

فدا

مالهم

مالهم وكذا ان اعطى اجرة لمن اكسبه الشهود الى مجلس القاضي عند قترتهم وعدم قدرتهم على المشي
وكذا لو اعطاهم شيئا من مالهم كيلا يجتمعوا عزاء الشهادة ان علم منهم الامتناع والا
وكذا اذا صرف من ماله او من ماله الى عمارة دورهم وحوائجهم ونحو ذلك ما ينفع لهم بابقائه
عنه **فصل في الوصايا بالصلوات وغيرها مما يجب عليه ولا يمنع** او لم يزل
بثلث ماله ثم اوصى بالصلوات والصدقات والزكوات والحج والفقر وتصدق الفطر والنذور
والكفارات وسجدة التلاوة والمنفقات العاجية غير المودعات في حالة الحيوة فيقسم الثلث
بينها على احدى عشر سهما وقال بعض المشايخ يصر الثلث الى الوصية لاستقاط الفروض ولا ثم
الى الوصية بالبيع ان بقي ثلث من الثلث بعد استقاط الفروض ولا يعتبر قول الوصي في تقديم
الوصية بالبيع لان القراض اهم من النافذة والظاهر من البداية باهو الاثم وهو مختار
وهو الاصح فيقسم الثلث عند ثم في مثل هذه الوصايا **ثم** فيمن كانت عليه فوات
فقواها وقضاها ثم كان يحتمل في المحافظة على المكتوبات والقيام بكنهه بخلافه عتبه
مقيد بالاركان او مداهنة في الوضوء والصوم وعليه تبعات اخرها انه يقوم بالتبعات ثم ان كانت
الودعة اعتيا يستحب ان يوصى بالصلوات والصدقات قال صاحب **ثم** وعندي **ثم**
منه **ثم** اوصى بثلث ماله لما عليه من حقوق الله تعالى من الصلوات والصدقات وغيرها
المستدرة من الفروض والواجبات والثلث والتطوع والعمرة والحج وكذا انما التزم بها بنفسه لاجل
الله تعالى ثم قطع لكرهه او غيرها كالصوم في الحنة المهمة ونسوع التطوع في الاوقات المكروهة
في غير الزوق والامتواء والغروب **ثم** ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة
اليامين فكذلك كفارة الصلوات والصدقات **ثم** هذا اذا في الثلث كل الصلوات والصدقات بلا
دور وتلك كسرة واما اذا لم يف يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع بعد ما يتم كل
وصوم يوم نصف صاع بالدور على يد الفقراء وكذا يجوز بعد ذلك ان يعطى من تلك العدة
شيا للفقير **ثم** والبعض لا يجوز تفريق فدية صلوة واحدة او صوم واحد على مسكينين ويجوز جميع
الكل على مسكين واحد **ثم** هذا اذا لم يحصل الغنا به ولا فيكون كاعطاء الفقير بالزكاة **ثم**
ثم اوصى بثلث ماله الى صلوات عمر وعليه دين فجاز العزم وصيته لا يجوز لان الوصية موقوفة

من الدين ولم يسقط الدين باجازه **كلمة** هذا اذا لم تستغرق الفدية الزكاة ويعلم الدين ذلك
 واجاز الوصية لانه سقط بها حقها اختيار كما اذا اجازها الورثة فيما زاد على الثلث **واعلم**
 ان ثبوت سقاط القتل بالندية يستلزم النسخ قياسا على القوم وكذا الحكم فيما هو
 في الرضبة وثبوت سقاطه بالندية بقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم فليصم عنه وليه
 يعني بالاطعام ولا يجوز لولي ان يصوم عنه عندنا **وعندنا** في حقه استيجوز بظاهر هذا الخبر
 قلنا ظاهره متروك بقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد **رواه**
 ابن عمر رضي الله عنهما ثم لا يجوز عندنا الا بالوصية وعندنا يجوز بلا وصية وهو رواية عن
 اصحابنا شاذة ثم لا يجوز عندنا بلا اجازة الورثة الا من الثلث **وعنده** يجوز من كل المال اجاز
 بها الورثة اولا ولو وصى بشي معين لصلوته ونحوها واخره من الزكاة وكلمة الى الوصي بطريق
 التملك لولا امانة على ان يطعم الفقراء والمساكين بعد موته فيها اختلاف للنسخ قال بعضهم
 من كل المال اجاز بها الورثة اولا وقال بعضهم من الثلث ان لم يجزوا بها والا فمن كل المال وان لم
 يغز من الثلث عند عدم الاجازة ولو وصى لصلواته ولم يذكر غيرهما من الواجبات استحب على
 الورثة ان يغزوا عنها من الثلث بعدد الصلوات ان بلغ الثلث كلها والا يستحب عليهم ان يغزوا
 الثلث بين الفقراء بالتمليك لما عليه الاستصحاب بعد كل تملك منهم الى ان يتم فدية كل الواجبات
 ثم يعطى هذا الثلث لفدية صلواته وان لم ينفصلوا ان يغزوا ولا ياكلها وجوبه ثم يدور
 لما عليه من الواجبات استحبنا الى ان يتم فدية الكل ولو وصى بكل ما بقي عليه واجبة فحقه الله
 تعالى في عمره وعمره وما بقي عليه فيه غير معلوم فالوصية باطله والا فصحة **فيجب** الورثة ان
 يعطوا فدية كل صلواته ان بلغ الثلث والا يدورون وجوبا او لا فيما له حق التقدم فيها ثم ديم
 الى ان يتم فدية الكل فدية كل صلوة وكل صوم يوم وحج في عمره وسجدة تلاوة وكل صلوة منذ
 وكل صوم يوم منذ وز كل حج منذ وكل صدقة فطرة وكل صلوة وصوم وحج واجبة عليه **لا بد**
 فانيات عن محلهن او فائدات غير مقتنيات نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر بصاع النبي
 صلى الله عليه وسلم وفدية غيرها من الزكاة والعشر والنذر بالمال والا فدية مقدار ما بقي عليه
 وقية عين ان في الكفا لا يجوز فدية كل مكين معدود ان يكون اقل من نصف صاع من براوصاع من

شعير او تمر بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو ثمانية ارطال بالعراق عند ابي حنيفة رحمه الله
 ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله خمسة ارطال وثلاثة ارطال بالحجاز والارطال مائة وثلاثون
 درهما والدرهم اربعة قراريط والقراريط خمس شعيرات فيكون الصاع الفا واربعين درهما والدرهم
 مسمو شعير او فدية صلواته يوم ثلاثة اصوع من براوصاع اصوع من شعير او تمر عندنا لان
 الموتر واجب عندنا وعندنا صاعان ونصف من براوصاع اصوع من شعير او تمر لان الورثة
 لا يجب قضاؤه عندها والاخذ بقوله او لاحتياطا ومجموع ما على مذهبه بحسب وقية كبعة
 وقية ونصف وقية ومائة وعشرون درهما والوقية اربعة دراهم ومجموعها صاع غير صاع
 النبي صلى الله عليه وسلم يسع فيه ثمانية وقية منقوص منها ثمانية دراهم فيكون فدية صلوات
 نصف شهر اربعة عشر صاعا بعد طرح الثمانية منه وخمس وقية ونصف وقية بصاع يسع فيه
 ثمانية وقية من غير نقص وفدية صلوات شهر تسع وعشرون صاعا بمائة الصاع وثلاثة
 وقية وفدية صلوات شهرين ثمانية وخمسون صاعا بمائة الصاع وستة وقية وفدية صلوات
 ثلثة اشهر ثمانية وثمانون صاعا وفدية واحدة وفدية اربعة اشهر مائة وسبعة عشر صاعا
 واربعة وقية وفدية صلوات خمسة اشهر مائة وستة واربعون صاعا وبسبعة وقية وفدية
 صلوات ستة اشهر مائة وستة وثمانون صاعا ووقيتان وفدية صلوات سبعة اشهر مائتان
 وخمسة اصوع وخمس وقية وفدية صلوات ثمانية اشهر مائتان وخمسة وثلاثون صاعا وفدية
 صلوات تسعة اشهر مائتان واربعة وستون صاعا وثلث وقية وفدية صلوات عشرة اشهر مائتان
 وثلثة وتسعون وستة وقية وفدية صلوات احدى عشر شهرا ثلثة وثلثة وعشرون صاعا
 ووقية واحدة وفدية صلوات اثني عشر شهرا وهي ستة ثلثاية واثنتان وخمسون صاعا واربعة
 وقية وفدية صلوات سنتين مسمو صاع وخمسة اصوع وفدية صلوات ثلث سنين الف
 وسبعة وخمسون صاعا ونصف صاع وفدية صلوات اربع سنين الف واربع مائة صاع وعشرة
 اصوع وفدية صلوات خمس سنين الف وسبع مائة واثنتان وستون صاعا ونصف صاع وفدية
 صلوات ست سنين الفان ومائة وخمسة عشر صاعا وفدية صلوات سبع سنين الفان واربعة
 وسبعة وستون صاعا ونصف صاع وفدية صلوات ثمان سنين الفان وثمان مائة وعشرون صاعا

وفدية صلوات سبع سنين ثلثة آلاف ومائة واثنان وسبعون صاعا ونصف صاع وفدية
 صلوات عشرين سنين ثلثة آلاف وخمسمائة وخمسة وعشرون صاعا وعلى هذا الترتيب فدية
 صلوات عشرين سنة وثلثين وغير ذلك الى ان يتم سنون الفايضة الموصى بها وهذا على تقدير
 كون السنة ثلثمائة وستين يوما وكل شهر ثلثون يوما قدرها البعض هكذا لكن هذا ليس بغير القم
 ولا بغير الشمس لان السنة بغير القمر ثلثمائة واربعه وخمسون يوما لان سنة شهرها تهل على ثلثين
 يوما وستة اخرى تهل على تسعة وعشرين يوما هذا هو الصحيح تقدير السنة القمرية وبغير الشمس
 ثلثمائة وخمسة وستون يوما في الصحيح فعلى تقدير السنة بغير القمر ينقص عن ذلك فدية ستة
 ايام وذلك خمسة اصوع بالصاع الذي قدرناه ثلثمائة وقيمة ونصفه قيمة ومائة وعشرون
 درهما فبقى ثلثمائة وسبعة واربعون صاعا وخمسة وثمانون درهما فتكون فدية
 القمرية ثلثمائة وسبعة واربعين صاعا وخمسة وثمانين درهما وعلى هذا الترتيب
 فدية سنتين او ثلثة او اربع وغير ذلك الى ان يتم السنون الفايضة الموصى بها وعلى تقدير
 السنة بغير الشمس تزداد على ذلك فدية خمسة ايام وذلك اربعة اصوع وسبعة وقيمة فتكون
 فدية السنة الشمسية ثلثمائة وستة وخمسين صاعا وثلث وقيمة وعلى هذا الترتيب
 فدية سنتين او ثلثة او اربع الى ان يتم السنون الفايضة الموصى بها وهذا اذا كان ثلث
 التركة واقبا فدية كل صلوة افائية يوصى بها واما اذا لم يوصى بثلث كل التركة الى كل
 فقير بطريق الفدية فيقبل هو اي بطريق الفدية ثم انه وهبه من الوارث او الوصي او غيره
 ثم هو ملكه او غيره ذلك الثلث على الطريق المذكور ثم انه وهبه منه ثم ونم الى ان يتم لكل صلوة
 نصف صاع من او صاع من فقير يصاع النبي صلى الله عليه وسلم او قيمة ذلك ولو لم يكن
 ان كان له وارث فقير الا انه يتكرر اداء الفدية بالاعطاء والاستعطاء وكذا بالارث فانها
 ان كانت منه للافتة او لو كان الشيء الموصى به مكسوبا على بعض الشهور والايام او
 السنين الموصى بها لا يلزم للدقار والفقير ذكر اجزاء الكسب بل يذكر كل سنين الفايضة
 الموصى بها في الاعطاء والاستعطاء وهذا اذا ترك مالا واما اذا لم يترك مالا اصلا
 يستقر ورثة حنطة ثني صلوات يوم او يومين او اكثر او شهر او شهرين او اكثر او سنة

62 او سنتين او اكثر او قيمة ذلك في دفعونها مسكينا او فقيرا على الطريق المذكور ثم هو وهبها
 منهم ثم يدفعونها اليه او الى اخر ثم ونم الى ان يتم لكل صلوة نصف صاع بصاع النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم ان المسكين لو وهبها منهم لان يعطوها الى المقرض جاز ولكن الاول ان
 الورثة يودونها اليه من مالهم ولا يستردونها منه وفي الخلاصة مثله **فصل**
 فيما يتعلق بالدين في الوصية وفيما يتعلق بالوصية في ذلك **سبع** مائة قال اعطوا افلانا
 من مالي شيئا فاستحلوا منه فاني اكلت ماله حراما يجب على الورثة ان يعطوه ذلك ماله الى ان
 حلت له ذلك وكذا الوفاة اكلت ماله بدعة او جباية او نحو ذلك وكذا الوفاة الى اذنية
 فلانا فيخرجون فاعطوا من مالي شيئا فاستحلوا منه **فصل** في نفع الوارث في التركة
سبع زرع الكبير من مال الميت او من حنطته فالخارج يكون شيئا كابين الصغير وبينه عند
 احد الورثة النصف في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقي يجب مال الميت ولا يكون متبرعا
 للوارث **سبع** بخلاف الاتفاق للثام وشراء السبع ونحوه بلا وصية ولذا في الوارث فانه
 يجب نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه ولو كانت له وصية مطلقة يجب الثلث
 من نفق الثام لا ثمن السبع ان كان اتفاقا للميت في النهار وكذا ثمن شمع يحرق على قبره في ليلة الدين
 او غيرها بلا وصية منه ولا يعتبر العز في حقهم ولو ما املة فالتخذت والديها ثامنا فيعت
 زوج الميت بقرعة لتزوجها في الماتم فذبحوا ثم طلب الزوج قيمة البقرة وقالت المرأة كانت
 ان ذكر الزوج القيمة وامرهم ان يذبحوا ويضعوا الدين يرجع بالقيمة وان لم يذكر القيمة لا يرجع
 وان اختلفا لا يرجع ايضا فالقول قولها لانها متكررة الضمان ولو وصى بثلث ماله للفقير اه
 يضمن الوارث ما انفق في الماتم للاغنياء ولا يضمن ما انفق للمساكين وكذا العكس عرف المولم
 عين الاتفاق في الماتم جنس الناس كالعلماء يضمن لوانفق للمجاهدين وكذا الحكم في كل اتفاق لو كان
 على خلاف ما عينه الميت غير انه لو انفق للصالحات في تعيينه لنفسه لا يضمن لانه مخالف الى غير
فصل فيما يدخل تحت الوصية من التركة او لا وفيما يضمن الوصي والوارث او القيمة او
 نحوهم في الثلث ثم اوصى بثلث ماله لا يدخل الدين **سبع** يدخل **سبع** وهو صحيح لان اسم المال في
 العين والدين سوى ان كان في دين او على الناس وكذا الدين المقر به بعد الموت يدخل اوصى بدين على مائة

مسجد معين فهو وصية بوقبعتها ببيع فيها **تم** وصية بقبعتها فلا يباع **تم** او يملك
ماله للفقراء فظهر المالكين بالثالث بلا تسلط لحدسهم وقيل بغير كلام لان تعريف احدهم لا ينقطع
الاخر لان الفقير لم ادى شي والسكين من الاشياء الوصف منعكس فعلى كذا التقدير لا يتنازل
حد واحد في حالة واحدة **فأك** رحمه الله وفيه تفصيل ان كان الوصي عالما يعرف حقه فليأخذ
والا لا ولو اوصى بثلاث ماله ولم يذكر الوصي له فاكل الاغنياء بلا اذن الولي لا يضمن وكذا الوصي
لا يضمن لو كان ذلك باذنه وقيل يضمنون لان غرض الوصي زيادة الثواب وانما يحصل ذلك
بالانفاق على الاحوج **فأك** لو كان بين المتلف والوصي له تنازل فاحسن او فرق ظاهر يضمن كل واحد
منهما كما علم مع الجاهل والمتكسب مع الفاسد والفقير مع الغني والمسلم مع الكافر ولو اوصى بثلاث
ماله للناس وبيعني آدم ان كان الوصي مسلما يضمن الوصي بدفعه الى الكافر ويضمن الكافر بالتلافية
بلا اذن وان كان ظاهر اللفظ يتناولهما **فصل** في تصرف المريض **تم** مريض يرضى
ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز ان يكرهه ليس باجانب منه ولو اعطى فقيرا شيئا
من تركته فاستاذنا الفقير منه فاذن يجوز من كل المال **تم** يرضى قال لوارثه ان يمسك امواله
بالفد ماله الفد خمسمائة وهو عالم قد رضى فبني ولم يرضى من صرف الالف في الآلة والبناء فمات
فمنز كل المال خلافا لوباء غيره قبل الموت وهو ساكت فانه من كل المال حتى يبيع المسجد
ويبنى آخر **فصل** في ما يل سفرقة **تم** او يملك ماله ولم يذكر ماله
والحدثة فقره فانفقوا على انفسهم بلا اذن الوصي والقاضي قيل يجوز وقيل لا يجوز بل يضمن
وعلى هذا الاختلاف لو صرفه الوصي الفقير على نفسه بدوزانهما والولي الفقير بدوزانهما
فأقول المريض اوصيت بوصية النبي صلى الله عليه وسلم قيل يجوز في المال لانه ما اوصى للمال
لانه لا مال له وقت الموت وقيل يجوز في المال لانه وان لم يكن له مال ولم يوص به الا انه علم
الوصية بالثالث بقوله عليه القلوة والسلام ان الله استصدق عليكم بثلاث اموالكم في آخر
اعمالكم الحديث ويضاف الوصية اليه ويراد بها تلك المالا في العرف لانه عليه السلام نفاها
فيما فوقه لافيه في وصية كعب بن ابي وقاص رضي الله عنه وهذا هو الاصح **تم** في مثل ذلك
وقيل المريض الذي يعتبر تصرفه من الثلث شيئا من تركته وقفا عاميا ثم يرضى من مرضه
يبيع من كل المال ولو وقف خاصا وجعل اخره للفقراء او المساكين لم يصح ولم يسل اليه ثم مرض

63 قيل يبيع من الثلث وقيل يبيع من كل المال ولو لم يبيع من مرضه في الفصلين فمات منه يرضى
الثلثا جماعا ان كان مما لا ينقل وكذا انهما ينقل عنه محمد رحمه الله وعليه الفتوى **كتاب**
الزواجر **فصل** في موانع الارث وما يتعلق به **تم** قتل المقتول
مورثه حين الافاقه بحرم من الميراث والقول في عدم الافاقه حين القتل قوله اي يصدق
بقوله في ذلك **تم** اذا لم تجز بينهما خصومة في المال حين القتل او قبله والا لا يصدق ولو قتل
القبي الغير المراهق او المجنون المغلوب مورثهما لا يحرم ان عنه نا وفي قتل القبي العاقل
المراهق قبل الاقرار بالبلوغ روايتان وبعض يحرم **تم** عن ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله
يرث احد الزوجين من الآخر وان كانا فردا من مختلفين **تم** في كتابه لعوي رجل مات عن
ابن من سلم ونصراني واختلفا كل واحد منهما مات الاب على يده وان ميراثه له قال قول
المسلم ولو اقاما البينة فيمنه المسلم اولى لان الاسلام يعلموا ولا يعلم ولو كان الاب معروفا
بالنصراني لقول قوله النفراني مع بينه وان اقاما بينة نظران كانتا مطلقة فيمنه المسلم
مقدمة وان كانتا مقيدة بان تمت احد بهما انه كالم في اخر عمر بكلمة الاسلام وشهد الآخر انه
كلم في اخر عمر بكلمة النصر فماتت رضتان وكذا لو كان الاب معروفا بالاسلام فاقاما بينة هكذا
فتى الاب فيهما على ما كان معروفا به وكذا قال الابن المسلم في الاب النصراني مات بعد موت الاب
الا بن النصراني لابل قبله قال قول المسلم مع بينه وان اقاما البينة قدمت بينة النصراني
وكذا الحكم في الاب المسلم لو اختلفا هكذا وكلمات رجل عن ابوين كافرين وابنين مسلمين فقال
الابوان ماتا كافرا وقال الابن مات مسلما فالبينة القول بان يكون القول قول الابوين
ان يتوقف المالا حتى ينكشف الحال او يصطالحا وفي المتنازع المحرر **تم** والمكاتب الفتوى في يده
وقا عند مولاه كعبه عتق بعدته والنه يادي بعض بدله وليس يده وقا لما باقية كالمدين
اذ لم يعجز نفسه **تم** عن رجل مات وترك ابنيه احدهما مسلم والاخر كافرا فوادى كل واحد منهما مائة
على يده ولم يعلم على اي حال مات يرثه ابنه المسلم لان الاسلام يعلموا ولا يعلم وفي **تم**
مشله وفيها قتل مورثه بحق القتل بالنقصان او بالرجم او نحوهما يرث فيما يتعلق بالصحاب
الزواجر **تم** جده لها قرابتان احدهما فاسدة والاخرى صحيحة يرث مع جده لها قرابة ولحق صحبة

خاصة في الصحيح اجماعا ولو كانا قريبا ان ايضهما صحيحان فالحال بينهما الثلاثة عند
 محمد رحمه الله وانضافا عند ابي حنيفة رحمه الله فلو مات وترك ابا وام الام فلام
 الام نصف التركة في الاصح ولو مات وترك بنت ابنه المحرم وبنت ابنه الغير المحرم فالحال
 بينهما انضافا لان المحرمية لا تضر اصل الاداء لعروضه بخلاف الغير حيث يضره لاصلته
فصل فيما يكون وارثا بالافراد ونحوه **منع** جارية انت بولد بعد موت
 فقالت هو من مولاي قصدتها الوترية يرث منه ويحجب التران كان من يحجب معه وان لم يثبت
 نسبه منه بذلك ولو جرد عن التصديق في هذه المسئلة لا يعتبر رجوعهم في مال المولى بل يعتبر
 في ما لهم ان كان من يرث من مالهم وكذا يرث من مال المولى ان اقررا بينونة بلا دعوى الجارية ذلك
 ولكن لا يثبت لها امومية الولد من مولاهما بلا تصديق منهما ويثبت له الحرية في الزوجين ولو قال
 المولى قبل الموت حمل هذه الجارية مني او قال يبعني ان يكون مني او قال هو كاحدكم حينئذ لا ينافي من
 حملها يثبت النسب الامومية والارث **فصل** في توريث ذمة المولى من المقتول ومن غير نصبة
 ذكره توريث محرم المقتول من الرضا ع ثم ولو ماتت عن اخت المقتول ونبت ابنه فالتركة بينهما
 نصفان وهذه رواية عن ابي يوسف رحمه الله واختيار الشيخ **منع** وهذا اذا لم يترك وارث
 نفسه من ذوى الارحام ومول المولات والمقرلة بالنسب الموصى له بما زاد على الثلث اما اذا ترك
 واحدا منهم فلا يرث **منع** بنات المقتول وذو ارحامه يرثون في زماننا اذا لم يكن للمقتول وارث
منع ولكن تقدم بناته على ذوى ارحامه **منع** يرث الزوج والارحمة في زماننا **منع** في النهاية
 الفتوى في هذا الزمان على هذا يندم ذوى ارحام المقتول رد الزوج والارحمة ذوى ارحامه
 الام والاب والبنات من ارضاع ولا فرق بين هؤلاء لان الاعطاء اليهم ليس طريق الارث ولكن
 يتقدمون على بيت المال كذا في النهاية **فصل** في جمع التبيين في شخص واحد **منع** ما
 من زوج وهو ابن عمه لابي ام او لاب يرث بالتبيين جميعا ولو تركت معه ابن اخيهما يرث
 بالفرضة فقط ولو ترك اخا لام وهو ابن عمه لابي ام او لاب يرث بالتبيين ولو ترك معه
 ابنه يورث بالعصوبة ولو ترك لخالام او لاب وهو ابن عمه لابي ام او لاب يرث في الاول
 وفي الثاني بالاخوة لاب فقط ولو ترك لخالام وهو ابن عمه لابي ام او لاب يرث بالخدم وال

ابنه فولدت منه فادعاه الجدة مات ولد الابن ترك ابن جده وهو اخوه لام وعمه لا يرث
 بالتبيين **فصل** في مسائل متفرقة **منع** **منع** قتل امرأته او ذريح محارمها الموت
 لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **منع** **منع** عتقك مولى مولاة او المقرلة بالنسب
 الغير او موصى له بما زاد على الثلث واخذت مولاه مع بنته او بنت ابنه لا يرث الاخت والبنت مع
 هؤلاء **كتاب الشروط فصل** في البيع والشرا **منع**
 باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك لانه اذا نازح حرمه
 فيه نظر **منع** وجه الشرا انه لو لم يكتب في الصك انه يفسد لانه ربما باع العبد المأذون والمجور
 دار ابنه الصغير الحر فلا يصح ذلك منه لانه لا ولاية له على ابنه وماله **منع** يكتب في صك الدار المبيعة
 اذا كان الجدار مشتركا والجدار الغلا في يميني الى دار فلان وقد دخل نصف الجدار الذي بين هذه
 الدار وبين دار المبيعة هذه في هذا البيع وانما لم يكتب الجدار مشترك بين البائع وبين
 هذه الدار لانه تنصب على انه يبيع نصف هذا الجدار على ملك البائع وكوكت وكان هذا الجدار
 مشتركا بينهما او الجدار مشترك المشترك وصاحب هذه الدار يكون فيه ذكر دخوله في البيع **منع**
 يكتب في صك الارض المبيعة انه باعها مع حقوقها داخلية وخارجية لانه لو لم يكتب في صك الارض
 والظرف والاشجار المقررة وغيرها يفسد ويكتب في صك الضيقة المبيعة انه باعها مع ذوى السلافة
 لو وجدت بعد ما ذكر الحقوق داخلية وخارجية لان السلافة لا تدخل في ذكر الحقوق فيبقى على
 ملك البائع فيفسد ويقول في صك الشرا انه اشتراها في الدار والارض والضيقة ما ذكر في البيع
 ولكن يزداد فيه والهدنة والدرار على البائع **فصل** في الوقف **منع** يكتب في وقف
 الارض الغير المشاع انما وقفها مفرقة وحكت بصحتها على قولها حتى لا يجد الواقف التيسر الى
 ابطاله على قول ابي حنيفة رحمه الله ويكتب في الوقف المشاع حكمت بصحة على قول ابي يوسف رحمه الله
 حتى لا يقدرا الواقف على ابطاله على قول محمد رحمه الله وكذا يقول في الوقف الخاص الذي لا يجعل
 له جهة لا ينقطع حكمت بصحة على قول ابي يوسف رحمه الله لئلا يقدرا الواقف على ابطاله على قولهما
 ولا يكتب هذا اللفظ في الوقف مضافا الى ما بعد الموت لانه يلزم انفاق **منع** وكذا لا يكتب في الوقف
 في مرض الموت **منع** والعصم انه بمنزلة الوقف في الصحة فيكتب في صك حكمت بصحة على قول ابي يوسف

والاقرض ويجوز له ان يخرج السفر على رواية عن ابي حنيفة وادى بغيرهما الله ان دفع المال اليه في بلدة والاقيد السفر في بلدة وفي **مسألة** **دس** مثله وفي المقيدة بوقت لا وقت او تصرف في بلدة بعينه او في سلفه بعينها قيد فيه ايض **فصل** في الاقرار **منع**
يكتبه صك الاقرار ان فلان بن فلان اقر بما لفلان بالفاخر اطلاقا بغير ما اقر فلان بن فلان ولا يجوز له ان يكتب فيه اقر بحقة الاقرار بالمال والا يفسد لانه مع الفصل وحد العقد وسما ليس بالمال ولو كان في الاقرار بينهما او باحد مما يجوز له ان يكتب فيه ذلك ولا يجوز له ان يكتب فيه هذا الاقرار انه اقر بما لفلان والا يفسد ويجوز له ان يكتب فيه الاقرار بالطلاق والعناق ولم يذكر الطبع فيها وفي **دس** مثله **فصل** في الدعوى **منع** **منع**
يكتب في صك الدعوى ان فلان بن فلان الذي لا يجبر على الخصومة او الذي تركت الخصومة بتركه او الذي يمتنع خلاف الظاهر ادعى على فلان بن فلان حقا في الاقرار والغصب والارث والبيع نحو جنسه هكذا وقد كذا وانه في يد غيره خذونه بطلابه به ولا يجوز الصك اذا لم يكتب فيه انه في يد غيره خذونه المنقول وفي **فت** لا يجوز الصك اذا لم يكتب فيه قيمة الشيء المدعى به وذكرته وانوشته فيما اذا لم يمكن الحضانة في مجلس القاض او الصك **منع** ويكتب في صك دعوى العقار ما يجناه في يد المدعى عليه وانه بطلابه وحد الزرع من كذا الى كذا والغري من كذا الى كذا او القبول في هناك المذاك والديوري من هناك الى كذا او غلطة في الرابعة يفسد ولو تركها قصد او سهوا او لعدم الدكون المدعى او لعدم العلم منه لا يفسد عند ما خلافا لفرجه الله وتركها يفسد الصحيح ويكره في دعوى الشفعة انه كفيته واشهد على طلب الموائمة والمقرر **فصل**
في الشهادة **دس** يكتب صك الشهادة في المنقول انما شهدا شهادته شرعية وعنه المطاع والخرج خالصة وقال شهدا في هذا الشيء المدعى به بلك هذا المدعى او وقفه ونحوهما بسبب او مطلق ولم يكتب لفظ شهد يفسد الصك بخلاف ما لو تركا انهما متفقا للفظ والمعنى بعد ما ذكرنا انهما شهدا شرعية لا يفسد وفي العقار وما يجناه يزداد على هذا ذكر في الحدود ويتركها يفسد في القتل يزداد انه قتل بغير حق او ظلم او تركها يفسد في الزنا يزداد انهم رأوه وطلبها او جاعوها في قبلها كالميل في المحلة في غير ملك او شهته حتى لو ترك هذه القيد يفسد في الالة والبيان تكفي كتابة شهادة

انما ولدته

انما ولدته او بكر مع لفظ الشهادة في الصحيح حتى لو تركها يفسد **فصل** في الكفالة **منع** يكتب في صك الكفالة في العامة ان فلان بن فلان وكل فلان بن فلان وكل فلان بن فلان وكل فلان بن فلان بنفسه حال غيبته وحضرته سوى ايفاء الحد والمصاوص منها واستيفانها واقاما اليه على ابناء تامة الغيبة وشراء الحر والخنزير في الحضرة في سلم وكيله ذمي ولو ترك هذه القيد كلها او واحد ما يفسد وفي المقيدة يكتب بما قيد به والا يفسد ويكره سياهما ويقول ويلخص من الدرك والعمدة على الوكيل والموكل **فصل** في الكفالة **منع** يكتب في صك الكفالة بالمائة المطلقة بان فلان بن فلان كفل عن فلان بن فلان صحيح بكل ما طولبت به ذمته بدون صحيح يمكن استيفان منه او بعين مضمون بنفسه من جهة العباد بآمره او بغير امره ويجوز موثوقا في حق كل طالب كل زمان وان كان في جبايا الزمان على الجان وفي المريض يجوز بل الجان وفي بدل الكتابة لا يجوز مطلقا وكذا ليقض صحيح مكان قوله بدو صحيح يفسد كذا يفسد لو ترك قيد مكانا لا استيفاء منه او قيد بعين مضمون بنفسه ولو ترك ذكر بآمره فيما اذا كانت بآمره وفي العاكس لا يفسد ولو ترك ذكر من جهة العباد يفسد وقيل يجوز في حقوق العباد لا في حقوق الله كما ان تكون بآمره في يجوز فيها ايض لان الامر بمنزلة الوصية وفي المقيدة قيد فيه ما قيد من غيرم وجنس ما بطلابه به وقدره وقيمه ويزاد فيه قبول الغريم كفالة وفي **دس** مثله **منع** يكتب صك الكفالة بالمستوفى كفل بنفسه على انه يسلم لا المكفول له في اي مكان بطلابه به فانه عليه وفي مجلس القاض او في مكان يقدر على خاصته وقبل المكفول له ولو ذكر مكان النفس به او جله يفسد بخلاف ما لو ذكر مكانها ووجه او رقبته او جسده او بدنه او وجهه او ليمه او يفسد او يفسد فانه لا يفسد وفي ذكر البطن والظهر والخذ اختلاف والاصح انه لا يفسد كما اذا ذكر جزء مكانها **فصل** في الحوالة **منع** يكتب في صك الحوالة المطلقة بان فلان بن فلان على فلان بن فلان بدو صحيح له عليه قدره وصفته وجنس كذا وكذا يمكن استيفان منه برضاها وكذا قال مكان قوله بدو صحيح او بعين مضمون بنفسه يفسد ولو قيد بنفسه مقتوض على سوم الشراء وذكر قيمته لا يفسد ولو ترك ذكر القدر والصفة والجنس يفسد وفي المقيدة يزداد من ثمن عبدا وادابة او ثوب او نحوها ويذكر جنسها وصفها ولو لم يزد يفسد **فصل** في الهبة **دس** يكتب صك الهبة

احال

فما يقسم ان فلان بن فلان وهب شيئا كذا من ملكه جنسه وصفته كذا او كذا يجوز ان يقتضى ما بحيث
لا يتصل بالملك اتصال خلقة ومجاورة حال نفاذ تترعته شرعا فلان بن فلان فقبله قبضه هو
او نائبه بقبضه كامل ولو ترك هذه القيد يفسد ويراد ذكر العوض فيه لو كان شرطه حتى لو لم يزد يفسد
وفيما لا يقسم بترك قبضه الاحتراز لا تسامح لا غيرها وكذا يزداد في قبضه قيد الشاوية والعين يتبعها لا
او في الغلة او اخذ الحصة بالقسمة في الغلة ولو لم يزد يفسد ويراد فيه ذكر القرابة المحرمة وغيرها
ان وجد بينهما حتى لو لم يذكر ذلك يفسد ولو لم توجد اصلا لا يلزم ذكر الاجانب في الاصح ولو قال
مكاز وهب لي او اعطى او اطعم فيما يطعم عيني او كسائي الثوب او اعطى هذا الشيء يجوز لكل الاراء
يكبت لفظ الهبة لصرحتها **فصل في الاجارة غرض** يكبت صك الاجارة ان اجار
اودابه او ارضه او نحوها مما يجوز اجارته رقبته ويدار فيه فلاح لمنفعة كذا او اجرة كذا او اجلا او
او غيره او موقعا او وقتا لا استيفاء او وقت كذا او مدة الى كذا من مكاز او يوم او شهر او سنة
وكم تذكر المنفعة والاجرة والمدة فيه معلوما يفسد ولو ترك ذكر جهة المنفعة فقط يفسد في غير
لحرانته والدور ولو ترك ذكر الاجرة والمدة معلومة يفسد في الكل **فصل في القبول**
مال **منع** يكبت صك العتق ان اعتق عبدا او امته التي يملكها من ابنا الحبث وصفته العارضة
والاصلية وقامته كذا او كذا اعطى مال جنسه وصفته ومقداره كذا او كذا او موقعا او موقعا
يوذيه كل شرط كذا اقبل العبد ذلك ولم يذكر جنسه وصفته او قدره او قبول العبد ذلك يفسد ولو لم
يذكر جنس العبد وصفته يفسد عند البعض مطلقا ولا يفسد عند البعض الا ان يكون له عيب جسيم
واحدا من اكثر في يفسد بترك ذكرها **فصل في ذلك الموالاة غرض** يكبت
الموالاة رجل اعطى ليس بمحقق الغير محو النسب او النسب لا وارث له اصلا مستمى بل بعد جاء الى
من بني فلان مسمى محمدا او اسما غيره وقال له كن انت مولاي ترثني ان مت وتعتق عني ان
جئت فقبل محمدا ولم يذكر فيه كونه المولى الا قبل العتق ليس بمحقق الغير ولم يذكر قبول المولى الا
ذلك يفسد ولو ترك ذكر مجهولية النسب لا يفسد الاصح ولو ترك ذكر الارث له اصلا يفسد الاصح
الموالاة لا ارث من الجانبين بوصف الرجل المجتبي اليه بما وصف به الرجل المجاني من كونه المجتبي ليس
بمحقق الغير **فصل في القسمة** يكبت صك القسمة فيما تكون بالراض زيدا وعمر

وبكر

يكبت

وبكر وبشر من كونهم ارادوا رضوا ونحوهما ارادوا قسمتها بينهم فالقيد الانشاء على الكافة
بالاول والثاني والثالث والرابع وكذا القيد بجانبها القبول بالاول والثاني والثالث والرابع
وبالبدن بالثالث والرابع بالاربع واقربت بينهم تلك الكافة خرج زيدا السهم الاول
فاقرت من الجانب القبول بنصيبه بشره وطريقه وابقيت لمسيل الغير وطريقه بنصيبه كانا
خاليا غير شايع بنصيبه وخرج لعمر السهم الثاني فاقرت بنصيبه من الجانب الشرطي هكذا
وخرج لبكر السهم الثالث فاقرت بنصيبه من الجانب البدن هكذا وخرج لبشر السهم الرابع
فاقرت بنصيبه من الجانب الشرطي هكذا وخرج لبشر السهم الرابع فاقرت بنصيبه من الجانب البدن هكذا
القبول يفسد ويراد فيما تكون باعترافهم بقولهم وقما تكون بالبنية قسمتها بالبنية ويراد في
دارها كفل وعلو قسمتها بالتقويم في الاصح ولو ترك هذه القيد يفسد **فصل**
في الشركة **منع** يكبت صك الشركة المفاوضة ان فلان بن فلان قال لفلان بن فلان وهما متساويا
في الدين والحريم والتكليف والمال الذي يجوز فيه الشركة شاركك في جميع ما يفاوضة على ان
تشارك معي في جميع مالك مفاوضة ويكون كل المشتري بيضا نصفين سوى طعام اهلنا وطعامنا
وكسوتهم وكسوتنا وادامهم وادامنا والشرع ما لزم الحدنا علينا ونبيع ونشترى على التساوي
كلما يجوز بيعه وشراؤه لنا وقبل الفلاح ذلك ولو ترك هذه القيد يفسد بان قال فلان بن فلان
قال لفلان بن فلان شاركك في كذا وكذا او قال لاخر قبلت يفسد في المفاوضة وايضا في المفاوضة
ترك ذكر قيد الاستثناء لا يفسد لانه الاستثناء المستثناة في الشركة المفاوضة ضروري
فلا يفسد بترك قيودها ويكبت صك العناء انهما اشتركا في بيع كذا من التجارة او في عمول التجارات
على ان يكون كل المشتري بينهما نصفين او اثلثا او يوردي كل منهما ثمن شراؤه فقط ولو ترك القيد
الاخر يفسد ويكبت صك الشركة الصانع انما صانعا في كذا الشراكة على ان يقبلا الاعمال ويكون كل
الكتب بينهما نصفين او اثلثا في الاستحقاق ويطلب لكل واحد منهما بالعمال الذي يتقبله احدهما ويطلب
بالاجر ولو ترك قيد الاستحقاق في الثلاث الكتب بينهما يفسد وكذا يفسد لو خص العمل وطالب الاجر عن
فعل فقط ويكبت صك الشركة الوجه انهما اشتركا على ان يشتريا بوجاهتهما او نسيئة او كونهما
بينهما ويبيعا ويراد ان يشرى لهما لا يبيع وما فضل بينهما نصفان ولو ترك الانصاف يفسد

يصح

فصل في الرهن غرور يكتب ملك الرهن ان جعل شيئا قد رهن وصفته كذا وكذا ان ملكه
عند فلا يحق او يدين يمكن استيفاء منه محو او مغراو قبضه كمالا مضمونا عليه سبيل الجس
والاستيفاء او سبيل اختيار الكل وهو مختار الكسح ولو ترك هذه القيد او كان الاستيفاء
او المحو في او المفترضة او صفة القبض بالكمالية يفسد وكذا يفسد لو ترك قيد الاستيفاء
او القبض المضمون عند البعض **فصل في العفو والابراء عن الجناية** يكتب
ملك العفو عن القصاص من النفس او غيره بما لا يغفره انه عفى عن قلاخ او ابراء عن موجب
كذا اعدا بما لم يقدان وصفته كذا وكذا احالا او وجلا لا كذا ولا يدعيه بعد ذلك بوجها ولو لم
يمكن بما لا بد قبح مجانا يقول في صكه انه عفى عنه عن موجب جناية كذا حبة كذا بغير قبح شي
من الدنيا ولو ترك لفظ موجب يفسد لو بن الجناية موصوفة يعلم بها موجبها ولا يفسد
وكذا اصل العفو في الجناية خطأ على مال او مجانا هذه النفس اما فيما دونها يكتب صكه
انه عفى عنه وبراء عن موجب جناية كذا اعدا او خطأ وما يحدث منها على مال او مجانا لا اخر
ما ذكرناه في النفس ولو ترك قيد وما يحدث منها يفسد وكذا يفسد لو ترك ذكر قدر ابدل وصفته
وغير فساد بترك وصفته الحولية والاجلية معلومة روايتان **فصل في التجلا**
منع سجل وقف كتبه فيه ان الواقف عند بانه وقفه وله الامتياز والموقوف عليه وقضي
بلزوم هذا الوقت وهو المجرى الجارية زمانا فليشئ لا اقران لا يصير حجة على القاضى الذي
يريد ابطاله كذا قاله الرخصه رحمه الله وفي شرح ابن الملك مثله **منع** سجل المحكم في الوقت
على قولهما عند ارادة الواقف ابطاله على قوله انه حقيقه رحمه الله ان لم يكن باذن السلطان او
القاضى الذي كان في الاستحلاف ليس بشيء في الاصح حتى لا يلزم به الوقف في شرح ابن الملك مثله
وان كان باذن احد صاحبي التجل ويلزم وان كان باذن الواقف لذلك صرحا عند الوقف بعد
ويلزم حتى لا يسمع عوايه ودعوى رده بعد في ابطاله وكذا سجل في الوقت المشاع او الخاص على
قول ابو يوسف رحمه الله عند الاذن او عدمه كما **منع** سجل كتب باقره او يمينه عدول فامضاها
كل زمان او مفتية بالشهادة على الشهادة التي تسلسلت لذلك لا قرار او البينة يقوم مقام
شاهدين في الوقت والملك مطلقا او مبينا ان احيى الى اثباتها بيمينه ولم يوجد في **دس**

ملكه لكن بشرط فيه حضور من حكم عليه واثباته عنه كل امضا ويسع لك ان تشهد على ما فيه ان
علمت شاهد الامضا المتأخر يشهد على الامضا المتقدم على شهادة الشاهد العدول فيه
كتاب الحيل فصل في حل نكاح المطلقة ثلاثا بلا دخول
الزوج الثاني **للأول يمنع** المباشرة الفاحشة بين المطلقة ثلاثا والزوج الثاني لا انزاع
من الطرفين بلا ادخال الحيل الاول ليعا لوجود العقد ووق العتيلة من الطرفين وهو
جماع معني لانه قضى شهوتهما به ولا يصفه فان عدم ذوقها العتيلة بعد ما نزل منها ويصدق
في وجود الذوق قبله لان الذوق سابق على الانزال ولو اقر الزوج الذوق وانكرته لا يلتفت
لا قولها لان شهوتها غالبية وذوقها سابقا وفي العكس يعتبر قوله لتأخر ذوقه عن ذوقها
دس ولو عالج الزوج الثاني بين تخنيها وراسد في يصل لا خارج فرجها في كل وطي فقول
منها حل الاول لانه جماع معني لوجود قضاء شهوتهما به وكذا الوعا لفرجها فوق الارار او
الحرقه من غير ادخال قول بينهما والعدو للزينة في كل لحظة الفرائس ولو كانت المطلقة صغيرة
لا تملك ذوق المعالجة المذكورة وقت التحليل لا وقت التلذذ ولا تحل بالادخال ايضا لذلك
الوقت وكذا الصبي الذي لا يجامع مثله وكذا خبرت بان الثاني دخل بها وهي كاذبة تحل لان
وكذا لو اخرجت عن ذوقه عن عتيلتها وذوقها عن عتيلتها وان كذبها الاول وكذا كذبها الثاني
في ذلك لا تحل له وفي الاجناس مثله وفي التبايع المتأخر بخلافه **منع** وكذا زوجها الزوج
الثاني لنفسه وضمة لا لنفسه بغير اذنا راسعه وقبلها فان ذلك بينهما حل الاول لوجود
ذوق العتيلة من الطرفين فرج جميع بينهما وهو جماع معني **لا ط** لو زوجت بقضاء القاضي
لصبي رضيع في من الرضاع باذن وليه ثم ارضعته تحرم عليه تحل الاول بلا عدل في روضه حقيقه
رحمه الله **منع** قيل هذا اذا لم تضمن الى نفسها وقت الارضاع ولا تحل له بعدة حرمة فرائس النكاح
وهذه الحيلة بعيدة معني لا يمنع بانه وان حصل التحليل بها والاحتياج لا تلك الحيل التحليل
في المدخول بها كبره كانت او صغيرة وفي غير ما لا احتياج اليها بل تحل الاول بلا تحليل والآلة
في المدخول بها وفي المشكلات مثله **فصل في الحيلة نقض البين** **منع** قال المطلقة الزوجة
اذا رجعت فانت طالق فالحيلة فيه انه تعاقب الزوج وكذا في الامارة انت طالق ثلاثا فالحيلة

فيه ان يطلقها ثلاثا على الف ولم تقبل الزوجة وفي الواقعة مثله وكذا قال لها ان دخلت الدار
فانت طالق ثلاثا واراد الدخول بلا وقوع الثلاث فالحيلة فيه ان يطلقها بايضا في الدار
في العدة بل تدخل بعد هاتم تزوجها فلا تنفع الثلاث المعلق بدخولها بعد وفي الصدور
وفي **دس** مثله وفي **بم** ان كنت في هذا اليوم في هذه الدنيا وفي هذا العالم فكذا فالحيلة ان
يجوز او في غيره حتى مضى اليوم وكذا قال لها ان اكلت فانت طالق وان لم تاكل فانت طالق
فالحيلة ان يتكفل باحد حاجيها فقط **اسمع** قال لا يثبت هذه العادة فامارة طالق وان لم
يبعها فامارة طالق فالحيلة ان يبيع نفسها فقط **م** مثله في بيع الغلام وعدمه بتلخيص اللقمة
وعدمه **اسمع** قال الطالبة لم اخذ حق منك عدا فامارة طالق وقال المطلق ان اعطيتك خذ
عدا فامارة طالق فالحيلة فيه ان يمنع حقه ويأخذ الطالب جبراً في المستحب مثله ولو حلف
لا يدخل دار فلان فالحيلة فيه ان يدخل ويدخل بحر في كل دخول او يبيع داره فاستأجرها من الذي
وكذا قال لها ان افعل معك ما يفعل الكلاب فانت طالق فالحيلة فيه ان يخرج قنوطها ويخرجها من
سكانها ان دخلت الماء مستورا او عريانا فكذا فالحيلة فيه ان يدخله مستورا او مقسرا ولا
بم قال لا يثبت نسبه فكذا فالحيلة فيه ان يبيع حلالا ثم اقبله **اسمع** قال لا يخرج من هذه
الدار وهذا البيت في هذا اليوم فكذا وان لم يخرج في هذا اليوم فكذا فالحيلة فيه ان يجلس
العتبة يخرجها احدى جلبيته حتى مضى اليوم ولو قال لها ان يبت معك في هذه الليلة فانت طالق وان لم
ابت معك في هذه الليلة فانت طالق فالحيلة فيه ان يضع راسه على وسادة واحدة
ولو قال لجدد ان اعتقتك فانت حر وان لم اعتقتك فانت حرة فالحيلة فيه ان يعتق نفسه عند
اخي حنيفة حر او يكتبه او يدين وفي التجارية ان يستولوا بها ايضاً وكذا قال لها ان ضربت فانت
طالق وان لم اضربك فانت طالق فالحيلة فيه ان يضربها بالدفعة وكذا قال لها ان لم اضربك
سوط فانت طالق فالحيلة فيه ان يجمع مائة سبلة فضربها بما فلا يثبت كما امره تعالى
عليه السلام به كذا في يمينه بقوله وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش **فصل**
الحيل في اقساط العشر والزكاة وصدقة الفطر والاهنية **دس** باع ارضه العشرية من ذبيحة
قبيل وقت الحصاد وذا الزرع او باع كرمه او نخيله او بطنه او مقناته العشرية قبيل

وقت الادراك

وقت الادراك ثم حرق الزرع والثمار ثم اشترى بها منه سقط عنه العشر **ع** ربه الارض والمزارع
بالنصف اذا قاما وقت خروج الحبة بان يكون عشرين حصة ربه الارض منها المزارع وعشر حصة
المزارع ربه الارض سقط عنها العشر اذا كانا فقيرين **اسمع** اشترى بالزكاة قبيل
الحول عبد المحذمة او نحو من الخواص الاصلية ثم عليه الحول سقطت عنه الزكاة وكذا لو
تصدق كله على فقير **دس** وهب بضاعة الذي وجبت به صدقة الفطر والاهنية قبل طلوع الفطر
والاهنية من زوجته او من ولد الكبر او نحوها ممن لم يلزم صدقة فطرته واهنيته عليه
ثم بعد الطلوع يوم الفطر وهب له الوهاب سقط عنه صدقة الفطر وعشر حصة صدقة
فطرته عليه ولو فعل ذلك بعد يوم الاهني سقط عنه الاهنية وعشر حصة حصة عليه **فصل**
في الحيل في اقساط قطع اليد في الشقة ولحد الثابت بالاقرار **دس** اقامت بينة على
الخلع وقضى القاضي بالفرقة بينهما بسبب الخلع ثم ادعى الزوج انه تزوجها بعد الخلع ثانياً **اسمع**
وكذا الحكم فيما اذا كانت الدعوى بعد موتها بينه وبينه رثتها في الارث **دس** تركت قسمة بين
الورثة فمنه شهادته ان الميت قد وهب هذا الشيء لابنه حال الصحة وهو صغير عند ذلك الحكم القاضي
بذلك لم يفسل اليه بذلك الحكم ثم الحيلة في الاسماع ان يدعى لحد الورثة من الاولاد ان ابية الميت
قد وهب هذا الشيء وهو صغير قبله حال الصحة وهو غني وانما لم اعلم ذلك وقت الحكم فسمعوا
بعد ما حلف انه لم يعلم ولم يرز بعد العلم بذلك وفي **ع** مثله **اسمع** تركت قسمة بين الورثة قسمة
على انفسهم بالاكسفاء ثم لا تسمع دعواهم بعد ذلك في التركة فالحيلة في الاسماع ان يدعى فيها وبنات
وعند ذلك تسمع وفي **هـ** مثله وكذا ادعى فيها عيناً لا حيلة في اسماعه وفي **و** مثله وكذا الواحدة
القاضي بالمصلحة فاي منها وقال تركته لا حيلة في اسماعه **مع** مثله وكذا الوفاة
بلا امر اليها لا حيلة في اسماعه **عك** مثله وكذا ادعى عليه رآه عبداً فأكفراه فاقام بيته فالحيلة
ان يقول البائع انك ردته على بالعبث تسمع وفي **ط** مثله **فصل** في الحيل في اقساط الرجوع
المبني **اسمع** وكذا اراد الواهب الرجوع فهبته ولم يوجد شيء من موانع فحيلة ان يخرج به من ملكه قبل
ان يحكم به القاضي باي كسباً فاكسفاً لا حيلة في حيلته ايضاً وفي **دس** مثله وهذا حيلة في اقساط
الرجوع في الرثوة عند البعض **فصل** في الحيل في اقساط الرجوع في الرجوع **ع** كسروا

من رجل فقال المهر لا اقضه لك الا بربوا لا ترج فيه فحيلة ان يبيع المستقرض منه عينا با
 من قيمة مقدار ما طلبه منه بطريق الربوا باع ما قيمته مائة بنسعين وقبض ما لم يبيع
 منه مائة واخذ عشرة منها وبقي عليه تسعون منها كما كان او اقرضه مائة وباع المستقرض منها
 قيمته عشرة بدرهم وقبض بقية مائة فرضا كما كان ولا يسيل للمهرض ان يبيع عليه بذلك
 ولكن لا يحل له ديانة **فصل** في الحيل في قبول شهادة الكاهن الذي وجبه سبب **الدين**
 شهد فاقضه فاد الفاضل ان يرد فحيلة ان يتوب في ساعة قبل الرد وكذا في كل سبب من سبب
 التي ترتفع بالتوبة من الافعال والاقوال والاكل والشرب من السحت سوى العداوة الدنياوية فان
 حيلتها المسالمة والمصادقة قبيل وقت الشهادة واما من لزمه التوبة او الحيل مطلقا فانما لا
 بالتوبة ولكن يرتفع الفسق فزادته بالتوبة فتقبل شهادته بها لو وجب قبل الرد وانه عزرا لم
 يكن من قذف والحيلة في الكافر الاكلام والكاهن يعلم العلم والرفيق العقيق والرعية اعطاء
 مع اراضيهم وقواعدها وجبايتها للشهيد عليه بملكها بايدي وجهه كما وعده بعض المشايخ بكنى
 الاعطاء عارية وفي **عزود** من ذلك وفي الزوجية **فصل** في الحيل في جواز اخذ الام
 للقاضي والمفتي على الحكم في جواز ما جعل المهرض **عزود** ولو اذ الفاضل او المفتي
 ياخذ شيئا على حكمه لا يجوز له ذلك الا ان يواجر نفسه من له الحق يوما او يومين او نحوهما ما يبيع
 فيه مطالعة كتب الفقه لا ان يجد مسئلة ويكتبها كتابا يحمله في دياره وكتابا يحمله
 في يدك ويفصل بينهما المضمومة باجرة معلومة في يجوز له ان ياخذ منه اجرة مسئلة فساد الاجارة
 ولا يتجاوز من المستحق ولكن يجزى اهل النوع منه وفي **عزود** من ذلك واخذ اجرة المثل للقسمة
 القسك فقط وعند النكاح في الحكم كالقسمة وكتابة القسك **عزود** ولو اراد ان يبيع المثل في حيل في
 القرض على بلا حيلة ان لم يزد في بيت المال لانما لم يجبا في ذمة من قبل بل الوجبة على الحكم
 لمن عليه وبيان الحق لمن له فقط وعند النكاح في الحكم كالقسمة وكتابة القسك **عزود** ولو اراد ان
 يبيع الاجل في القرض فاحيلة فيه ان يقضي القاض بجوارزه على قول ما لا يثبت له بل يبيع ويلزم
 مسئلة **عزود** من ذلك الحيلة فيه ان يحيل المستقرض صاحب المال على جلاء السنة او سنتين يبيع
 ويكون المال على المحتال عليه في ذلك الوقت وفي **عزود** من ذلك الحيلة في جواز ملكك

الدين من غير من عليه الدين **عزود** اذا اراد الدين ان يملك دينه من غير الميراث فاحيلة في جواز ان
 يستقرض من آخر مثل دينه او اشترى منه شيئا بدين مثله فاحاله عليه فانه يجوز وكذا اذا
 قضى القاض بجواز ذلك التملك على قول ما لا يملك فانه يجوز وكذا لو حاله عليه لعوض ما يملكه
فصل في مسائل متفرقة لم توجد فيها رواية منصوصة والاجاب ثمانية اشترى
 الوكيل ولم يره وسلمه الى الموكل وغاب الوكيل او مات او هو حاضر لكن لم يخاصم البائع هل للموكل
 ان يرده على البائع ام لا **الجواب** وفيه تفصيل وذلك ان كان الموكل حاضرا وقت الشراء يرد عليه ان شاء
 لان العيان انتقلت اليه ووجود الوكيل كعدمه فصار كأنه اشترى بنفسه كمن ابعث مفاوضة
 في السلم والصرف لا مسارقة الوكيل لو كان حاضرا عند العقد كذا في التوفيق وان لم يكن حاضرا فلا
 يخلو اما ان ينفذ الثمن من مال الموكل او من مال نفسه وان كان من مال الوكيل يرد على الوكيل ان شاء
 وان كان من مال الموكل ينظر ان كان فيه غبن يرد عليه والا لا **عزود** وصلى القاض اذا قدر له العا نفقة
 ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المهر وضلهم او غلوا الترحيل
 ذلك فهل يضمن **الجواب** في ذلك ولم يضمن في الميراث قيا على ما في الاصل والحد اذا اخذ ضمانة
 الحجام الصغيرة واعطى له اجرة او في تعليم القرآن او الادب او في اصلاح مصاهرة من ماله
 لم يضمن اذ لم ينفذ وفي **عزود** من ذلك **مسألة** **عزود** من ذلك لان الحجامة وغيرها مما ذكر من حوائج كونه
 تنفعا او عيالا والنفقة خرافة في الحوائج لانه لا تقوم للنفس الا بها ولها القوام بدور الحوائج وغيرها
 فكانت اقوى منها ولما لم يضمن وصي الاب والجد في الحجامة وغيرها اذ لم ينفذ فيها الطريق الا
 ان لا يضمن وصي القاض اذ لم ينفذ **عزود** ولو انفق اي وقى القاض المالك كونه تلك الزيادة في
 مال نفسه ليرجع هل له الرجوع **عزود** فله الرجوع قيا على مسئلة دفع الوصي من مال نفسه
 بحكم الديوان بقدر معين من التركة ليرجع من التركة والورثة صغار فله الرجوع لان دفع
 صار من حوائج الصغار فله الرجوع كالمهر وقيل لا تبار الحوائج **عزود** من ذلك فله الرجوع لان النفقة
 من اقوى الحوائج لما مر وقيا على مسئلة دفع الوصي من مال نفسه **عزود** من ذلك فله الرجوع لان النفقة
 ليرجع منها والورثة صغار فله الرجوع لان دفع من حوائج فله الرجوع **عزود** من ذلك فله الرجوع لان النفقة
 رجلا من ماله على التقاطع ثم مات الصبي يورث اقرباؤه منها من الاخر لا غير **عزود** من ذلك

اقرباؤه والقبلى منهما على تقدير ارادة منهما كنية ومنا سخة حتى لو كان لكل واحد من الزوجين
آخر فقط بولت الابن المدعى عليه نصف المال لكل واحد منهما ولو كان لكل منهما بنت اخرى فقط
يرث ثلثا ما لهما كما لو لم يمت ثم يرث اقرباؤه ما ورثه منهما على الترتيب المذكور في باب المنا
في كتب الفرائض ثم شرط الواقف في وقف الضيقة او الدار ان يقسمها بين ابنتيه او ابنته او ابنته
ويختص كل واحد منهم بنصيبه استغلا لا وانتفاعا ما دام حيا ثم بعد ذلك لا يرث بقدر البقية النوبة
كذلك هل يقع هذا الشرط حتى يجوز قسمته ويختص كل واحد به كذا وان الى الباقي بعد **منع**
لا يقع هذا الشرط لانه غير مشروع كما اذا شرط في وقف الارض ان يقسمها الموقوفون عليها ان شاءوا
ويختص كل واحد بنصيبه استغلا لا فانه لا يعتبر لانه غير مشروع فان قسمته الشيء الموقوف بينهم
لا يجوز عند احد من العلماء الا بئمه وبغيره وان وجد ذلك في عرف هذا الزمان العرفي لما يعتبر في الم
يرد خلافا لشرع ظاهره والا لا يكون معبر الكلف الجاري في هذا الزمان بقسمته بينهم وان ائتم
لا الغنمة فانه لا يجوز **منع** ان يقسموا بغيره بغير اذنه وتعا بضايم اراد الموقوف والمشتري
منه فسخ العقد هل يكون كل واحد من الموصين مجبوا بالآخر كما في البيع القاسم يلزم كل واحد منهما
رد ما قبضه ابتداء **منع** وفيه تفصيل وذلك ان المشتري من الموقوف ان علم انه فصول وقت ادائه
الشيء ليس له ان يقسم بين الموصين بعد البيع لانه المبيع مائة دين في الاصح وفيه **منع** فمصلحة
وان لم يعلم انه فصول في ذلك الوقت فله الحبس في الفصول على ما فعله حتى لو حبسه ثم وهلك
المبيع بين الايمن واليسار والى البائع الفصول فيفسد له ان يقسم المبيع فيما اذا لم يعلم
ذلك لان الثمن بين حصة لوجبه وهلك يقسم الثمن للمشتري وان علمه فله الحبس عند البعض فنهيم
قب وفتح وعند البعض ليس له ذلك وهو الاصح لان ما يقابل امانته في يد المشتري عند ذلك وكذا
الغنم ومنهم **منع** وصاحب **منع** وصاحب المنية **منع** ابق المدبر فردة انسان وقيمة لا يبلغ اربعين
درهما وقيمة قنار يزيد عليها فالمتعب في الحقل هل قيمته مدبر او قيمته قنار **منع** وفيه تفصيل
وذلك ان كان التمدد بغير قيد بشرط ان رده ولم يوجد الشرط فالمعتبر فيه قيمة قنار وان رده
الشرط فالمعتبر فيه قيمة مدبر وان كان التمدد بغير مطلقا فالمعتبر فيه قيمة مدبر ايضا لان ثلثي
نقص باطلاقة المطلق ووجود الشرط في المقيد لا انتفاع الثلث من الانتفاع الثلاثة بذلك **منع**

خلاف

مخلاقا المقيد الذي لم يوجد بشرط لانه لم ينقص من قيمته شيء عند ذلك لعدم انتفاع شيء
من الانتفاع الثلاثة بذلك **منع** فذهب مبتا بغير الزنا بان قال كان فاسقا او سارقا او نحو
هل لا حد له وله او ورثة ان يخاصم القاذف في التفرغ وكان **منع** فيميل الى ان لهم ذلك لانهم
يتعرون بذلك ولكن لم يخزم الجواب فيه **منع** وفيه تفصيل وذلك ان كان الميت ورثة من
الشراف فلم يولد ذلك كما قاله **منع** لان الغيرة لازمة لهم وان كان في الاختار ليس لهم ذلك لانهم
لا يتعرون به بل بان الفاظ التهم فيما بينهم معتادة وان كان من الاوساط او كان الميت من
الرفاء والورثة من الاوساط ففيه اختلاف المناج وان كلاً الميت من الرفاء او من الاوساط
والورثة من الشراف فلم يولد ذلك لما **منع** قالت لزوجهما ابرائكم من المهر بشرط الطلاق الرجعي
فقال لما انت طالق تطلقا جميعا ايتبع باينا للمقابلة في المال كالمسئلة الزيادة انت طالق
اليوم جميعا وعند اخرى بالف ورم فالا فتقابل بينهما ومما باينا ام جميعا وقيل لا
الزوج بوجود الشرط صورته ام لا **منع** **دس** والواقع فيها رجعي ويبر الزوج لانتفاها
وتراضها على وقوع الطلاق جميعا ومقابلته بالمال بعد ما كان موصوفا بالرجعي لا بغيره وذكر
المصدر للتأكيد كما لو قال انت طالق تطلقا واحدة فالواقع فيه رجعي وان لم يصف با رجعية
ولم يتفقا عليها والمصدر للتأكيد وعند اتفاقهما ورضائهما على الرجعية وتوصيفه بما
قبال الطرفين الاولى ان الواقع به رجعي وفي ضرورة الابرار اما مسئلة الزيادة فانهما فيما
اذا كانت المرأة طالبة منه طلعتين بايتنين بالغا فيغير مقابلة المال ما وصفه الزوج من
الرجعي لا ما طلبته المرأة من البائين لانها لم ترض بلزوم الالف مع بقاء النكاح فيلغو اما وصفه
به بمقابلته والآن الباء فتعجز الاعراض والعوض يستلزم المعوض ولو وقع حبسا يلغو امع الباء
للعوض المعوض فهو غير جائز لاستلزام وجود العوض وهو لزوم الالف وجود المعوض وهو
انضمام النكاح في بينهما فيلغو اما وصفه الزوج به بمقابلته المال فتعجز بايتنين **منع** اذا
قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا ان ياخذ باصبعك او قال لك كذا فادفع اليه المودع
هل يقع هذا التوكيل ولا يلزم المودع بالدفع ام لا يقع كونه الوكيل مجبوا بالدفع **منع** **دس**
وفي تفصيل وذلك انما لو كانا عند ذلك الاتفاق بكان لا يمكن لاحد من الانسان لانتفاع كلاهما

٧٦

هذا قال دفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ونقصان صحيح لانه عند ذلك الصريح بالوكالة
 لاحد بعينه وهو الجاني هنا بتلك العلامة وانما استماعه ذلك من الجاني فانه كان مكان فيه
 عنه ذلك احد من ابناء من بينهم اتفاهما ذلك او مكان يمكن فيه لاحد استماع اتفاهما ذلك
 خفية وسما لم يرانه فالوكالة باطله والدفع مضمون لودود المخادعة في قلبه عند مجي الطالب
 بتلك العلامة **مت** اذا اخذ الوصي مال اليتيم مضاربة لنفسه هل بشرط التلطف به ام يكفل
 اليتيم **منع** بشرط كما اذا اشترى شيئا من مال نفسه ينفع وفي بشرط التلطف لكن هل يكون القبول
 باذنه او اخذت ماله مضاربة او معاملة بالصفحة نحوه ام يلزم الاجاب قال بعض المايح يمكن
 القبول وقال بعضهم لا يمكن والاصح هو الاول لانه الوصي خليفة الاب فيما ينفع الصغير وهو
 ومضاربة من ابنه الصغير فيقتدر بحرد القبول لانه عبارة قائم مقام عبارتين لاصالة في حقه
 ونياية عنه ولو قور شقيقة فكذلك اخليفة فيما ينفع الصغير به **مت** وكلمة باذنه يدعي الحمل
 له على امراته فادعى الوكيل ذلك عليه ما عند القاضي ثم جاء الشهود منهم من على اقرار الرجل بحملها
 عليه من غير دعوى المرأة حسبه به ثاوا الموكل غائب هل يسمع القاضي شهادتهم على الوكيل مع انه
 وكيل بالخصومة معها لا مطلقا **عرد** سمع انكرت الحمل حين ادعاه الوكيل او ادعى المرأة مطلقا
 لانها باحد ما تجعل مدعية اقرار الرجل بالحرمه دلالة لان انكار الحمل او ادعاءه الحرمه مطلقا
 يتناول كما يتناول الحرمه بالطلاق او بالخلع او بفساد النكاح او بطلانه او بالرضاع او
 بالارتداد او بالفرقة لعدم الكفاءة او بالجوارح البلوغ او في العتق او نحوها وان ثبت
 سببا ظاهر الحرمه او لانكارها للحمل غير اقراره بالحرمه فحينئذ اختلاف **مت** وكل رجل ادعى حق
 من الحقوق على النساء فادعاه وقضى له بالحمل الزعيمة ثم جاء المدعي عليه بجمع مسمع هل يسمع
 على الوكيل ام انتهت وكالة حينئذ القاضي فلم يبق خصما بعد **منع** وفيه تفصيل وذلك لان
 قيد في تلك الوكالة لا انبائه وتخليصه حكم القاضي لا يسمع المدعي المسموع عليه لانها تنتمي للقضا
 وان لم يتيدها بذلك بل وكله بدعوى الحق مطلقا يسمع المدعي عليها لانها لا تنتمي لالبائنه المخصوصة
 فيه من اجمته كانت **مت** تزيد على عمر وعقود دينار عشرة بالاصالة وعشرة بالكفالة ثم قال
 خالد لزيد كفلت لك بالكل على عمر وعقود قبل ايضه خالد كفيلا بالعشرة ثم اجمته على اجمته

الاصالة

الاصالة **دس** وفيه تفصيل وذلك ان كان ثبوت العرش من دينار اصاله وكفالة على عمر بالبينة
 ثم كفلت بغير كفيلا منها لتحقيقها انما عليه فيصير كما اذا اثبتت هكذا معاينة فكفل يثبت
 البينة وان ثبتت باقرار العروان كذب الخالد ثم كفلت هكذا لا يصير كفيلا بها وان صدقهم
 كفلت بغير كفيلا بها وان صدقته في بعض ما اى فيما يلزم بالاصالة لا فيما يلزم بالكفالة او على
 العكس يصير كفيلا فيما صدقه به فقط وقد اذا اثبتت بشهادة ثم كفلت بغير كفيلا بما شئتم
مت ظهرت الحايض عند احمرار الشمس يبيع فيه صلوة العصر فلم تصل هل لها ان تقضى هذا العصر
 احمرار الشمس عند كاية السجدة ام لا وكان **منع** يقول ليس لها ذلك لان سبب سجدة التلاوة وانما
 في وقت مكرره وسبب الوقت لكثرة ما يظهر الوجوب بعذر الخيف فاذا زال ظهر الوجوب **منع** ذلك
 لان سبب وجوب الصلاة هو الجزء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعد ولو
 بالجزء الماضي فالمدعي في آخر الوقت قاض فاذا كان كذلك يجوز لها ان تقضيها في ذلك الوقت
 الناقص لقصا الجزء القائم الذي هو سبب الوجوب في ذلك الوقت وفي **مت** مثل **مت** مثلما جاز
 وزرعها او اتخذها فاليراف قطع رب الارض او اجنبى لك الزرع او الفالير قبل انقضاء
 مدة الاجارة حتى يلزم القاطع قيمة ذلك يقوم الزرع والفالير بكم يشترى فيلزم القاطع
 ذلك لا غير ان يقوم كما يقوم اذا قطع ذلك من الارض رب الارض وهو ان يقوم الارض من زرع
 وغيره من زرع فيلزم القاطع فضل ما بينهما **مت** فاك **دس** الله وقد لجأت بعض ائمة زماننا
 قاسه على ما اذا قطع ذلك من ارض رب الارض لكن الفرق ظاهر لانه يلحق بالارض نقصان
 نقصان فوات الزرع ونقصا قيمة الارض لزيادة قيمة الارض بسبب الزرع القائم فيه وقد
 يجاب عن النقصان الثاني بان لا زيادة لقيمة الارض بسبب ذلك لانه انما يوجد ذلك اذا لم يقوم
 الزرع مما حدة والالم يوجد ذلك لانه لا يكون للشي قيمتان بل يكون له قيمة واحدة فقط
مت اقروا ثانيا بان الميت اوصى بخلع بكذا وانكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان
 المقران به هل تقبل شهادتهما له كنهادهما بالدين ام لا **عرد** **دس** تقبل في قول المنكر ايهما
 من الثلث لانه لا حوالا في الثلث فلا تقبل المنكر بذلك فتقبل شهادتهما واسد اعلم

في ٢٩ شهر ذي الحجة للعام ١٢٥٠
 بيد العبد الفقير عاين محمد المحلى فيل طيبة الطيبة
 عفا الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
 اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم
 كبر اديها الى
 يوم
 اديها

٧٢

13

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا...

وحكي عن الإمام القاضي محمد بن أحمد بن محمد بن أبي طاهر الدين البخاري صاحب الفتاوى الطهيرية أنه قال شأحت أنا والذي مفتي بخاري في رفع اليدين عند الركوع والقيام منه فكيف لي والذي أن بعض المتصوفة من أهل الحديث كان يعتقد مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ونفعنا به وبعلموه فترك مذهبه واتخذ مذهب الشافعي برفع اليدين عند الركوع فبعثت إليه رجلين من أصحابي وقتلتها قولاً لم تركت مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وأمرجت هذه البدع أيها الناس الضال الغاوي المعوي فقال في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي مع أصحابه وهم يرفعون أيديهم فقبل له رأيت في المنام فقال لا بل في البقعة فلما أنهى إلى ذلك قصدته لادم عليه فحدث ذلك فر من بلدة بخاري وبواحيها فرار القروء من الأسود واليهود من القيود فانظر مذهب هؤلاء الضالين

قال صلى الله عليه وسلم أن من تمام إيمان العبد أن يستغني عن كل شيء

مقدمة الاء بام العالم العلامة
والجيد الفهامة وحيد عصره
مولانا وسيدنا الفقيه
ابو الليث الشافعي

74

مجموع ما فيه من مبادئ مفصلاً

مقدمة أبي الليث	الفتاوى	كتاب الطيف متعلق
مقدمة أبي الليث	الفتاوى	كتاب الطيف متعلق
مسائل	شروط	أربعون حديثاً
مسائل	شروط	مترجمة بالتركي

مقدمة أبي الليث	مقدمة	تحفة الملوك
الفتاوى	الفتاوى	لنزيل الديار
كتاب أبيها	كتاب أبيها	كتاب أبيها
كتاب أبيها	كتاب أبيها	كتاب أبيها
كتاب أبيها	كتاب أبيها	كتاب أبيها
كتاب أبيها	كتاب أبيها	كتاب أبيها
كتاب أبيها	كتاب أبيها	كتاب أبيها
كتاب أبيها	كتاب أبيها	كتاب أبيها

ملك القدر المحقق
راعي عفو ربه العفو
أبو بكر ابن الكورني
عبد السلام
هو أعتسالي
في المدني

٩٤



هَذَا كِتَابُ الْمَقْدَمَةِ أَبُو الْبَيْتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقِيْنَ وَلَا عُدْوَانَ
إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الْبَرِيَّةِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ **قَالَ الْفَقِيه** أَبُو الْبَيْتِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ
رَحْمَةِ اللَّهِ **إِعْلَمْ** بَانَ الصَّلَاةَ فَرِيضَةً قَائِمَةً وَشَرِيعَةً
ثَابِتَةً عُرِفَتْ فَرَضِيَّتُهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْتِمَاعِ
الْأُمَّةِ **أَمَّا** الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى اقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُنَا بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ
وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ

75 **وقوله** تَعَالَى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى

وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُنَا بِحَافِظَةِ

خَمْسِ صَلَوَاتٍ وَالْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ

وقوله تَعَالَى إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا

مَوْقُوتًا أَيِ فَرَضًا مَوْقُوتًا **وَأَمَّا الْقِنَّةُ** فَمَارُوِي عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ

بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ

مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَيِّدًا **وَجَاءَ** فِي خَيْرٍ آخَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ أَيُّهَا النَّاسُ صَلُّوا خَمْسَكُمْ وَصُومُوا
شَهْرَكُمْ وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَيِّبَةً بِهَا
أَنْفُسُكُمْ تَدْخُلُوا جَنَّاتٍ رِجَالُكُمْ بِأَحْسَابٍ وَلَا عَذَابٍ
وَجَاءَ فِي خَيْرٍ آخَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ
الْصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ فَمَنْ أَقَامَهَا فَقَدْ أَقَامَ الدِّينَ وَمَنْ
تَرَكَهَا فَقَدْ هَدَمَ الدِّينَ **وَأَمَّا** إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ فَإِنَّ الْأُمَّةَ قَدْ
جَمَعَتْ مَنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِلَى يَوْمِنَا هَذَا عَلَى فُرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ
مُنْكَرٍ وَلَا رَدٍّ رَادٍ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ مِنْ أَقْوَى الْحُجَجِ بِدَلِيلٍ

مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ ٧٦
لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الصَّلَاةِ **فَصَلُّ** ثُمَّ أَعْلَمُ بِأَنَّ الْفَرْضَ
عَلَى نَوْعَيْنِ فَرْضُ عَيْنٍ وَفَرْضُ كِفَايَةٍ **أَمَّا** فَرْضُ الْعَيْنِ مَا إِذَا
أَقَامَ بِهِ الْبَعْضُ لَا يَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ
وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَالْإِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ
وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالْجِهَادِ إِذَا كَانَ التَّفِيرُ عَامًّا **وَأَمَّا** فَرْضُ
الْكِفَايَةِ مَا إِذَا أَقَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ
كَرَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَ
الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّلَاةِ عَلَى
الْجَنَازَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْجِهَادِ

إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّغْيِيرُ عِلْمًا **فصل** ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ
اللَّهِ تَعَالَى الرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ الْأَسْتِغْفَارُ
وَمِنْ الْمُؤْمِنِينَ الدُّعَاءُ وَفِي الْمُلُغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الدُّعَاءِ وَ
فِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنْ أَرْكَانٍ مَعْلُومَةٍ وَأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ
فصل ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَدَّثَ عَلَى نَوْعَيْنِ حَدَّثٌ حَقِيقِيٌّ
وَحَدَّثٌ حَكْمِيٌّ **أما** الْحَدَّثُ الْحَقِيقِيُّ كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالَّذِي
وَالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ **وأما** الْحَدَّثُ
الْحَكْمِيُّ كَالنُّومِ وَالْأَغْمَاءِ وَالْجُنُونِ وَالْقَهْقَمَةُ فِي كُلِّ
صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ **فصل** ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ الطَّهَارَةَ
عَلَى نَوْعَيْنِ طَهَارَةٌ غَلِيظَةٌ وَطَهَارَةٌ خَفِيفَةٌ **وأما** الطَّهَارَةُ

الغَلِيظَةُ كَالْأَغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ٢٢٧
وأما الطَّهَارَةُ الْخَفِيفَةُ كَالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ **فصل** ثُمَّ أَعْلَمَ
بِأَنَّ الْمَاءَ عَلَى نَوْعَيْنِ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَمَاءٌ مُقَيَّدٌ **أما** الْمَاءُ الْمُطْلَقُ
كُلُّ مَاءٍ لَوْ نَظَرَ إِلَيْهِ نَاطِرٌ سَمَاهُ مَاءٌ عَلَى الْأَطْلَاقِ كَالْمَاءِ الَّذِي
نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ وَمَاءُ الْعْيُونِ وَمَاءُ الْأَبَارِ وَمَاءُ الْبَحَارِ
وَمَاءُ الْغُدْرَانِ وَمَاءُ الْحَيَاضِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَحُكْمُهُ
أَنَّهُ طَاهِرٌ وَطَهُورٌ يُزِيدُ النِّجَاسَةَ الْحَقِيقِيَّةَ وَالْحَكْمِيَّةَ
عَنِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَيَجُوزُ الْأَغْتِسَالُ وَالْوُضُوءُ بِهِ **وأما**
الْمَاءُ الْمُقَيَّدُ كَالْمَاءِ الَّذِي يُسْتَخْرَجُ بِالْعِلَاجِ كَمَاءِ الْقَتَاةِ
وَالْقَتَدِ وَمَاءِ الْبَطِيخِ وَمَاءِ الصَّابُونِ وَمَاءِ الْحُرْضِ

وَمَا الْقَرَعُ وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ فَحُكْمُهُ أَنَّهُ طَاهِرٌ يُزِيلُ
النَّجَاسَةَ الْحَقِيقِيَّةَ عَنِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ
وَالْإِغْتِسَالُ بِهِ كَذَا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ وَالْطَّحَاوِيُّ
فِي كِتَابِهِ **وَقَالَ** مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ طَاهِرٌ
غَيْرُ طَهْوٍ لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ الْحَقِيقِيَّةَ وَالْحُكْمِيَّةَ عَنِ الثَّوْبِ
وَالْبَدَنِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ قَوْلُ الزُّفَرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ كَمَا قَالَ
الْكَرْخِيُّ وَالْطَّحَاوِيُّ وَالْأَصَحُّ مَا قَالَهُ **وَرَوَى** عَنْ أَبِي يُوسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِ الْأَمَالِيِّ أَنَّ كُلَّ ثَوْبٍ إِذَا
أَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ فَاحْكُمُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَنْعَصِرُ بِالْعَصْرِ

وَالْمَجُوزُ الْوُضُوءُ وَالْإِغْتِسَالُ بِهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
وَنُكْرَاهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي مُخْتَلَفِهِ وَفِي كِتَابِ الْعَيُونِ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ
النَّجَاسَةَ الْحَقِيقِيَّةَ عَنِ الْبَدَنِ فِي قَوْلِهِمْ جَمْعًا وَأَنَا الْأَجْمَعُونَ
فِي الثَّوْبِ فَقَدْ بَيَّنَّ حَقِيقَةً وَأَبَى يَوْسُفَ يَزِيلُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يُزِيلُ

فَإِنَّهُ يُزِيلُ

فَإِنَّهُ يُزِيلُ النَّجَاسَةَ عَنْهُ كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ وَمَا الْوَرْدُ وَمَا ١٨
اشْبَهَ ذَلِكَ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَنْعَصِرُ بِالْعَصْرِ فَإِنَّهُ لَا يُزِيلُ
النَّجَاسَةَ عَنْهُ كَالْعَسَلِ وَالسَّمْنِ وَالذَّهْنِ وَالذَّبْسِ وَمَا
اشْبَهَ ذَلِكَ **فصل** ثُمَّ أَعْلَمُ بِأَنَّ لِلصَّلَاةِ شُرَاطِينَ وَأَرْكَانًا
وَوَاجِبَاتٍ وَسُنَنًا وَأَدَابًا وَأَمَّا شُرَاطِينُهَا فَسِتَّةُ الظَّهَارِ
مِنَ الْحَدِيثِ وَالطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَسِتْرَةُ الْعَوْرَةِ
وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتُ وَالنِّيَّةُ وَأَمَّا أَرْكَانُهَا فَسِتَّةٌ
أَيْضًا تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ وَالْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ وَالرُّكُوعُ وَ
السُّجُودُ وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ مَقْدَارُ التَّشَهُُّدِ وَالْخُرُوجُ
مِنَ الصَّلَاةِ بِصُنْعِ الْمُصَلِّي فَرَضٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَعِنْدَهُمَا لَيْسَ بِفَرْضٍ **فصل** ثُمَّ أَعْلَمَ بَانَ تَكْبِيرَ الْاِفْتِتَاحِ
لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا
اللَّهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ هِيَ مِنَ الصَّلَاةِ **فصل** وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّ
الطَّهَّارَةَ مِنَ الْحَدَثِ شَرْطٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أما**
الْكِتَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا
بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَإِنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى
أَمْرًا بِغَسْلِ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ وَالْأَمْرُ
مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَدُلُّ لِلْإِجَابِ **وأما** السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ

79 الطَّهُّورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ **فصل** وَإِنَّمَا
قُلْنَا بِأَنَّ الطَّهَّارَةَ مِنَ النِّجَاسَةِ شَرْطٌ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ **أما** الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ
وَقِيلَ فِي التَّفْسِيرِ إِي فَقَصِّرْ **وأما** السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى
صَلَاةَ امْرِئٍ بِغَيْرِ طَهُّورٍ وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ غُلُولٍ وَالْغُلُولُ
هِيَ الْخِيَايَةُ فِي الْمَغْنَمِ **فصل** وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أما** الْكِتَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا
زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَالْمُرَادُ مِنَ الزَّيْنَةِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ
وأما السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَقَالَ
 لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يَجِدُكُمْ ثَوْبَيْنِ **فِي** رَوَايَةٍ
 أُخْرَى أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ **فصل** وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّ اسْتِقْبَالَ
 الْقِبْلَةِ شَرْطٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أما** الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ
 تَعَالَى قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ
 فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ **وأما** السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حِينَ عَلَّمَ لَأَعْرَابِيٍّ
 أَرْكَانَ الصَّلَاةِ أَمَرَهُ فِي ذَلِكَ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ **فصل**
 وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّ الْوَقْتَ شَرْطٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أما**
 الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ

80 وَحِينَ تَصْبَحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا
 وَحِينَ تُظْهِرُونَ وَذَكَرَ فِي التَّفْسِيرِ الْمُرَادُ بِهِ أَوْقَاتُ
 الصَّلَاةِ **وأما** السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ أُمِّي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِزَاءِ
 بَابِ الْكَعْبَةِ يَوْمَئِذٍ فَصَلِّ الْفَجْرَ فِي يَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ طَلَعَ
 الْفَجْرُ الثَّانِي وَصَلِّ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ مِقْدَارَ شَرَاكَ
 النَّعْلِ وَصَلِّ الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ وَصَلِّ
 الْمَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَصَلِّ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ
 الشَّفَقُ وَالشَّفَقُ هُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِي الْأَفُقِ بَعْدَ الْحُمْرَةِ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ هُوَ الْحُمْرَةُ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ فِي يَوْمِ الثَّانِي
حِينَ اسْفَرَجَدَّ أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ
مِثْلَهُ وَصَلَّى الْعَصْرَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ وَصَلَّى
الْمَغْرِبَ حِينَ يُفْطِرُ الصَّائِمُ وَصَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ بَعْدَ مَا
مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ وَقَالَ يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُكَ
وَوَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَوَقْتُ أُمَّتِكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ
الْوَقْتَيْنِ **فصل** وَإِنَّمَا قُلْنَا بِإِذْنِ النَّبِيِّ شَرْطُ بَالِ كِتَابِ
وَالسُّنَّةِ **أما** الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا
اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَالْإِخْلَاصُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ
وَأما السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

الصبح

حين

وسلم

81 وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ
مَا نَوَى يَعْنِي لَا تَحْصُلُ فَضِيلَتُهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ الْخَالِصَةِ
وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الدُّنْيَا
يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٌ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ **فصل**
وَإِنَّمَا قُلْنَا بِإِذْنِ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِيحِ رُكْنُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أما**
الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى وَقَوْلُهُ تَعَالَى
وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ **وَأما** السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ وَتَحْرِيمُهَا
التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ **فصل** وَإِنَّمَا قُلْنَا بِإِذْنِ الْقِيَامِ

رُكْنٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أَمَّا** الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى
 وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ أَيَّ خَاشِعِينَ **وَأَمَّا** السُّنَّةُ فَمَارُوي
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يُصَلِّي
 الْمَرِيضُ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
 فَسُتْلِقًا عَلَى قَفَاهُ يُؤْمِي إِيمَاءً بِرَأْسِهِ الزُّكُوعَ وَالسُّجُودَ
 فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أُولَى بِالْتَّجَاوُزِ وَالْكُرْمِ
فصل وإنما قلنا بيان القراءة رُكْنٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أَمَّا**
 الْكِتَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاقْرَأْ مَا تيسر من القرآن **وَأَمَّا**
 السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنَّهُ قَالَ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِالْقِرَاءَةِ **فصل** وإنما قلنا بيان الزُّكُوعَ

82 السُّجُودَ رُكْنٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أَمَّا** الْكِتَابُ قَوْلُهُ
 تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ
 وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ **وَأَمَّا** السُّنَّةُ فَمَارُوي
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حِينَ عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ
 أَرْكَانَ الصَّلَاةِ عَلَّمَهُ فِي ذَلِكَ الزُّكُوعَ وَالسُّجُودَ **فصل** وإنما
 قلنا بيان القعدة الأخيرة رُكْنٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **أَمَّا**
 الْكِتَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا
 وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ **وَأَمَّا** السُّنَّةُ فَمَارُوي عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ
 بَعْدَ مَا قَعَدَ قَدْرَ الشَّهِيدِ فَقَدْ قُتِلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ

كَانَ خَلْفَهُ إِنْ كَانَ حَالُهُمْ مِثْلَ حَالِهِ **فصل** وَأَمَّا
 وَاجِبَاتُهَا سَبْعَةٌ تَعَيَّنَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَشَيْءٌ
 مَعَهَا مِنَ الْقُرْآنِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَالْقَعْدَةُ الْأُولَى
 وَقِرَاءَةُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ وَالْجَهْرُ فِيمَا يُجْهَرُ
 وَالْخَفَاةُ فِيمَا يُخَافُ وَالْقُنُوتُ فِي الْوُتْرِ وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ
 قَالَ بَعْضُهُمْ هُمَا وَاجِبَانِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُمَا سُنَّتَانِ
 وَالْاِخْتِلَافُ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي وَجُوبِ سَجْدَةِ السَّهْوِ قَالَ
 بَعْضُهُمْ تَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ إِنْ تَرَكَهُمَا سَاهِيًا
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ **فصل** وَأَمَّا
 سُنَنُهَا فَاثْنِي عَشَرَ الشَّاءُ وَالتَّعَوُّذُ وَالتَّسْمِيَةُ وَالتَّامِيمُ

83 وَتَسْبِيحَاتُ الزُّكُوعِ وَالتَّسْمِيَةُ وَالتَّحْمِيدُ وَتَسْبِيحَاتُ
 السُّجُودِ وَقِرَاءَةُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى وَقِرَاءَةُ فَاتِحَةِ
 الْكِتَابِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ وَالتَّكْبِيرَاتُ الَّتِي تَخْلُلُ
 فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِيحِ وَإِصَابَةُ لَفْظَةِ
 السَّلَامِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ آدَابٌ فَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا سَمِينَا
 شَرْطًا لَا يَصِحُّ دُخُولُهُ فِي الصَّلَاةِ سِوَاكَ كَانَ عَامِدًا أَوْ نَا
 سِيًا وَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا سَمِينَاهُ رُكْنًا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ
 فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُمْكِنُ قَضَاؤُهُ قَضَاهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ
 قَضَاؤُهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا سَمِينَاهُ وَاجِبًا
 فَإِنْ كَانَ سَاهِيًا تَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا

لَا تَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السُّهُو وَلَكِنْ تَكُونُ صَلَوتُهُ عَلَي
النَّقْصَانِ وَلَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا سَمِّيَتْهُ سُنَّةٌ سَوَاءٌ كَانَ سَا
هِيًا أَوْ عَامِدًا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السُّهُو وَلَا تَفْسُدُ صَلَوتُهُ
إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَامِدًا يَكُونُ مُسَيِّئًا **فصل** ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ
لِلْوُضُوءِ فَرَائِضَ وَسُنَنًا وَنَوَافِلَ وَمُسْتَحَبَّاتٍ وَأَدَابًا وَ
كَرَاهِيَةً وَمَنْهِيًا **أما** فَرَائِضُهُ فَارْبَعٌ غَسْلُ الْوَجْهِ وَالْجَوِّ
مَا يُوَاجِهُهُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ مِنْ قِصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى أَسْفَلِ
الدَّقِيقِ وَمِنْ شَحْمَةِ الْأُذُنِ إِلَى شَحْمَةِ الْأُذُنِ وَالْعِذَارَانِ
يَدْخُلَانِ فِي الْغَسْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَ
قَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَدْخُلَانِ فِي الْغَسْلِ وَغَسْلُ

84 الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقِ وَمَسْحُ الزَّائِسِ وَغَسْلُ الرَّجُلَيْنِ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ
إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَيَدَيْكُمْ إِلَى الْمِرْفَقِ
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَاللَّهُ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُهُ يَغْسِلُ الْأَعْضَاءَ الثَّلَاثَةَ وَمَسْحُ
الزَّائِسِ وَالْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْإِجَابِ وَالْمِرْفَقَانِ وَ
الْكَعْبَانِ يَدْخُلَانِ فِي الْغَسْلِ **فصل** وَأَمَّا سُنَنُهُ فَعَشْرَةٌ
تَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ
ثَلَاثًا قَبْلَ ادِّخَالِهُمَا الْإِنَاءَ وَالْإِسْتِنْجَاءُ بِأَمَّا عِنْدَ وَجُودِ
الْمَاءِ وَالْإِسْتِنْجَاءُ بِالْحِجْرِ أَوْ الْمَدَرِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ وَالسَّوَالُ

وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ وَتَحْلِيلُ
اللِّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ وَغَسْلُ الْأَعْضَاءِ الْمَفْرُوضَةِ فِي الْمَرَّةِ
الثَّالِثَةِ **فصل** وَأَمَّا نَوَافِلُ الْوُضُوءِ فَسِتَّةٌ مَسْحُ الْيَدِ بَعْدَ
الِاسْتِنْجَاءِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ وَذِكْرُ الدُّعَاءِ عِنْدَ
غَسْلِ كُلِّ عَضْوٍ وَمَسْحُ الرِّقْبَةِ وَغَسْلُ الْأَعْضَاءِ الْمَفْرُوضَةِ
فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ وَرَشُّ الْمَاءِ عَلَى الْفَرْجِ وَالسَّرَاوِيلِ بَعْدَ الْفَرَغِ
مِنَ الْوُضُوءِ **فصل** وَأَمَّا مُسْتَحَبَّاتُهُ فَسِتَّةٌ النِّيَّةُ فِي ابْتِدَاءِ
الْوُضُوءِ وَالْبِدَايَةُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَالْبِدَايَةُ
بِمَا مِنْهُ وَمُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ وَمُرَاعَاةُ الْمَوَالَاتِ اتِّقَاءً
عَنِ الْجَفَافِ وَاسْتِعَابُ جَمِيعِ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ **فصل** وَأَمَّا

أَدَابُهُ فَسِتَّةٌ تَرْكُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا 85
وَتَرْكُ اسْتِقْبَالِ عَيْنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَتَرْكُ الْكَلَامِ
سِوَى الْأَدْعِيَةِ الَّتِي تُدْعَى بِهَا عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عَضْوٍ
وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ بِيَدِ الْيَمَنِ وَالِامْتِخَاطُ
بِيَدِ الْيُسْرَى وَسُرُّ الْعَوْرَةِ بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ **فصل**
وَأَمَّا كَرَاهِيَةُ الْوُضُوءِ فَسِتَّةٌ تَعْنِيفُ ضَرْبِ الْمَاءِ عَلَى
الْوَجْهِ وَالنَّظْرُ إِلَى الْعَوْرَةِ وَالْقَاءُ الْبُزَاقُ فِي الْبَوْلِ
وَالِامْتِخَاطُ فِي الْمَاءِ وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ بِيَدِ
الْيُسْرَى وَالِامْتِخَاطُ بِيَدِ الْيَمَنِ وَالْكَلَامُ فِي حَالِ الْاسْتِنْجَاءِ
فصل وَأَمَّا مَنَاهِيهِ فَسِتَّةٌ كَشْفُ الْعَوْرَةِ بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ

وَالْقَاءُ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ فِي الْمَاءِ وَالْإِسْتِجَاءُ بِيَدِ الْيَمَنِ
إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَإِسْرَافُ الْمَاءِ بِالْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَ
غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الْمَفْرُوضَةِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَوْ أَقَلَّ
وَالْمَسْحُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ عُرْيَانًا **فصل** ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ الْإِسْتِجَاءَ
عَلَى تِسْعَةٍ أَوْ جِدِ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا فَرِيضَةٌ وَوَاحِدٌ مِنْهَا وَاجِبٌ
وَوَاحِدٌ مِنْهَا سُنَّةٌ وَوَاحِدٌ مِنْهَا مُسْتَحَبٌّ وَوَاحِدٌ مِنْهَا
إِحْتِيَاطٌ وَوَاحِدٌ مِنْهَا بَدْعٌ **أَمَّا** الْأَرْبَعَةُ الَّتِي مِنْهَا
فَرِيضَةٌ فَهِيَ الْإِسْتِجَاءُ عِنْدَ الْأَغْتِسَالِ مِنَ الْجَبَابَةِ
وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَغَسْلُ النَّجَاسَةِ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ
مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ **وَأَمَّا** الْوَاجِبُ إِذَا كَانَتْ النَّجَاسَةُ قَدْرَ

86 الدَّرْهِمِ فَالْإِسْتِجَاءُ يَكُونُ وَاجِبًا وَأَمَّا السُّنَّةُ إِذَا
كَانَتْ النَّجَاسَةُ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ فَالْإِسْتِجَاءُ يَكُونُ
سُنَّةً وَأَمَّا الْمُسْتَحَبُّ إِذَا بَالَ وَلَمْ يَتَغَوَّطْ فَإِنَّهُ يَغْسِلُ
قَبْلَهُ دُونَ دُبُرِهِ وَأَمَّا الْإِحْتِيَاطُ إِذَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنْ بَدَنِ
وَلَمْ يَتَلَطَّحْ فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ إِحْتِيَاطًا وَأَمَّا الْبَدْعُ
عَ إِذَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ سَيْلَيْنِ أَوْ الْيَخْمِ مِنْ دُبُرِهِ فَإِنَّهُ
لَا يَسْتَنْجِي وَلَوْ اسْتَنْجَى تَكُونُ بَدْعٌ وَلَوْ اسْتَنْجَى ثَلَاثَ حَرَاتٍ
أَوْ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنَ التُّرَابِ فَإِنَّهُ يُجْزِي وَالْعَدَدُ لَيْسَ
بِشَرْطٍ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ وَالْإِنْقَاءُ شَرْطٌ حَتَّى لَوْ انْقَى
نَجَسٌ وَاحِدٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الثَّلَاثِي وَلَوْ انْقَى نَجَسٌ يَحْتَاجُ

إِلَى الثَّلَاثِ وَلَوْ لَمْ يَتَّقِ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى
يُنْقِيَهُ وَلَوْ كَانَ لِحَجْرٍ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَاسْتَبْنَحَى بِكُلِّ حَرْفٍ فَحَصَلَ
التَّطَهُّرُ فَإِنَّهُ يُجْزِي وَالْعَدَدُ بِشَرْطٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ الثَّلَاثُ
وَاحْتِجَ بِمَارُوِيٍّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ
مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْحَجْنِ فَسَأَلَنِي حَجْرًا لِمَنِ اسْتَبْنَحَاءُ
فَأَتَيْتُهُ بِحَجْرَيْنِ وَرِوْثَةٍ فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَرَمَى الرِّوْثَةَ وَقَالَ هَذَا
رِجْسٌ وَنَكْسُ الرِّجْسِ وَالتَّكْسُ مَعْنَى وَاحِدٍ قُلْنَا هَذَا الْخِزْمُ
حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَرَمَى
الرِّوْثَةَ وَلَمْ يُسْأَلِ الثَّلَاثَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ
فصل وَيَجُوزُ الِاسْتَبْنَاءُ بِسِتَّةِ أَشْيَاءَ بِأَحْجَارٍ وَالْمَدَرِ وَالْتُّرَابِ

وَالْخِرْقَةُ وَاللِّبْدُ وَالْقُطْنُ وَيَكْفُرُ الِاسْتَبْنَاءُ بِسِتَّةِ أَشْيَاءَ **87**
بِالْعَظْمِ وَالرُّوْثِ وَالْخَرْقِ وَالْفَحْمِ وَالْأَجْرُ وَعَلَفِ الدَّوَابِّ
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ **فصل** فَإِنْ قِيلَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الِاسْتَبْنَاءِ
وَالِاسْتِنْقَاءِ وَالِاسْتِبْرَاءِ فَقُلْ الِاسْتَبْنَاءُ هُوَ اسْتِعْمَالُ
الْأَحْجَارِ وَالْمَاءِ وَالسَّعَالِ وَهُوَ أَنْ يَتَخَنَّحَ الرَّجُلُ حَتَّى
يَزُولَ الْمَاءُ مِنْ مَثَانِيهِ بِفَرْكِ ذِكْرِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ
أَنْ يُنْقَلَ بِقَدَمَيْهِ مِنْ مَوْضِعٍ الْغَائِطِ إِلَى مَوْضِعٍ الظَّهَارِ
حَتَّى يَسْتَيْقِنَ بِزَوَالِ أَثَرِ بَوْلِهِ **وَأَمَّا** الِاسْتِنْقَاءُ فَهُوَ
طَلَبُ النِّقَاقَةِ بِأَحْجَارٍ وَالْمَدَرِ وَالتُّرَابِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ
أَنْ يَذْلِكَ مَقْعَدُهُ حَتَّى تَذْهَبَ الرَّائِحَةُ الْكَرِيمَةُ

بِشِمَالِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ أَنْ يَدُلَّكَ مَقْعَدُ حَتَّى
يَقْرُبَ إِلَى الْجَفَافِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ أَنْ يَنْشَفَ بِالْمِنْشَفَةِ
أَوْ بِالْخِزْقَةِ حَتَّى لَا يَقْطُرَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمِلُ عَلَى الثَّوْبِ **وَأَمَّا**
الْإِسْتِبْرَاءُ فَهُوَ أَنْ يَرْكُضَ رَجُلٌ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى تَزُولَ
بُرُودَةُ الطَّبِيعَةِ عَنْهُ **فصل** اعْلَمْ بِأَنَّ الْمُسْتَنْجِيَّ يَحْتَاجُ
عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْخَلَاءِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ إِلَى سِتَّةِ
أَشْيَاءَ أَوَّلُهَا الْبِدَايَةُ بِرَجْلِهِ الْيُسْرَى وَالثَّانِي الْإِسْتِعَاذَةُ
بِاللَّهِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ
الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ **وَالثَّالِثُ** أَنْ يَسْتَنْجِيَ
بِثَلَاثَةِ أَجْجَارٍ أَوْ بِثَلَاثِ مَدَرَاتٍ أَوْ بِثَلَاثِ حَفَنَاتٍ مِنَ التُّرَابِ

وَالرَّابِعُ الْخُرُوجُ بِرَجْلِهِ الْيُمْنَى وَالْخَامِسُ الشُّكْرُ لِلَّهِ **88**
وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي مَا يُؤْذِينِي
وَأَمْسَكَ عَنِّي مَا يَنْفَعُنِي وَرُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ
وَرُوي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخَافِظِ مِنَ الْمُودِي **وَالسَّادِسُ** أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي
الْخَلَاءِ بِدَلِيلٍ مَا رُوي عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْكَئِيفِ يَبْسُطُ رِجْلَهُ وَيَقُولُ
أَيُّهَا الْمَلِكُ الْخَافِظَانِ عَلَيَّ اجْلِسَا هُنَا فَإِنِّي قَدْ عَا
هَدْتُ اللَّهَ أَنْ لَا تَكَلَّمَ فِي الْخَلَاءِ **فصل** وَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ

أَنْ يَتَوَضَّأَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَسْتَبْجِي بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا فَرَغَ مِنْ
الْإِسْتِجَاءِ يَقُولُ **اللَّهُمَّ** اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي
مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَاجْعَلْنِي مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ وَاجْعَلْنِي
مِنَ الَّذِينَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ **وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى**
يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا وَجَعَلَ
الْإِسْلَامَ نُورًا وَقَادًا وَدَلِيلًا إِلَى جَنَّاتِ النَّعِيمِ
وَالَّذِي دَارَكَ دَارَ السَّلَامِ **وَيَقُولُ** اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي وَاسْتُرْ
عَوْرَتِي ثُمَّ يَسْتَأْذِنُ بِالسَّوَالِ إِنْ كَانَ لَهُ مَسْأَلَةٌ فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ مَسْأَلَةٌ فَيَسْتَأْذِنُ بِالْأَصْبَعِ فَإِنَّهُ يُجْزَى **وَيَقُولُ**

اللَّهُمَّ طَهِّرْ نَفْسِي وَقَلْبِي وَخَصْ ذُنُوبِي **ثُمَّ يَتَمَضَّمُ** 89
وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى تِلَاوَةِ ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ
عِبَادَتِكَ **ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ** وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَوِّحْنِي رَائِحَةَ
الْجَنَّةِ وَارْزُقْنِي مِنْ نَعِيمِهَا **ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَقُولُ**
اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ يُبَيِّضُ وَجْوهَ أَوْلِيَائِكَ
وَلَا تُسَوِّدْ وَجْهِي يَوْمَ تُسَوِّدُ وَجْوهَ أَعْدَائِكَ **ثُمَّ يَغْسِلُ**
يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ **وَيَقُولُ** اللَّهُمَّ اعْطِنِي كِتَابِي بِقَيْنِي
وَحَاسِبِي حِسَابًا يَسِيرًا **ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمِرْفَقِ**
وَيَقُولُ اللَّهُمَّ لَا تَعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي
ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ وَأَنْزِلْ عَلَيَّ

مِنْ بَرَكَاتِكَ **ثُمَّ يَمْسَحُ أذنيه ويقول اللهم اجعلني من**
الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ **ثُمَّ يَمْسَحُ رقبته**
ويقول اللهم اغفر رقبتي من النار واحفظني من ^{سل} السلا
والاغلال **ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَهُ اليمنى ويقول اللهم ثبت**
قَدَمِي عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزُولُ فِيهِ الْأَقْدَامُ وفي رواية أخرى
يَوْمَ تَزُولُ فِيهِ الْأَقْدَامُ **ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَهُ اليسرى ويقول**
اللهم اجعل لي سعيًا مشكورًا وذنبا مغفورًا وعملا مقبولا
وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ بِعَفْوِكَ يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ
الرَّاحِمِينَ فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى السَّمَاءِ
وَيَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ **ثُمَّ** 90
يَنْظُرُ إِلَى الْأَرْضِ **ويقول** وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ
ثُمَّ يَقْرَأُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَيَّ أَثَرِ الْوُضُوءِ لِأَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا **وروي** عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَرَأَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدْرِ عَلَيَّ أَثَرِ الْوُضُوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ثَوَابَ
خَمْسِينَ سَنَةً صِيَامِ نَهَارِهَا وَقِيَامِ لَيْلِهَا وَمَنْ قَرَأَ مَرَّتَيْنِ
آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا آتَى الْخَلِيلَ وَالْكَالِمَ وَالرَّفِيعَ
وَالْحَبِيبَ وَمَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَفْتَحُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ثَمَانِيَةَ
أَبْوَابِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ بِإِحْسَابٍ وَلَا عَنَابٍ

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَرَأَ آيَاتُ التَّلَاوةِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى اثْرِ الْوُضْوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الصَّادِقِينَ وَمَنْ قَرَأَ مَرَّتَيْنِ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَمَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَحْشُرُهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِي مَحْشَرِ الْأَنْبِيَاءِ **فصل ثم أعلم بأن الطهارة على ستة أوجه أولها أن يطهر قلبه من دون الله تعالى **وثانيها** أن يطهر قلبه من الغل والغش والحقد والحسد **وثالثها** أن يطهر لسانه من الفحش والكذب والغيبة والنميمة **ورابعها** أن يطهر بطنه من أكل الحرام و**

خامسها أن يطهر ظاهره من لبس الحرام **وسادسها** طهارة **91** شرعية وهو أن يطهر برطلين من الماء رطل الاستنجاء ورطل لجميع الأعضاء حتى يصير أهلاً للعبودية **وروي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال** كان أبو حنيفة يطهر بثلاثة أرطال رطل الاستنجاء ورطل لجميع الأعضاء سوي القدمين ورطل للقدمين وإن زاد أو نقص جاز **فصل** ثم أعلم بأن الطهارة على نوعين طهارة حقيقية وطهارة حكمية **أما** الطهارة الحقيقية كالوضوء والغسل بالتميم **فصل** ثم أعلم بأن السنة على نوعين سنة أخذها

هَدَايَةٍ وَتَرْكُهَا ضَلَالَةٌ كَالْوُتْرِ وَالْإِقَامَةِ
وَسُنَّةِ الْفَجْرِ وَسُنَّةِ الظُّهْرِ وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ وَسُنَّةُ
أَخَذِهَا بِضِيْلَةٍ وَتَرْكُهَا لَا يُؤْذِي إِلَى خَرَجِ كَصَلَاةِ
التَّطَوُّعِ وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ
اللَّهُ إِذَا ارَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ
قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ مُحْدِثًا
فَلْيَتَوَضَّأْ لِأَنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الْوُضُوءَ وَاضْمَرَ
فِيهِ الْحَدِيثَ وَكَرِهَ أَنْ يَفْتَحَ كِتَابَ الصَّلَاةِ بِذِكْرِ الْحَدِيثِ
لِأَنَّ هَذَا كِتَابُ شَرِيفٍ لِمَا رُوِيَ عَنْ شَقِيقِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الزَّاهِدِ الْبَلْخِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ قَرَأْتُ كِتَابَ الصَّلَاةِ

عَلَى أَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُوقِ الْقَلَائِشِيِّينَ وَعَلَى 92
رَأْسِي قَلَنْسُوَةٌ قَدْ بَدَتْ الْقُطْنَةُ مِنْهَا فَقَالَ لِي يَا أَبَا عَلِيٍّ
مَا رَأَيْتُ تَحْتَ حُضْرَاءِ السَّمَاءِ وَلَا فَوْقَ أَدِيمِ الْأَرْضِ أَشْرَفَ
وَأَفْخَرَمَنْ هَذَا الْكِتَابِ سِوَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُوِيَ
عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ تَخَرَّقَ فِي كَتَبِي
كِتَابُ الصَّلَاةِ كَذَا وَكَذَا مَرَّةً فَمَا نَظَرْتُ فِيهِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَفَدْتُ
فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَايِدَةً جَدِيدَةً وَرُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ قَرَأْتُ كِتَابَ الصَّلَاةِ وَقُرِئَ عَلَيَّ أَرْبَعٌ مِائَتِ
مَرَّةٍ فَمَا نَظَرْتُ فِيهِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَفَدْتُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَايِدَةً جَدِيدَةً
مَسْئَلَةٌ فَإِنْ قِيلَ لَيْ مُسْلِمٍ لَوَادِي الْفَرِیْضَةِ لَا تَقْبَلُ مِنْهُ

فَقُلْ لَهُ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ لَوَادَتَا الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ
لَا تَقْبَلُ مِنْهُمَا وَبِتَرْكِهِمَا تُثَابَانِ **مَسْئَلَةٌ** فَإِنْ قِيلَ لَيْ
سَتْ تَقُومُ مَقَامَ الْفَرِيضَةِ فَقُلِ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ سُنَّةٌ
وَلَكِنْ تَقُومُ مَقَامَ الْفَرِيضَةِ **مَسْئَلَةٌ** فَإِنْ قِيلَ أَيُّ جَنْبٍ
لَا يَلْزَمُهُ الْغُسْلُ فَقُلْ جَنْبُ الْغُسْلِ وَبَقِيَ عَلَى أَعْضَائِهِ
لَمْعَةٌ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ عِنْدَ
وُجُودِ الْمَاءِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ **مَسْئَلَةٌ**
فَإِنْ قِيلَ أَيُّ مَصَلٍّ جَازَتْ صَلَاتُهُ بِغَيْرِ قِرَاءَةِ فَقُلِ الْأَمِيُّ
وَالْأَخْرَسُ وَاللَّاحِقُ **مَسْئَلَةٌ** فَإِنْ قِيلَ يَمُ عَرَفَتِ الْفَرِيضَةَ
مِنَ السُّنَّةِ وَالسُّنَّةَ مِنَ النَّفْلِ فَقُلِ الْفَرِيضَةُ مَا أَمَرَ اللَّهُ

تَعَالَى بِهِ وَفَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَمِيعِ عُمُرِهِ 93
فَيَكُونُ ذَلِكَ فَرِيضَةً عَلَيْنَا **وَأَمَّا السُّنَّةُ** فَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تُلُقَاءِ نَفْسِهِ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ
فِي جَمِيعِ عُمُرِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْنَا سُنَّةً **وَأَمَّا النَّفْلُ** فَمَا فَعَلَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَقْتٍ وَتَرَكَهُ فِي وَقْتٍ
وَذَكَرَ فَضِيلَتَهُ لِأُمَّتِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْنَا نَفْلًا **وَجَوَابُ**
أَخْرَ الْفَرِيضَةَ مَا يَكُونُ تَارِكُهَا عَاصِيًا وَجَاحِدًا كَافِرًا
وَالسُّنَّةُ مَا يَكُونُ تَارِكُهَا فَاسِقًا وَجَاحِدًا مُبْتَدِعًا
وَالنَّفْلُ مَا لَا يَكُونُ تَارِكُهَا فَاسِقًا وَلَا جَاحِدًا مُبْتَدِعًا
وَلَكِنْ يَكُونُ لَهُ بِإِثْنَانِهِ زِيَادَةٌ فِي الدَّرَجَاتِ وَبِتَرْكِه نَقْصَانٌ

في الذمجات **مسئلة** فان قيل الظهارة تجب لاجل
الصلوة ام لاجل الحدث فقل له الظهارة تجب لاجل
الصلوة عند وجود الحدث حتى لو دخل وقت الصلوة
وهو متطهر لا يجب عليه الوضوء ولو دخل وقت
الصلوة وهو محدث وجب عليه الوضوء **مسئلة**
فان قيل لا تيان بالايمان فريضة ام سنة فقل لا قرار
السابق بوحدة انية الله تعالى وبرسالة المصطفى عليه
السلام وبما جاء به جميع الانبياء والرسل عليهم
السلام فريضة والشكرار والاعادة عليها سنة **مسئلة**
فان قيل كيف عرفت الله تعالى فقل ليس له كيف ولا كيفية

ولا تشبيه بل عرفت بتعريفه اياي فقد عرفتني حتي 94
عرفته **مسئلة** فان قيل ما الايمان وما الاسلام وما
الاحسان فقل الايمان اقرار باللسان وتصديق بالجان
والاسلام هو الاتقياد لاوامر الله تعالى والاجتناب
عن نواهيه **والاحسان** هو الاحسان الي خلق الله
تعالى والشفقة عليهم بالمنة **وجواب** اخر الاحسان
ان تعبد الله تعالى كائنا تراه فان لم تكن تراه فانه يراك
مسئلة سئل شقيق البلخي رحمه الله عن الايمان
والمعرفة والتوحيد والشرعية والدين فقال الايمان
اقرار بوحدة انية الله تعالى والمعرفة معرفة الله تعالى

يَا كَيْفَ وَلَا كَيْفِيَّةَ وَلَا تَشْبِيهَ وَالتَّوْحِيدُ هُوَ اقْرَارُ
مِنْ مَوْحِدٍ لِرَبِّهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْإِخْلَاصِ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ
لَهُ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ وَالشَّرِيعَةُ هُوَ الْإِنْقِيَادُ لِلرَّبِّ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِتَقْدِيمِ أَوْامِرِهِ وَالْاجْتِنَابُ عَنْ نَوَاهِيهِ
وَالَّذِينَ هُوَ الثَّابِتُ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ **مَسْئَلَةٌ** ثُمَّ أَعْلَمَ
بِأَنَّ الْإِيمَانَ وَالشَّرِيعَةَ تَدُورَانِ عَلَى عِشْرِينَ وَجْهًا خَمْسَةٌ
مِنْهَا عَلَى الْقَلْبِ وَخَمْسَةٌ مِنْهَا عَلَى اللِّسَانِ وَخَمْسَةٌ مِنْهَا
عَلَى الْجَوَارِحِ وَخَمْسَةٌ مِنْهَا عَلَى خَارِجِ الْجَوَارِحِ **أَمَّا** الْخَمْسَةُ
الَّتِي عَلَى الْقَلْبِ فَهُوَ أَنْ تَعْرِفَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا ثَانِي
لَهُ خَالِقُ الْخَلْقِ وَرَازِقُهُمْ وَحَافِظُهُمْ وَمُحَوِّلُهُمْ مِنْ حَالٍ

إِلَى حَالٍ **وَأَمَّا** الْخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى اللِّسَانِ فَهُوَ أَنْ تُؤْمِنَ 95
بِاللَّهِ وَمَا أُنْكِرَ وَكُتِبَ وَرُسِلَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَالْقَدِيرَ
حَيٍّ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى **وَأَمَّا** الْخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى الْجَوَارِحِ
كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ
وَالْإِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ **وَأَمَّا** الْخَمْسَةُ
الَّتِي عَلَى خَارِجِ الْجَوَارِحِ فَهِيَ طَاعَةُ الْأَمْرَاءِ وَالسَّلَاطِينِ
وَالْإِمَّةِ وَالْمُؤَذِّنِينَ وَالْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ **مَسْئَلَةٌ** فَإِنْ قِيلَ
الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ أَمْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَقُلِ الْإِيمَانُ اقْرَارُ
هُدَايَةٍ فَالْأَقْرَارُ صُنْعُ الْعَبْدِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ **وَالْهُدَايَةُ**
صُنْعُ الرَّبِّ عَنْ أَسْمِهِ وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَمَنْ قَالَ الْهُدَايَةُ

مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ تَعَالَى قَتَّ الْمَقْدِمَةَ بِمُحَمَّدٍ

اللَّهُ تَعَالَى وَحَسَنَ تَوْفِيقِهِ وَلِلَّهِ دَرَبُ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ

مَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَإِلَيْهِ أَرْجِعِينَ قَتَّ تَمَامَ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ اسْتَحْفَ

اسْتَادَهُ ابْتِلَاؤُهُ اللَّهُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ

شَيْءٍ مَا حَفَظَهُ وَكُلَّ لِسَانَهُ وَافَقَقَهُ

فِي آخِرِ عَمْرِهِ صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kat. Hasan Hüsnü Paşa

Eski Kayıt No. 346